وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في الخليج العربي

دراسة مقارنة بين فترة حكم بوش الابن وباراك أوباما

مذكـرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

- تخصص دراسات إستراتيجية -

إعداد الطالبين:

- مروان هادف
- سعيدة مويسي

إشراف الأستاذ:

عبد المجيد سعدي

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
سمير كيم	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
أمير عباد	أستاذ مساعد "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

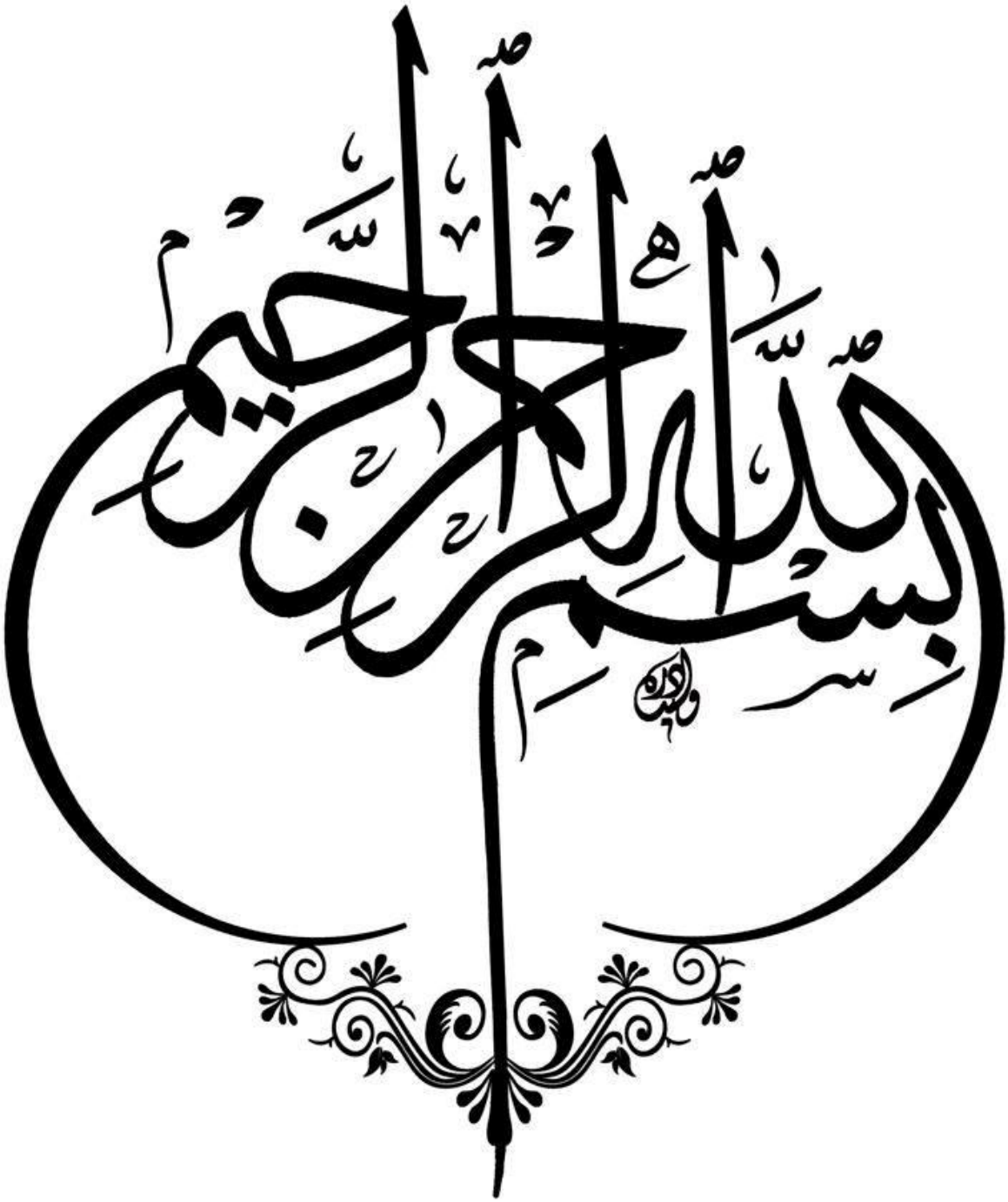
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

سورة النور، الآية: 35

شكر وعرفان

الحمد لله على كل نعمة منحنا إياها ، والحمد له لتوفيقنا على إتمام هذا العمل المتواضع الذي يعد قطرة في بحر العلم .

من واجب الوفاء والعرفان أن نتقدم بأسمى معاني الإحترام والتقدير إلى الأستاذ المشرف الأستاذ : **سعدي عبد المجيد**

على جهوده العلمية المخلصة وتوجيهاته السديدة النيرة التي أبداها طيلة مرحلة إعداد هذه المذكرة .

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة المذكرة .

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر أيضا إلى جميع الأساتذة الكرام في قسم العلوم السياسية بجامعة الشيخ العربي

التبسي – تبسة على نضالهم في سبيل الرقي والتقدم بالجامعة .

والشكر موصول إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في مد يد العون لنا لإتمام هذه المذكرة.

الملخص

تعتبر منطقة الخليج العربي من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم فقد شكلت هذه المنطقة أولوية كبيرة بالنسبة لجميع القوى العالمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية فقد ركزت في بناء استراتيجياتها على هذه المنطقة الإستراتيجية لما تمثله من مصالح حيوية وموارد هامة، وقد سعى صناع القرار، وخاصة الرؤساء الجدد سواء أكانوا من الحزب الديمقراطي أو الجمهوري، ففي فترة حكم الرئيس بوش الإبن طرحت تحديات وإشكاليات إستراتيجية عديدة، على رأسها تغيير مصادر التهديد وطبيعة الدور الذي لم يعد ممثلا في الدول أو الأنظمة السياسية الرسمية، وقد ركز بوش الإبن على ضرورة الإقلاع عن سياسة الحفاظ على الوضع القائم الذي كانت حسبه سببا في تفجير مختلف الأزمات، ودعى إلى التغيير سواء على مستوى قواعد النظام الجديد أو على مستوى نظم الحكم لعدد من الدول بواسطة القوة الصلبة، بينما هدفت إستراتيجية الرئيس أوباما إلى الاعتماد على طروحات جديدة منبثقة من الإستراتيجية الأمريكية نفسها عبر التاريخ والمتمثلة بالقوة الذكية، بوصفها الوسيلة الأفضل التي تحقق الأمن القومي وإنعاش الاقتصاد واستعادة الهيمنة الأمريكية .

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية، القوة الصلبة، القوة الذكية، منطقة الخليج العربي.

Summary

The Gulf region is considered one of the most important strategic areas in the world. This region has been a major priority for all world powers, especially the United States of America, which has focused on building strategic strategies for this strategic region. Whether they are from the Democratic Party or the Republican Party, during the Bush administration, the son presented many challenges and strategic problems, foremost the change of sources of threat and the nature of the role that is no longer represented in official states or political systems, The need to abandon the policy of maintaining the status quo, which was thought to cause the bombing of various crises, and called for change both at the level of the rules of the new system or the level of governance of a number of countries by solid power, while the strategy of President Obama to rely on new ideas emerging Of the American strategy itself through history, represented by smart power, as the best means to achieve national security and revive the economy and restore American hegemony.

***Keywords**: Strategy, Solid Power, Smart Power, Gulf Region.*

الفهرس

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	–
فهرس الأشكال	–
فهرس المحتويات	–
مقدمة	أ–ه
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة	
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للإستراتيجية	040
المطلب الأول:مفهوم الإستراتيجية	5
المطلب الثاني: الإطار العام الإستراتيجية	16
المطلب الثالث: علاقة الإستراتيجية بعلم العلاقات الدولية	20
المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للأمن	22
المطلب الأول: : تعريف الأمن	22
المطلب الثاني: تعريف الأمن القومي	24
المطلب الثالث: مدخل نظري للأمن	27
المبحث الثالث: : منطقة الخليج العربي وأهميتها الإستراتيجية	32
المطلب الأول: الأهمية الجغرافية لمنطقة الخليج العربي	32
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للخليج العربي	39
المطلب الثالث: الأهمية الجيو–إستراتيجية لمنطقة الخليج العربي	58
خلاصة واستنتاجات الفصل الأول	64
الفصل الثاني: الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط	
المبحث الأول : إستراتيجية بوش الابن في الخليج العربي	66
المطلب الأول :الفكر الإستراتيجي لبوش الابن	66
المطلب الثاني : الأهداف الإستراتيجية الأمريكية لفترة بوش الإبن	70
المطلب الثالث : وسائل الإستراتيجية الأمريكية في فترة بوش الإبن	78
المبحث الثاني : إستراتيجية أوباما في الخليج العربي	83
المطلب الأول :الفكر الإستراتيجي لأوباما	83
المطلب الثاني: وسائل الإستراتيجية الأمريكية في فترة أوباما	90
المبحث الثالث : تقييم لإستراتيجية إدارتي بوش الإبن وباراك أوباما	97

المطلب الأول : تقييم إستراتيجية بوش وباراك اوباما	97
لمطلب الثاني: مستقبل إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي في ظل إدارة ترامب	107
خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني	109
الخاتمة	111
قائمة المراجع	115

فهرس الخرائط

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
01	خريطة صماء لمنطقة الخليج	33
02	مضيق هرمز	38

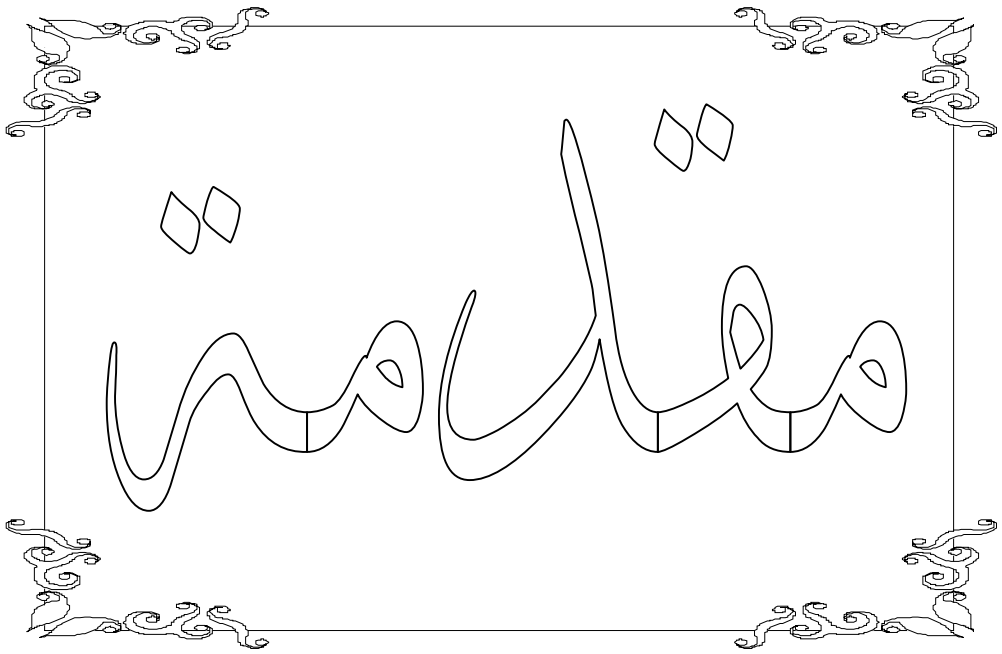
مقدمة

مقدمة

يمثل الفكر الإستراتيجي الأمريكي واحد من أهم الميادين دراسة وتطورا ضمن أدبيات العلاقات الدولية منذ سنوات، وهذا يعود دون شك إلى دور القوة المتعددة الأبعاد التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية والمكانة التي تحتلها في النظام الدولي عبر تأثير سلوكها الخارجي في أوساط الساحة الدولية، فقد أصبح من أبرز مواضيع الدراسة والبحث، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتفوق الولايات المتحدة، حيث وجدت نفسها في عالم بدون حدود ولا معالم ولا عدو، ما جعل الإدارات المتعاقبة، تبحث عن دور للولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو ما أدركه المفكرون الأمريكيون، عملا بنظرية التحدي والإستجابة للمؤرخ " آرنولد توينبي "، التي تقول أن المدنيات التي تواجهها التحديات هي فقط التي تزدهر وفي غياب التحديات تراوح مكانها ثم تضمر، وكذلك نظرية الكتلة المزدوجة "لكانيتي" ومضمونها إستمرار الدولة لا يكون إلا بوجود دولة ثانية ترتبط بها سواء تواجهتا أو تبادلتا التهديد جديا فوجود الدولة الثانية أو حتى التخيل الكثيف لها كفيل بضمان تماسك الأولى، ومن نتاج هذه الأطر النظرية نجد نظرية صدام الحضارات .

فبالنظر للموقع الذي تحتله الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف جوانب القوة مثلما هو متداول في أدبيات الإستراتيجية، وبالأساس في الجانب العسكري في ظل النظام العالمي الجديد، عملت الولايات المتحدة على رسم الخطوط العريضة المحددة لمجال النفوذ والسياسة الخارجية، وهذا تماشيا مع بروز رهانات خطيرة تقضي المواجهة لمختلف وسائل القوة المعروفة في السياسة الخارجية وعلى رأسها القوة العسكرية .

و إذا كانت الواقعية قد شهدت تراجعا طوال السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي أمام التيار الليبيرالي الجديد الذي يعلي من أهمية القضايا الإقتصادية، ويؤكد على إمكانية تحقيق السلام و والأمن من خلال نظام الأمن الجماعي والمؤسسات الدولية، فإن صورة السياسات الدولية منذ أحداث 11 سبتمبر، وفي قلبها الولايات المتحدة تؤكد صورة السياسات العالمية التي رسمها الواقعيون، نقد الأمن – بمعناه العسكري – يتصدر أولويات الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة، فأصبح يأتي في مقدمة أهدافها ويتم توظيف كل أدوات السياسة الخارجية من إقتصادية ودبلوماسية ودعائية، ومن قبلها الأداة العسكرية لخدمة وتحقيق الأمن بمعناه العسكري، وتم حشد جميع هذه الأدوات لتوجيه السياسات العالمية وسياسات الدول المختلفة لخدمة هذا الهدف.

لقد تمكنت الولايات المتحدة من جعل هدف مكافحة الإرهاب محركا للأحداث والسياسات العالمية، وفي نفس الوقت مبررا لكل سياساتها وتحركاتها، بحيث أصبح واضحا أن منطق القوة بأن يحكم تلك السياسات بأكثر مما تحكمها أي إعتبارات أخرى، ولكن إذا كانت الواقعية قادرة على توصيف السياسات الأمريكية، فالتساؤل يثور حول مبرر هذه السياسات، وفي هذا الإطار يبدو أن فكرة صراع الحضارات أصبحت تشكل

مبررا جاهزا لتبرير هذه السياسات القائمة على القوة، هذه الفكرة التي طرحها هانتنغتون، إنطوت على فرض رئيسي هو أن المصدر الرئيسي للتراعات في العالم الجديد لن يكون مصدرا أيديولوجيا أو إقتصاديا في المقام الأول، فالإنقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، والمصدر المسيطر للتراع سيكون ثقافيا ومن ثم التراع سيكون ثقافيا، وثم التراعات الأساسية في السياسات العالمية سوف تحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة، وسوف يسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية، وفي الواقع فإن مقولة صدام الحضارات التي طرحها هانتنغتون تمثل إقرار بأن الصراع هو منهج الغرب ذاته تجاه العالم، وتجاه المسلمين بصفة خاصة، لأنه يرى فيهم وفي الإسلام تهديدا ذا طابع خاص.

من هذا المنطلق تظهر المكانة الكبيرة التي تمتاز بها منطقة الخليج العربي في حسابات الولايات المتحدة الأمريكية، كون هذه المنطقة من أكثر المناطق التي تركز فيها المصالح الأمريكية الحيوية التي لا يمكن الإستغناء عنها، بل إنها أيضا المنطقة التي ستطبق فيها الولايات المتحدة إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب.

و لا شك أن الإستراتيجية تجاه الخليج العربي لم تكن وليدة أحداث 11 سبتمبر 2001، بل إن الولايات المتحدة لها إستراتيجية محكمة تجاه المنطقة تبلورت بصورة واضحة منذ بدأ مرحلة الحرب الباردة، ولكن شكلت أحداث 11 سبتمبر علامة على الساحة العالمية، وفي حقل العلاقات الدولية بالذات، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإعلان عن إستراتيجية جديدة قوامها ما يسمى الحرب على الإرهاب .

و بالرغم من إرتكاز الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط على مجموعة من الثوابت، إلا أن عالم مابعد 11 سبتمبر قد أفرز أهداف أمريكية جديدة في المنطقة، مثل ما أدى إلى تغيير وسائل تحقيق أهداف الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط نحو الإستخدام المباشر للقوة العسكرية لحماية هذه الإستراتيجية في المنطقة .

و إنطلاقا من ذلك جاء هذا البحث (الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الخليج العربي خلال فترتي حكم جورج بوش الإبن وباراك أوباما) .

1- التعريف بالموضوع :

إن هذا الموضوع يأتي ليحاول تسليط الضوء على أكثر الإستراتيجيات الدولية مثار للجدل والنقاش والحوارات، حيث الأمر يتعلق بالإستراتيجية الأمريكية والتي أصبحت تحضى بإهتمام كبير، حيث تتميز سياستها بالعقيد وكثافة الإهتمامات والتدخلات الخارجية وهذا ما سنحاول دراسته إتجاه منطقة الخليج العربي .

كما أن الدراسة ستركز على فترتين في سياسة الولايات المتحدة وهما فترة رئاسة جورج بوش الإبن بحيث عرفت هذه الفترة تزعم الولايات المتحدة الأمريكية فأصبح من الطبيعي أن تنعكس هذه الأحادية وما تطلبه وسائل وأهداف على سياستها وإهتماماتها الخارجية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن القول من الطابع الأيديولوجي للصراع خلال الحرب الباردة إلى منطق التناقض الإقتصادي الكبير القائم على إستغلال الفرص والموارد من خلال عصر العولمة والنظام الدولي الجديد .

و فترة أوباما وصعوده إلى الحكم في سنة 2008 مما يجعلنا نلمس تغيير السياسة الخارجية الأمريكية على الأقل .

2- أهمية الموضوع

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه يسلط الضوء على الإستراتيجية الأمنية الأمريكية القطب الأوحد في العالم إتجاه منطقة الخليج العربي حيث ستعمل هذه الدراسة على تتبع وتفسير إستراتيجيات الولايات المتحدة مع هذه المنطقة .

كما أن تركيبة الخليج العربي شديدة التعقيد، فقد عرفت موجة الأزمات إلا أن تطورها لم ينعكس على المستويين الإقتصادي والإجتماعي فهي تصنف من دول العالم الثالث على الرغم من توفرها على ثروات طبيعية هامة كالبترول .

3- الإشكالية

إن دراسة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي تعني محاولة فهم الإنشغالات والتساؤلات التي تدور في ذهن صانعي القرار قبل وضع أي إستراتيجية إتجاه المنطقة .

لقد أدت أحداث 11 سبتمبر بالسياسة الأمريكية إلى إعادة النظر الشاملة ومحاولة فهم التهديدات الأمنية الجديدة وبالتالي التكيف معها من خلال فحص مختلف الترتيبات والخيارات التي تنتهي بوضع الأهداف والتصورات المناسبة لتحديات المرحلة الجديدة وبالتالي السؤال المطروح :

ما هي أهداف وأولويات الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي في فترتي جورج بوش الإبن وباراك أوباما ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تحاول تفكيك الإنشغال الواسع الذي سيعالجه السؤال الرئيسي وهي :

1 – ما أهمية الخليج العربي في الإستراتيجية الأمريكية ؟

2 – كيف تنظر كل من إستراتيجية بوش الإبن وأوباما لمنطقة الخليج العربي ؟

3 – ما هي أهداف الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ؟ وما هي الوسائل المتبعة لتحقيق هذه الأخيرة ؟

4 – هل هناك إستمرارية أم تغير في الإستراتيجية الأمؤسكية للرئيسين بوش الإبن وأوباما ؟

4- فرضيات الدراسة

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تستدعي جملة من الفرضيات والتي يمكن إخضاعها للإختبار لإكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة الإشكالية وهي كالتالي :

1 – من أهم المصالح التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها في منطقة الخليج العربي هي تأمين وصول النفط إليها وبالطريقة التي تناسبها رغم تغير الإدارات.

2 – وجود إسرائيل يحقق مصلحة إستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي .

3 – الإهتمام الأمريكي لمنطقة الخليج العربي ينبع من الأهمية الإستراتيجية لتلك المنطقة .

4 – تدخل الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي هدفه المحافظة على المصالح الحيوية والأمن القومي الأمريكي.

5- منهج الدراسة

إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة، وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، ونظرا لأهمية هذا البحث سواء من الناحية الزمنية، بتطرقه لفترة هامة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وهي فترة حكم الرئيسين بوش الإبن وأوباما، أو من الناحية الموضوعية من خلال إدراج مختلف الأهداف والإهتمامات المنوطة بعمل صانع القرار في السياسة الخارجية لهذا فقد إحتاج هذا البحث من وجهة نظرنا توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على إستعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الإقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة ولهذا فقد كانت الحاجة إلى المنهج التاريخي الذي أعادنا إلى مختلف التطورات التي عرفتها السياسة الأمريكية في المنطقة ومحاولة ربطها بالظروف التي كانت سائدة على مختلف المستويات لتجاوز مجرد سرد الوقائع والأحداث كما حاولنا من خلال هذا المنهج التركيز على مرحلة 11 سبتمبر كمرحلة جديدة في تاريخ الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي محل البحث وقد استعمل المنهج المقارن لدوره في دعم الدراسة من خلال رصد أوجه التشابه والإختلاف والتداخل وفي العناصر المتحكمة في ذالك، سواء على مستوى دراسة السياسة الخارجية الأمريكية أهدافها العامة أو إتجاه الخليج العربي خاصة في الفترة الممتدة بين 2000 و 2012

6- أسباب إختيار الموضوع

وتلخص أسباب إختيار الموضوع في مجموعة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

أ –الأسباب الموضوعية

لقد طرحت مجموعة من التساؤلات حول منطقة الخليج العربي من العالم خاصة في علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وتعامل هذه الأخيرة معها، حيث الأمر يتعلق بالدولة الأولى في العالم مع منطقة تعاني الكثير من المشاكل خاصة في المجال الأمني، كما أن العديد من الدراسات أصبحت تركز على مرحلة جديدة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية والتحديات الأمنية التي تواجهها .

و كوننا ننتمي إلى الشرق الأوسط الكبير، والذي تمثل منطقة الخليج العربي قلبا له، يجعلنا نتساءل عن سبب إهتمام دولة من حجم الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي .

ب – الأسباب الذاتية

إن السياسة الخارجية الأمريكية تثير العديد من التساؤلات والإنشغالات، وبالتالي من الأهمية محاولة فهم هذه السياسة إتجاه منطقة الخليج العربي، كما أنه من بين الأسباب الذاتية الأخرى محاولة الإبتعاد عن مواضيع متداولة بكثرة، حيث أن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع قليلة خاصة من الناحية الزمنية وهكذا إرتأينا تقسيم الدراسة إلى فصلين.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

من المتعارف عليه أن السياسة الخارجية لأي دولة هي برنامج عملها في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والتي تعكس مصالحها، فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وبناء عليه تقوم الدولة برسم مخطط عملها خارج حدودها استنادا إلى وسائلها المتاحة وتوافقا مع أهدافها وكيفية بلوغها، هذا المخطط يمكن أن نطلق عليه "إستراتيجية"، والتي تعتبر "فن الإكراه في السياسة الخارجية" بالمقابل "لفن الإقناع" وهو الدبلوماسية.

واقترن مصطلح الإستراتيجية بالتخطيط المدروس الدقيق الذي ينم عن دراية كافية بجميع مراحل العمل السياسي على الصعيدين الداخلي أو الخارجي؛ بما يمكن الدولة من تمرير سياستها واستمالة الرأي العام العالمي، قصد كسب التأييد وإضفاء الشرعية على أعمالها الخارجية وتحقيق اكبر قدر ممكن من الربح وبأقل التكاليف، حتى إن لزم الأمر استعمال " القوة " أو الوسائل العسكرية.

ولعل محاولة إسقاط مواصفات السياسة المذكورة آنفا على ارض الواقع، يقودنا مباشرة إلى النظر إلى التاريخ السياسي للعالم، وتحديدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى على الساحة الدولية، هذه الدولة الفتية التي عزلت نفسها طويلا عن العالم، وبخروجها من عزلتها قلبت موازين القوى الدولية، وأصبح لها صوت مسموع في كل أرجاء العالم، حيث كرست مجهوداتها الدبلوماسية وتخطيطها الاستراتيجي للحفاظ على تلك المكانة الدولية، ومواجهة كل من يقف وراء أي مؤامرة تمس بهذه المكانة، وخير دليل على ذلك ما دار بينها وبين الاتحاد السوفييتي سابقا، بما عرف بالحرب الباردة التي دامت ما يفوق الخمسة عقود، انتهاء بتفوق الولايات المتحدة وانهيار المعسكر الشرقي وظهور الأحادية القطبية ومعالم جديدة للنظام الدولي.

وباستقراء السيرورة التاريخية للولايات المتحدة، ودراسة الإطار النظري والمرجعية الفكرية التي اعتمدت عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة في تسيير شؤونها الخارجية، يمكن الوصول إلى نتيجة أولية بوجود خطط شاملة تمثل الإستراتيجيات الكبرى التي اتبعتها الولايات المتحدة في إدارة وتسيير مصالحها خارج حدودها، وفي كل قطر من الأقطار التي يقتضي أمنها القومي الاهتمام بها وضمان سيرها وفق النهج الذي تضعه الأولى أو تفرضه إن اقتضى الأمر ذلك.

وإن كانت هذه الأقطار متعددة ومتفرقة من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق، ومتفاوتة من حيث الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة، فقد تكون الحقيقة أن أهم المناطق التي تستقطب الاهتمام الأمريكي، وتحتوي على عصب المصالح الأمريكية هي منطقة "الخليج العربي" التي حظيت وتحظى بمعاملة خاصة من طرف السلطات

الأمريكية، وذلك راجع إلى الارتباط الوثيق بين المنطقة والأمن القومي الأمريكي حسب التصريحات الأمريكية والواقع العملي المعاش. الخليج العربي يعتبر من أهم المناطق التي تحوي مصالح أمريكية وجب الحفاظ عليها. ولتحقيق هذه الغاية كان من الولايات المتحدة أن وضعت عدة إستراتيجيات من أقصى الاعتدال إلى أقصى التطرف، تراوحت بين إستراتيجية سلمية، إستراتيجية وقائية، حربية أو تصعيديه.

و قد قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للإستراتيجية.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي ونظري للأمن.

المبحث الثالث: منطقة الخليج العربي وأهميتها الإستراتيجية.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للإستراتيجية

يقول الإستراتيجي الصيني " صن تزو ' " إن الأكثر تميزا بيننا هم هؤلاء الأكثر استشرافا ورؤية ".

أتى القانون العسكري الياباني بشكل عميق بهذه المقولة وفرض على العسكريين " العسكر يجب أن يعرفوا في نفس الوقت الفنون والنظريات العسكرية ".

ثم أتى " فريديريك الثاني " في أوربا ليؤكد أن " قراءة الأدب والرسائل الجميلة، هي ضرورة لهؤلاء الذين يعملون في الحياة العسكرية ". ويؤكد يؤكد " كلاوزفيتش " النظرية هامة جدا لتكوين المنفذين أو الذين سيطبقونها حتى تصبح لديهم محاكمة جيدة وتخدمهم وتساندهم في كل خطوة ضرورية لإكمال مهمتهم.

إذا فالإستراتيجية هي في آن واحد كيمياء كلاسيكية وجديدة، تحدث تحولا جذريا والتي تتألف من التنظيم للمبادئ المستقرة والثابتة، ومن معادلة من طرفين. كيمياء قديمة محصورة في قبضة مجموعـــــــة من الأتباع حيث لديهم القدرة على تحقيق تغيرات وتحولات ليست في متناول الجميع في عمقها وإدراكها.و كيمياء جديدة يمكن الحصول عليها ومعرفتها من خلال التجربة بالتأكيد، ومن خلال الدراسة وكما يعبر عن ذلك " كارل بوبير " " العلم ليس إلا معنى مشتركا واضحا "

المطلب الأول:مفهوم الإستراتيجية

المطلب الثاني: الإطار العام الإستراتيجية

المطلب الثالث: علاقة الإستراتيجية بعلم العلاقات الدولية

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية

من بين المفردات التي أثارت جدلا واسعا في الأدب السياسي الإستراتيجي، هي مفردة الإستراتيجية، فمفهوم الإستراتيجية يعتبر من المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية المختلف والتي تستخدم للدلالة على أكثر من مفهوم واحد، فكلمة إستراتيجية تستخدم استخداما واسعا العسكرية والاقتصادية والاجتماعية دون تحديد من قبل الباحثين والمتخصصين في الشؤون واضح أو تعريف لأبعاد المفهوم وحدوده، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى الغموض والاضطراب الفكريين.

و عليه فإن محاولة التأسيس المفاهيمي والنظري يعد أمرا هاما لتوضيح أكثر لهذه الظاهرة في خضم العلاقات السياسية الدولية.

أولا : تعريف الإستراتيجية

1 – التعريف اللغوي للإستراتيجية

* **الإستراتيجية:** إن هذا المصطلح قديم وعريق، اشتق من الكلمة الإغريقية بمعنى جيش، أو حشد، ومن مشتقات هذه الكلمة والتي تعني فن القيادة[1].

وانطلاقا من التحليل الكلاسيكي للمصطلحات نجد أن مفهوم أو مصطلح الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الأوربية أو بالأحرى اللغات الإغريقية / اللاتينية، ففي الألمانية نجدstrategija .

وفي الروسية، وعندما نقول فهو مصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين وتعني " الجيش الذي ندفع به إلى الأمام ". ويوصل طرفي المصطلح وهو يعني الجنرال ".

هناك فرضية أخرى حول أصل الإشتقاق في جذوره الأولى، عندما نقول فهذا لا يعني الجيش أو الجيوش بشكل عام، بل يعني الجيش الذي يعسكر في منطقة ما ويكون في حالة حرب، والإستراتيجية في الواقع لا تحدد في حالة صراع واحدة. فكلمة تتعلق بكلمة أخرى، وهي أكثر قوة في المعنى وتعني الأرض، وهذه الفرضية الأخيرة هي أكثر واقعية عند الكثير من مؤرخي العلوم الإستراتيجية. ربما لأن هذا التحليل يشير إلى أن الإستراتيجية ليست شيئا ساكنا بل هي مرتبطة بالحركة.[2]

---

[1] – عبد القادر محمد فهمي ، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية** ، دار مجدلاوي ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 17 .

[2] – صلاح نيوف، "**مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**"، ص: 09، متحصل عليه من الموقع:
www.ao academy.org/docs/entrance to the strategic think by salahnayouf 2505008.doc(11-11-2018).

كلمة أيضا خرجت من نفس الجذر ككلمة والتي خرجت منها كلمة. ولكن المارشال (القرن الثامن عشر).

يرى أن : " هذه الكلمة الأخيرة كان لها معنى آخر في اللاتينية لم يكن في الفرنسية، حيث تعني في اللاتينية الحيلة أو الخديعة أو الوسيلة في الحرب. لكن ليست فقط خديعة أو حيلة، بل هي فعل عقلي ذكي يتمتع به الجنرال.[1]

و الملاحظ أن كلمة إستراتيجية لم تكن مستخدمة نهاية القرن الثامن عشر تقريبا. وكان اللفظ السائد لوصف إدارة الحرب هو (فن الفروسية).

و لما كان القرن الثامن عشر قد إتسم بإضافة الصيغة العقلانية على كل مجالات النشاط الإنساني، فقد تراجع تدريجيا في أواخر ذلك القرن باستخدام لفظ (فن) بصفته لفظا مبهما وحسيا، وبدأ الإتجاه إلى إعتبار (إدارة الحرب) علما له مبادئ يمكن إكتشافها وتدريسها في الجامعات والأكاديميات العسكرية التي كانت قد بدأت لتوها تلج سبل المعرفة العلمية وعلى هذا يعد لفظ إستراتيجية لفظا جديدا، وكان أم من إستخدمه الكاتب الفرنسي المختص في الشؤون العسكرية (جولي دي ميزورا) قبل الثورة الفرنسية سنة 1789.

2 – التعريف الإصطلاحي :

بدءا، لابد من التأكيد على أن تعبير الإستراتيجية ذو أصل عسكري. ومن الناحية التاريخية إرتبط لفظ الإستراتيجية، بلفظ الحرب وقيادتها، وترجع بداية الدراسة العلمية للموضوع إلى منتصف القرن الثامن عشر حيث قام (هنري لويد) الإنكليزي في مقدمة مؤلفه عن تاريخ حرب السنوات السبع بتدوين عدد من النظريات العسكرية العامة وأسس الإستراتيجية الحربية، وجهود (هنري لويد) هنا كانت بمثابة تأسيس للفن والعلم الفكرية بعد ذلك لتعريف الإستراتيجية، فإنها لم تبتعد عن هذه الدلالة.[2]

في القرن التاسع عشر وتحديد بين (1820 – 1830) عدة تعريفات تم إعتبارها كنتيجة للمناخ الفكري السائد آنذاك، وللأثر الذي تركته المعارك الكبرى لنابليون، يمكننا أن نذكر مثلا التعريف الذي قدمـــه المارشال مارمونت بأنها " التحركات التي تتم في منأى عن نظر العدو وقيل المعركة، هدفها تحقيق تفوق عددي في يوم المعركة ".[3]

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص 10.

[2] – عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص ص 12-13.

[3] – صلاح نيوف، "**مرجع سابق**، ص 16.

- "كلوزفيتش" يقدم تعريفا أكثر شمولا حيث يعتبر الإستراتيجية "فن إستخدام القتال من أجل غايات الحرب".[1]

- ويعرفها " ليتريه " على أنها " فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب تحشيد عدد أكبر من الجيوش لضمان النجاح في المعارك.[2]

- أما (ليدل هارت) عرف الإستراتيجية بكونها : " فن توزيع وإستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة ".[3]

و ما يؤخذ على التعريفات التي تقدمنا بذكرها، أنها تضيق من نطاق الإستراتيجية وتربطه بالمعارك والحروب ومن ثم تبدو الحروب وكأنها الأسلوب الوحيد لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة، وبالتالـــي فإن هذه التعريفات لا تمثل في الحقيقة إلا جانب واحد من جوانب الإستراتيجية بمفاهيمها ومعانيها الأشمل.

و بإدراك هذه الحقيقة حاول المعاصرون من منظري الفكر الإستراتيجي تجاوز أوجه القصور بفهم ما الذي تعنيه الإستراتيجية، ويعتبر الجنرال (أندريه بوفر) واحد من بين أبرز من عرف الإستراتيجية تعريفا يقترب إلى ما تعنيه في حقيقتها.[4]

- لقد عرف (بوفر) اللإستراتيجية بأنها : " فن إستخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة ".[5]

- وقد أعطى (ريمون آرون) تعريفا مقارنا للإستراتيجية مع مصطلح الدبلوماسية حيث يقول : " هي قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية والدبلوماسية تابعين للسياسة ".[6]

- ويقول (لينين) في مصطلح الإستراتيجية : "الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الإنهيار المعنوي للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة ".

و كان أول من أعطى تعريفا لمصطلح الإستراتيجية الإستراتيجي الصيني " صن تزو " في مؤلفه " فن الحرب " والذي يعد أقدم ما ألف في هذا المجال حيث عرف الإستراتيجية على أنها : " يمكن مقارنة أي جيش

---

[1] - كارل كلوزفيتش، **عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الإمامي**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997، ص 175.

[2] - نسيمة الطويل ، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2010، ص 18.

[3] - ليدل هارت، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة الهيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، 1967، ص 399.

[4] - عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص 14.

[5] - أندريه بوفر، **مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية**، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، ط02، 1970، ص 21.

[6] - نسيمة الطويل، **مرجع سابق**، ص 21.

بالماء فالماء يترك المرتفعات ويغزو الأماكن المنخفضة وهكذا الجيش يتفادى القوة ويهاجم الضعف، السيل ينتظم حسب تضاريس الأرض والإنتصار يحرز بالتلازم مع وضعية العدو " [1]

و تعكس هذه التعريفات المختلفة التباين مفاهيم أصحابها بمعنى الإستراتيجية ومداها ووسائلها، وبشكل عام تهدف الإستراتيجية في مجملها إلى تقدير الحسابات والمعطيات معتمدة على الواقع الحالي (واقعنا وواقع الخصم) ساعية لإختيار المنطلقات المستقبلية على ضوء الإمكانات المتوفرة مستكشفة الأساليب التي تزيد من قوتها الذاتية بما يحقق الإستخدام الأمثل الذي يؤمن الوصول إلى الأهداف الكلية.[2]

و من خلال ما سبق يمكن إعتماد تعريف إجرائي للإستراتيجية على أنها : " علم وفن إستخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل تعين صانع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب.

ثانيا : نشأة وتطور الإستراتيجية

تعتبر الحرب واحدة من الظواهر الحتمية في حياة الإنسان، واكبت مسيرته على هذه الأرض وكانت معلما بارزا في تاريخه الطويل. ولأن الحرب كذلك فقد إستحوذت – كسواها من فروع المعرفة الإنسانية على إهتمام كثير من المفكرين والدارسين الذين حاولوا الوصول إلى إستنتاجات ومبادئ وقوانين عامة لهذه الظاهرة المعقدة من خلل الدراسة المقارنة لتجارب الحروب الإنسانية على مختلف أنماطها.[3]

1 – الفكر الإستراتيجي الآسيوي القديم – نموذج الفكر الصيني – :

نجد مفاهيم معادلة لمصطلح الإستراتيجية في الصين مع الإستراتيجي الصيني الشهيرSun Tzu ، والذي وضع bing-fa وقد عمد المترجمون المعاصرون لترجمته بالإستراتيجية، وتحليل هذا المفهوم يرتكز على "الطرق،" ويوجه نقاشه وتحليله إلى من سيقود جيشا أو حملة، وبهذا المعنى يمكن القول إن ما يتحدث عنه Sun Tzu هو الإستراتيجية بعينها، ونجد أيضا في الفكر الإستراتيجي الصيني العديد من المفكرين أهمهم : **صان بن** Sun ": Binأشهر أعماله "الإتفاقية العسكرية" يغلب الطابع العملي على رؤيته الإستراتيجية تحدث عن الدعم اللوجيستي وتأثير ذلك في زيادة فعالية إطالة الحملات العسكرية.

[1] – صن تزو، **فن الحرب**، ترجمة رؤوف شبايك: دار الطليعة، 2007، ص 13.

[2] – ألبير نعمة، **علم الإستراتيجية**، ص ص 05-06.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 08.

2 – الفكر الإستراتيجي الغربي القديم :

أ – الفكر الإستراتيجي اليوناني :

إمتلك اليونان العديد من التحليلات التكتيكية والإستراتيجية منذ القرن الخامس قبل الميلاد، فكان الإسبرطيون أول من كتب عن الصراعات وإستراتيجية خوضها، ويعتبر كل من إني ،أندرسونس أقدم من كتب في الإستراتيجية خلال العهد اليوناني حيث إعتمدوا كثيرا على الممارسات العملية أكثر من التنظير، رغم وجود هذا الأخير في كتابات إكسنوفون حيث ظهر التفكير التنظيري في مؤلفه "تحليل الفروسية" فكان أول من نظر في التكتيك.[1]و كانوا أول من علموا هذه الأفكارمن خلال معلمين عسكريين سموهم بالتكتيكيين. حيث تختار"القبائل" عشر" إستراتيجيين" يؤسسون مدرسة ويستطيع أحدهم من داخلها أن يفرض نفسه على الآخرين المتبقين. لكن جميع الأعضاء في هذه المدرسة لديهم الإمكانية في قيادة الجيش أو جزءاً منه، بعد الاسكندر الأكبر، تبدلت مدرسة الإستراتيجيين وتغيرت في المملكة الهيلينية، ولكن هذا التبدل نحو التوسع على كافة أراضي المملكة مع ضعف في الأهمية لهذه المدرسة. ومع أن وظيفة الإستراتيجي يبدو أنها أصبحت مؤمنة ومضمونة، لكن فكرة الإستراتيجية بقيت غامضة.[2]

ب – الفكر الإستراتيجي الروماني :

إن كلمة strategema التي ظهرت في الربع الثاني من القرن السادس قبل الميلد، ولكنها وجدت ولمرة واحدة عند، Xénophon أما تعريفها الحقيقي أتى فيما بعد على يد الحكيم المسيحي Clément Alexandrie في القرن الثاني للميلاد. وتقريبا في نفس العصر ظهرت كلمة strategika على يد Demetrois de Phalère المصطلحان مرادفان لكلمات أخرى، من غير أن يشير المعنى إلى الخداع، والحيلة لكن المصطلحين السابقين لا نجدهما لا عند "هيرودوت" ولا عند " ثوسيدس" .[3]

3– الفكر الإستراتيجي العربي الإسلامي:

تأثر العرب والفرس كثيرا بالكتاب البيزنطيين.لكن العلوم الدينية التي لها طابع الإجبار في القرآن أعاقت ظهور فكر إستراتيجي حقيقي عند العرب. في كل الأحوال وبعد مراجعاتنا للعديد من الكتب الغربية حول هذا الموضوع وجدنا إجماعا على أن أهم المخطوطات أو التراث الفكري الإستراتيجي العربي في بغداد بعد أن

[1] – نسيمة الطويل، **مرجع سابق**، ص 24.

[2] – ألبير نعمة، **مرجع سابق**، ص 08.

[3] – صلاح نيوف، **مرجع سابق**، ص 10.

سقطت بيد المغول. وفي القرن الرابع عشر، كتب المؤرخ العربي الشهير إبن خلدون عن الحروب والطرق المستخدمة في المعارك من قبل مختلف الشعوب، ويقول إبن خلدون في هذا الصدد:"ليس من المؤكد وجود نصر في الحرب، حتى ولو وجد تفوق في التسليح والفعالية. النصر والتفوق في الحرب يعودان للحظ والصدفة".

في مصر العهد المملوكي، القرن الثالث عشر والسادس عشر، وضعت العديد من المؤلفات التي تقـــترب من التكتيك والإستراتيجية من بينها كتاب "تعليمات رسمية للتعبئة العسكرية" لصاحبه "إبن منقولي " هذا الكتاب يعالج الحملات البرية ويتحدث بإختصار عن المعارك البحرية .في إمارة غرناطة وضعت العديد من الآداب العسكرية والتي حاولت فهم آليات فن الحرب عن المسيحيين، وفي القرن الثامن عشر تم الكشف عند العديد من المخطوطات كان أهمها مخطوطة بعنوان"الفن العسكري" كتبها محمد بن عبد الله، و"الفن العسكري والفروسية" كتبها علي بن عبد الشامان بن هزيل، أيضا "تحليل ومعالجة الصراع" مؤلفـــــــه مجهول حتى اليوم. أما إبن هديل الأندلسي فقد ألف في القرن الرابع عشر مجموعة حول فن الحرب تضمنت مبادئ لقيادة المعارك والحروب.[1]

4 – الفكر الإستراتيجي الأوروبي الحديث :

يعتبر الفكر الإستراتيجي في العصر الوسيط فقيرا جدا. ولم يتطور هذا الفكر بشكل حقيقـــي إلا في النصف الثاني من القرن الخامس عشر. الفكر الإستراتيجي العسكري بدأ الإعلان عن نفسه بشكل واضح في إسبانيا مع وقد كتبه الماركيز Vellena، أيضا كتاب (تحليل الإنتصار العسكري) حوالي عام 1459، وكتبه Alfonso Hermandez.

في فرنسا، نجد العديد من الكتاب مثل Robert de Balsac وكتابه " مبادئ الصراعات النبيلة" في عام 1502 وفي إنكلترا في نفس الفترة الزمنية نجد كتاب "تحليل لفن الحرب" وضعه Béraud Stuart وفي ألمانيا كتاب الحرب لمؤلفه Philippe Von Seldeneck نحو نهاية القرن الخامس عشر.

في إيطاليا بعد كتاب" Semideus liber tertius de re militari " عام 1438 لمؤلفه Catone Secoo، نجد كتاب " De re militari " لمؤلفه Roberto Valuturio "،و كان أول كتاب يتحدث عن التحليل العسكري ويتم طبعه. المؤلف الأكثر شهرة في القرن السادس عشر هو مؤلف ميكيافلـــي الذي يحمل عنوان (فن الحرب) وفي الواقع هو كتابه الوحيد الذي نشر أثناء حياته. كما في كتاب "الأمير"،الكتابات العسكرية عند الحرب) وفي الواقع هو كتابه الوحيد الذي نشر أثناء حياته.

[1] – **المرجع نفسه**، ص 41.

كما في كتاب "الأمير"،الكتابات العسكرية عند ميكيافلي "هي بشكل أساسي كتابات سلبية، أو نقد إن تأثير للمؤسسات العسكرية التي كانت سائدة في عصره". تأثير "فن الحرب" سيكون كبيرا وسيستمر طويلا" : لقد أصبح من الأركان الأساسية للآداب العسكرية. وتمت إعادة طباعته سبع مرات في القرن السادس عشر، ثم ترجم إلى معظم اللغات الأوربية. في هذا الكتاب تحدث ميكيافلي عن العديد من المحاور الهامة ونوجزها بما يلي : الكتاب الأول في عدم أهمية ووهم حماية الممرات، الكتاب الثاني حول المصلحة من قيام حرب ما، الفصل العاشر من الكتاب الثاني حول العلاقة بين المال والحرب، الكتاب الثالث حول المعلومات وأهميتها في الحرب. أخيرا إذا وضعنا كتابي "الأمير" "و فن الحرب" جنبا إلى جنب نستطيع القول أن ميكيافلي أعلن ولادة وتسريع ظهور فكر إستراتيجي منظم ومؤسس.[1]

الفكر الإستراتيجي الإنكليزي بشكل عام لم يستطيع هذا الفكر تحقيق أي تطور بل تمسك بالإنتاج الفكري القديم أو الماضي مثل "النظرية العسكرية الإنكليزية في القرن السادس عشر" والتي ستصبح مسيطرة على التفكير العسكري الوطني . وكان الكاتب الإنكليزي الأكثر أهمية والمثال على هذه الحالة هو John Smythe في كتابه "خطابات عسكرية" عام 1590، ويشار هنا إلى أن الحرب الأهلية أثرت بشكل كبير على إنتاج الفكر العسكري في إنكلترا، خاصة أنها استمرت لوقت طويل جدا، أما الفرنسيون فقد إستفادوا كثيرا من الحروب الإيطالية مما فتح أمامهم مجالا واسعا للخبرة، وكانت البداية مع كتاب" أشجار ورد الحروب" في عام 1502، وقد كتب بناءا على طلب الملك لويس الحادي عشر من أجل تربية وتعليم ولي عهده، وقد استخدم ميكيافلي عنوانا مشابها لهذا العنوان في عام 1510 في كتابه "شجرة الصراعات". بعد ذلك وضعت كتب كثيرة في فرنسا تتناول فن الحرب وكان أهمها" معلومات أو معرفة حول تأثير الحرب" لمؤلفه Rémy Rousseau نشر عام 1548.

أيضا أنتج الألمان العديد من المؤلفات الإستراتيجية العسكرية، الكاتب "فيليب" وهو دوق أعطى ما بين عامي 1508 و1516 " معرفة حول كل أشكال الحرب البحرية والبرية". جاء بعده Reinhard وقد ألف مجموعة من ثمانية كتب من غير أن يعطي لها عنوانا، مابين عامي 1544و 1549، ثم L. Fronsberger وقد قدم خمسة كتب بعنوان (خمسة كتب في الحرب ونظام الأفواج أو الحشود)، ما بين عامي 1554 و1556، وقد كانت لهذه الكتب نجاح كبير وواسع.[2]

[1] - **المرجع نفسه**، ص ص 41-42.

[2] - نفسه، ص ص 43-44.

5 – الإستراتيجية في القرن السابع عشر :

يتميز القرن السابع عشر بإنتاجه الفكري حول التكتيك، فقد كان هناك حاجة لآليات جديدة ضرورية وتتوافق مع نظام جديد للمعارك.قدم Maurice Nassau ضمن هذا المجال تجديدا ودعما كبيرا للإنتاج النظري حول التكتيك. لكن هذا الإنتاج وغيره تأثرا سلبا وبشكل كبير بظهور أفكار جديدة إستطاعت تغييبه وأهمها أفكار عصر الأنوار. ومن جهة أخرى كان للصراعات داخل القارة الأوربية تأثير من حيث أن الممارسة سبقت النظرية، ويعتبر الكثيرون أن "النموذج الهولندي" أحدث توازنا في الآداب العسكرية لصالح أوربا الشمالية، بعد أن كانت خاضعة للمدرسة الإسبانية / الإيطالية في القرن السابق، فالهولنديون هم من أهم من أسس مقاربة أكثر علمية لفن الحرب وللتنظيم العسكري. Johan Jakob von Wallhaus ترك كتابا غنيا حول توظيف مختلف الأسلحة في عام 1615. في إنكلترا، وقبل الحرب الأهلية، ظهرت العديد من الدراسات العسكرية التي مهدت الطريق أمام نموذج جديد للجيش في عهد " كروميل " مستفيدة من أعمال خارجية مثل The " principales of the art Militarie " الذي يتحدث عن الجيش الهولندي، ويرى مؤرخو الإستراتيجية أن بلدان أوربا الجنوبية أصابها تراجع فيما يتعلق بالفكر الإستراتيجي، وذلك لصالح توازن جديد عاد إلى البلدان الأنجلوساكسونية.

الإنتاج الإيطالي كان أقل غزارة من القرن السابق، ويظهر أن هذا منطقيا،حيث أن إيطاليا لم تعد مسرحا للحروب الأوربية، أما الكاتب الاكثر أهمية في هذه المرحلة الإيطالية فقد كان Giorgio Basta ، وخاصة في كتابه Il maestro di campo general " الصادر في 1606، ثم كتاب Del governo "dell'artigliera" الصادر عام 1610.

في فرنسا تحدث Jérémie de Billon عن الأنظمة المختلفة للمعركة في كتابه "مبادئ فن الحرب"، أما دوق Rohan وهو من زعماء الحزب البروتستانتي فقد نشر كتابه "القائد الكامل" في عام 1636، وقد كان مثله الأعلى في هذا الكتاب هو " القيصر" وفي عام 1663صدرت مخطوطة "كتاب الحرب" لمؤلفه Aurignac ويصف فيه (المبادئ الخمس للعمل العسكري والتي هي : العسكرة، السير،القتال، الهجوم،الدفاع عن الأماكن). وأخيرا عمد الفرنسيون إلى ترجمة الكثير من الكتب الصادرة في الدول الأوربية الأخرى على لغتهم .[1]

[1] – **المرجع نفسه**، ص ص 46-47.

6 – الإستراتيجية في القرن الثامن عشر :

بدأ الفكر العسكري بالتفتح أكثر في القرن الثامن عشر.ويعود تطوره إلى التعقيدات المتنامية لفن الحرب، أيضا يعود هذا التطور إلى جانب فكري متطور من خلال تطور عمليات الطباعة والنشر، إزدهار الكتابات العسكرية وإهتمام العامة بالقضايا العسكرية، وعرفت هذه الفترة الحديث عن التكتيك أكثر من الاهتمام بالفكر الإستراتيجي بشكل عام.

من أهم الدراسات التي ظهرت في هذه الفترة " إكتشافات جديدة حول فن الحرب" في عام، 1724ثم جاء بعده "تاريخ Polybe" ونشر منه ستة أجزاء بين عامي 1727 و1730 وأعيد طبعه في عامي 1753 و1774، أما مؤلف الدراستين فكان "Folard" في منتصف القرن،ألف المارشال " Maurice Saxe " دراسات ستنشر بعد موته في عام 1756 والتي تركز على " روح قوانين التكتيك."

في أعوام 1770 و1780 الحوار حول التكتيك سيبقى مكثفا في فرنسا إن كان في مجال العلوم العسكرية البحرية أو العلوم العسكرية البرية. وإستمر هذا حتى بدايات تبلور الأفكار الإستراتيجية في فرنسا، وفـــي عام 1736 نشرت ولأول مرة مذكرات الجنرال Antoine de Pas يحاول فيها هذا الجنرال التنظير لفـــن المناورة عبر التاريخ الذي سبقه أو في الأنظمة القديمة. وفي عام 1748 نشر كتاب المارشال -Jacques François de Chastent فن الحرب من خلال المبادئ والقواعد.

الموجة الثانية من تطور الفكر الإستراتيجي في فرنسا ضمت العديد من الكتاب ومن أهمهم Roy de Bosroger والذي وضع كتاب "مبادئ فن الحرب" عام،1770 وكتاب "عناصر الحرب" عام 1773. ثم يأتي كتاب " دراسة نظرية حول الصراعات" وضعه كونت منطقة Grimorad في عام 1775، ومن بعده Paul –Gédéon، والذي أدخل في المفردات العسكرية مفهوم الإستراتيجية هذا الأخير تقوم نظريته على " من غير نظرية مؤسسة على قواعد ثابتة، لن نتقدم نهائيا في علوم الجيش والتسلح ".

وفي الجزء الثالث من كتابه يتحدث عن الإستراتيجية أو جدل عمليات الحرب. إنه يبين أن "علم الحوار أو الجدل يستند دائما على حسابات الزمن والمسافة".[1]

في رأي الكثير من الكتاب الأوربيين، يعتبر "فريدريك الثاني" أفضل محلل لنظامه. حيث وضع مؤلفا شهيرا بالفرنسية هو " الوصية العسكرية " في عام 1768، وكان من قبل قد كتب دراستين أيضا وهما " المبادئ العامة للحرب" في عام 1746، و"تعليمات من أجل ضباطي" في عام 1747، أما في عام 1771 فقد وضع كتابه

[1] – **المرجع نفسه**، ص ص 48-49.

"عناصر التكتيك". الكاتب الألماني الأكثر شهرة في حقل الفكر الإستراتيجي هو Wilhelm Schaumbourg-Lippe ترك ألمانيا ووضع نفسه في خدمة ملك البرتغال الذي عينه مارشالا. كتب بالفرنسية العديد من المذكرات. ومن وجهة نظر إستراتيجية يمكن الحديث عن تنظيره لعمليات الدفاع ثم إعطاءه دورا كبيرا لعلم النفس في الحروب . أيضا ترك Henry Lloyd كتابا غنيا وغزيرا بالمعرفة تحت عنوان " A Political and Military Rhapsody on the Invasion and Defence of Great Britain and Ireland "، وذلك في عام 1790، ومن كتبه الأخرى The History of the late War between the king of Prussia and the Empress of Germany and her Allies " صدر في عام 1763. ويمكن أن نذكر أيضا من بريطانيا، Humphrey Bland في كتابه " A Treatise of Military Discipline " ، وقد تحدث العديد من الكتاب البريطانيين عن "الإستراتيجية الكبرى" في مختلف إنتاجهم المعرفي في هذا المجال.[1]

7– القرن التاسع عشر ومأسسة العلم العسكري :

بدأت التغيرات تظهر على التفكير الإستراتيجي وفي كل أبعاده بعد عام.1870 فبعد أن كان هذا التفكير مقتصرا على أقلية من الضباط والجنرالات "باستثناء ألمانيا"،أصبح عنصرا أسياسيا من عناصر تكوين الضباط الكبار في الجيش. لهذا السبب إنتشرت المدارس العسكرية في معظم الدول والتي شجعت على ما يسمى التفكير الإستراتيجي. أيضا بعد عام 1870 إزداد عدد المطبوعات والكتب الإستراتيجية في معظم أنحاء أوربا بالإضافة للمخطوطات والمراجع الكبيرة.

بعد تراكم الدراسات حول التكتيك، بدأت وفي عام 1880 تظهر دراسات أخرى تعطي الفكر الإستراتيجي أبعادا أخرى أعمق وأشمل، ففي ألمانيا أخذ الفكر الإستراتيجي هذه الأبعاد الجديدة مع المارشال Colmar von der Goltz وهو من أشهر الكتاب في تلك المرحلة لاسيما في كتابه، والذي صدر عام 1883، أيضا كتاب العقيدة Willhelm von Die Strategie Blum" 1882، والكتابات الإستراتيجية سوف تنتشر في معظم القارة الأوربية والولايات المتحدة : في بريطاني مع W.H.James وكتابه " Modern Strategy " صادر عام 1904 H.Tevey، وكتابه " Elements of Strategy "، ثم F.N Maude، وكتابه "The Evolution of Moderne Strategy from the XVIII Centery صادر في عام 1905، وفي الولايات المتحدة مع JohnBigelow في كتابه " Principles of Strategy " الصادر في عام 1891، ثم Arthur Wagner في كتابه " Strategy " الصادر عام 1903 .

[1] – **المرجع نفسه**، ص ص 49-50.

8 – الإستراتيجية في القرن العشرين :

مع إنتهاء عام 1918 كانت المفاهيم الإستراتيجية النظرية قد أعيد بناؤها. فكل القناعات والتأكيدات السابقة تعرضت للإنهيار مع نهاية الحرب الأولى. أما سيتركز من هذا التاريخ بين الذين يأخذون إستثمار الإمكانيات الجديدة المفتوحة بواسطة الأسلحة الجديدة التي أستخدمت أثناء الحرب.[1]

في الثلاثينات من القرن الماضي بدا وكأنه هناك نزعة للتشدد فيما يتعلق بهذا الفكر. ففي إيطاليا كتب الجنرال Visconti-Prasca كتابا أخذ شهرة كبيرة تحت عنوان (الحرب الحاسمة) في عام 1934 يدعو الجنرال في هذا الكتاب إلى العودة لعقيدة الهجوم. وفي فرنسا أيضا لم يتوقف التيار المتشدد في الفكر الإستراتيجي عن الظهور كما يتبين ذلك مع كتاب الجنرال Chauvineau بعنوان "هل الإقتحام مازال ممكنا ؟" وقد صدر في عام 1939، وأيضا في ألمانيا، فقد أخذ هذا الاتجاه توسعا كبيرا مع العديد من منظريه وأهمهم : Herman Foertsch، Waldemar von Erfurth، Alfred Krauss،Wilhelm Reinhardt .

وفيما يتعلق بعقيدة الهجوم، فقد أحدث الألمان تطورا كبيرا بعد تصنيعهم وإمتلاكهم بشكل كبير لكل مـــن الطائرة والدبابة، ونذكر هنا أن الإستراتيجيين الألمان تأثروا كثيرا بالمنظرين الإستراتيجيين البريطانيين مثل : Azar Gat، أما في روسيا فقد حاول السوفييت تطوير نظرية أصيلة وخاصة بهم. والكاتب الأكثـــــر شهرة في هذا المجال كان الجنرال Alexandre Svechin في كتابه Strategija الصادر عام 1926 ويصنف اليوم كمؤلف كلاسيكي. ساهم كتابه بتأسيس ما يسمى بالمذهب "الواقعي"، وقد دعم الماركسي الشهير "تروتسكي" هذا المذهب قائلا : " لا يمكننا بناء قاعدة للحرب مع الماركسية" .

في عام 1939، وصل الفكر الإستراتيجي إلى حالة مختلفة تماما عما كان عليه في عام 1914، حيث لم يعد هناك إجماع عقيدي، بل على العكس أصيب بفجوة كبيرة وقعت بين المحافظين والمحدثين فالحرب التي إندلعت في سبتمبر 1939 أحدثت إنقلابات جذرية في المذاهب الإستراتيجية التي كانت سائدة بين الحربين. فالخطط الإستراتيجية لم تعد على مستوى حرب صغيرة أو كبيرة بل أصبحت على مستوى العالم ككل، ومن أهم أسباب هذا التغير هو التطور الحاصل في جميع صنوف الأسلحة المستخدمة. إذا أصبحت الأسلحة تفرض قوانينها، أما الإستراتيجيات فتجرب جميعها في ميادين المعارك مع ذلك، التفكير والتنظير الإستراتيجي لم يختف من البلدان الأوربية، حيث إستمرت العديد من المراجع والمطبوعات الإستراتيجية النظرية بالظهور خلال الحرب. إن الحدث الأهم الذي عرفته الحرب الثانية هو الصعود القوي للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما ترافق أيضا في

[1] – **المرجع نفسه**، ص 60.

ميدان التفكير الإستراتيجي النظري. ومن المعروف أن هذا البلد لم يكن بعد قد أنتج تلك المراجع الكبرى في العلوم الإستراتيجية، طبعا إذا إستثنينا.Mahan خروج الولايات المتحدة منتصرة في الحرب الثانية جعلها تهتم كثيرا بالميدان النظري للعلوم الإستراتيجية ولاقى هذه الاهتمام إتساعا كبيرا على المستوى العالمي. فقدبدأت الجامعات الأمريكية بوضع البرامج البحثية التي تقرأ وتحلل الفكر الإستراتيجي الأوربي مثلا : Mead Earle Edward أطلق دراساته حول كبار الإستراتيجيين الأوربيين في كتاب له تحت عنوان " Strategy " Makers of صدر في عام 1943، وترجم للفرنسية في عام 1982 وقد إستمر هذا المرجع نصف قرن من الزمان كأحد أهم المراجع في هذا المضمار.

أيضا Stephen Possony أدار برنامجا ضخما للترجمة لجميع الإستراتيجيات الكلاسيكية. والعديد من المحللين درسوا تحولات وتغيرات الحروب البرية والبحرية. ومن هنا بدأت تظهر ملامح تيار جديد في العلوم الإستراتيجية، هذا التيار سيؤسس لما سنسميه فيما بعد بالجيوإستراتيجية. ويمكن القول هنا، إن القوة العالمية للولايات المتحدة ليست فقط وليدة ظروف معينة، بل هي أيضا ناتجة عن برنامج ناضج من التفكير والبحث قبل أن يوضع في التنفيذ. حيث بالنسبة لهم النظرية توجه وتغني التطبيق العملي.[1]

المطلب الثاني: الإطار العام للإستراتيجية:

أولا : مستويات الإستراتيجية :

قسم المهتمين في الدراسات الإستراتيجية مستوياتها إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي :

1/ المستوى الاستراتيجي:

هو المستوى الأعلى لحوار الإدارات العليا السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة، من أجل تحديد إدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين في وجهة التحولات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية لوحداتها الدولية، فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى لها القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية والقدرة على تحديد المصالح الوطنية وتحقيقها[2]. وتطبق الإستراتيجية العليا بأحد الشكلين التاليين:

[1] – **المرجع نفسه**، ص ص 61-62.

[2] – لزهر وناسي، **الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009، ص 24.

أ – الإستراتيجية المباشرة :

حيث تعتبر القوة العسكرية الأداة الرئيسية لتحقيق الأهداف، ولا نستثني إمكانية استخدام عناصر القوة الأخرى إلى جانب القوات العسكرية، كالعناصر السياسية والاقتصادية والثقافية التي تشكل أجزاء مكملة للقوة العسكرية ومجموعها يحدد لنا مفهوم الإستراتيجية المباشرة، ويعطي عامل السرعة فيها أهمية كبرى وذلك لعدم إفساح المجال للعدو بترتيب وضعه والرد علينا وبالتالي إجباره على الخضوع. ويمكن تحقيق هذه الإستراتيجية في أحد الصور التالية :

1 – إستراتيجية مباشرة تستهدف الحصول على النصر العسكري نتيجة الإشتباك مع قوات العدو الرئيسية المباشرة، وقد طبق الإتحاد السوفيتي هذه الإستراتيجية في الحرب العالمية الثانية.

2 – إستراتيجية مباشرة تستهدف الحصول على النصر العسكري ليس عن طريق الإلتحام المباشر ولكن بعمل يؤدي إلى الإخلال بتوازن العدو,و ازعاجه ومباغتته كمهاجمة مؤخرته أو أجنحته أو النقاط الضعيفة في جبهته أو قطع خطوط مواصلاته أو قطع طرق إنسحابه أو ضرب مراكز قيادته أو التقدم من إتجاهات غير متوقعة. وقد طبق الألمان هذه الإستراتيجية في الحرب العالمية الثانية، كما طبقتها إسرائيل في عمليات عام، 1948 و1956 و1967.

3 – إستراتيجية مباشرة تبحث في تحقيق الهدف عن طريق التهديد بإستخدام القوة، وقد إستخدمتها الولايات المتحدة في أزمة الصواريخ بكوبا.

ب ـ الإستراتيجية غير المباشرة :

وهي تبحث في تحقيق الأهداف بوسائط غير عسكرية بالدرجة الأولى وبالإنهاك العسكري بالدرجة الثانية إذا إقتضت الضرورة. أي بمعنى أنها تبحث عن الحسم عن طريق إستخدام الوسائل النفسية، كالدعاية والإشاعة، وتسميم السياسة والإقتصاد، والضغط الدولي، والتفتيت الداخلي وغيرها. وتخضع لثلاث مراحل :

1 – الحفاظ على الأمل وخلق الثقة بالنصر مهما طال الصراع.

2 – تثبيط همم العدو حتى يتحقق الحسم النفسي.

3 – ردع العدو ومنعه من إستخدام وسائل العسكرية المتفوقة.

ويمكن تحقيقها بأحد الصور التالية :

1 – إستخدام الأساليب السياسية أو الدبلوماسية أو الإقتصادية لتحقيق الأهداف وقد طبقها هتلر عند إحتلاله النمسا وتشيكوسلوفاكيا.

2 – اللجوء إلى أسلوب حرب العصابات طويلة الأمد، كما حدث في الجزائر وفيتنام.

3 – فتح جبهات ثانوية في أرض العدو أو في أقاليم دول تابعة أو مؤيدة له بعيدا عن جبهة القتال الرئيسة، وقد طبقت بريطانيا هذه الإستراتيجية بالحرب العالمية الثانية بفتح جبهة شمال أفريقية.

4 – إثارة الفتنة داخل دولة العدو بحيث يؤدي إلى إقتتال مواطنيه وأضعافه من الداخل وهذا ما طبقته إسرائيل في لبنان لغرض ضرب الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية.

5 – الاستيلاء على هدف جزئي بسرعة كبيرة بفضل المباغتة وتفوق القوات ثم التظاهر بالتوقف قبل القيام بعملية أخرى، ثم تكرار ذلك بصورة متتالية وقد طبقت إسرائيل ذلك عام 1948بعد الهدنة الأولى.[1]

2 – المستوى التكتيكي :

تنحصر الإستراتيجية على هذا المستوى في الإتصالات بين القيادة العسكرية والقيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال، وهو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة للحروب، ويمكن تلمسه كذلك في الميادين الأخرى عندما يتعلق بالإستراتيجيات الصغرى ذات الأهداف الثانوية والمرتبطة بفترة زمنية قصيرة أو مؤقتة.

3 – المستوى العملي :

فيه تحدد المتغيرات الزمنية والمكانية بدقة، وتحديد حجم الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية، أي تحويل التصور النظري إلى تطبيق عملي، هذه الهرمية في تصور المختصين هي عامل مساعد على التخصص وتفادي التناقض بين المستويات المختلفة للإستراتيجية وتمنح خيارات متعددة تمكن من التميز بين الأهداف الطويلة المدى والأهداف الحالية.

ثانيا: نماذج الإستراتيجية:

النموذج هو تصميم بالوسائل والأهداف ينطوي على الإرتباط الفعلي بين الأهداف المتوخاة والإمكانيات الموجودة وللإستراتيجية خمسة نماذج :

النموذج الأول : يستند هذا النموذج إلى التهديد المباشر لإجبار الطرف الآخر إلى الإمتثال وتغيير سلوكه ليتوافق مع مصالح الطرف القوي، وهو مرتبط بالوسائل والإمكانيات القوية المتنوعة التي تساهم أو تساعد الدولة في تحقيق هدفها الذي تريد تحقيقه حتى لو كان متواضع.

[1] – عبد الإله البلداوي، **الإستراتيجية العليا للدولة**، صحيفة صوت الحرية، 23 سبتمبر 2006، متحصل عليه من:
http://www.baghdadtime.net/arabic/sid-2524.(07-04-2018).

النموذج الثاني : يقوم على مبدأ المباغتة الدبلوماسية والسياسية والإقتصادية، وهو نموذج الضغط غير المباشر حيث تكون حرية المناورة محدودة جدا، وهو عكس النموذج الأول حيث الهدف متواضع والإمكانيات متناسقة مع الهدف.

النموذج الثالث :يعتمد على سلسلة من الأفعال المتتابعة التي تحتوي على مزيج من التهديد المباشر وإستعمال محدود للقوة، وهو مرتبط بالدول الضعيفة، حيث تكون الوسائل والإمكانيات ضعيفة أو محدودة والهدف حساس بالنسبة لها.

النموذج الرابع :يرتبط بالنزاعات العسكرية غير المتكافئة بين الطرفين بسبب فجوة القوة بينهما، فيلجأ الطرف الأضعف إلى إستعمال أسلوب النزاعات الطويلة أو نزاعات الإستنزاف التي يرمي من ورائها إلى التأثير السيكولوجي على الطرف القوي وإرهاقه مثل حروب التحرير، حيث تكون المناورة أو الحركة واسعة ولكن الإمكانيات المستعملة ضعيفة جدا لتحقيق هدف مثالي وهام.

النموذج الخامس :هو نموذج التدخل المباشر لإرغام الطرف الآخر على الخضوع لإرادة الطرف الأقوى، ففيه تكون الإمكانيات والوسائل العسكرية قوية ولكن الهدف مرتبط بنزاع عنيف ومحدد، وهناك إمكانية لزوال الهدف مع مرور الوقت .[1]

ثالثا : منطلقات الإستراتيجية :

1 – تتسم الإستراتيجية بأنها إستباقية توقعية، ولكنها ليست تنبؤية. والإستراتيجية تسعى إلى رعاية المصالح الوطنية مما يخبئه المستقبل،

2 – الإستراتيجية خاضعة للسياسة، ويجب على السياسة أن تكيف نفسها مع معطيات البيئة وحدود القوة. وهكذا فإن السياسة تضمن أن تكون الإستراتيجية مكرسة لمتابعة أهداف صحيحة.

3 – الإستراتيجية تكون دائما مرتبطة بسياق الأحداث، ومتأثرة بطبيعة البيئة.

4 – الإستراتيجية تعتمد على منظور كلي، وهي تتطلب التحليل الشامل، ويتم تطوير الإستراتيجية بناءا على تحليل شامل للموقف الإستراتيجي ومعرفة وافية بطبيعة البيئة الإستراتيجية.

5 – تخلق الإستراتيجية مأزقا أمنيا أمام الخبير الإستراتيجي والأطراف الأخرى. وتهدد الوضع الراهن وتخلق مخاطر على التوازن السائد في البيئة الإستراتيجية. ويجب على الخبير الإستراتيجي أن يحدد ما إذا كان الهدف النهائي المنشود يبرر مخاطر القيام بعمل، وعلى الأطراف الأخرى أن تقرر إن كانت ستنصرف وبأي طريقة ستنصرف.

[1] – لزهر وناسي، **مرجع سابق**، ص 24.

6 – الإستراتيجية تركز على الوضع النهائي المنشود بين الأوضاع النهائية المحتملة في بيئة دينامية.

7 – الإستراتيجية هي أكثر من مجرد تحليل فكري للعوامل الموضوعية ويعد دور منظومة المعتقدات والمفاهيم الثقافية لجميع الأطراف المعنية مهما جدا في صياغة الإستراتيجية وتنفيذها

خامسا: وسائل الإستراتيجية: :صنفت وسائل الإستراتجية إلى نوعين رئيسين هما :

– **الوسائل المادية** :ويقصد بها جميع الوسائل الإقتصادية من موارد طبيعية وحجم الإنتاج والحالة المالية والتجارية، والوسائل العسكرية (نوع العتاد وحجم التسلح وعدد الجيش)، كل هذه الوسائل مجتمعـــــة توفرها يمنح الدولة حرية المناورة وقوة دعم هائلة ودافعية لإنجاز الأهداف السياسية والقومية وتحقيقها والدفاع عنها أمام التهديدات التي تواجهها.[1]

2 – الوسائل المعنوية :وهي منظومة الأفكار والإيديولوجية والحضارية ودرجة التعبئة السياسية الداخلية ووضوح الرؤية في المسائل الخارجية التي تشكل مع الوسائل المادية مصفوفة حضارية متكاملة تشكل عناصر دفع للدولة لممارسة نفوذها الخارجي وتحقيق تماسكها الداخلي وتنفيذ إستراتيجيتها لتحقيق مكاسبها الوطنية وحماية مصالحها الوطنية .[2]

المطلب الثالث:علاقة الإستراتيجية بعلم العلاقات الدولية.

احتلت الدراسات الإستراتيجية مكانة خاصة في علم العلاقات الدولية، وأضحت فرعا من فروعه، ويعود الاهتمام بهذا المجال إلى المدة اللاحقة للحرب العالمية الثانية، وتعتبر نظرية اللعبة من المصادر الأساسية في توجيه الاهتمام بهذا المجال المعرفي، إذ أشار رواد هذه النظرية إلى محورية مفهوم الإستراتيجية في صناعة القرار السياسي.

و هناك من يرى أن مفهوم **"القوة"** هو الإطار المرجعي للدراسات الإستراتيجية طالما أنها تعنى بدراسة أبعاد الصراع بين الدول من أجل القوة، ويأخذ مفهوم القوة هنا أبعادا متعددة؛ عسكرية، اقتصادية وجيوستراتيجية. ولا يوجد في الواقع خلاف جوهري بين الرأيين حول المصدر النظري للدراسات الإستراتيجية، لأن نظرية القوة في العلاقات الدولية تعد مدرسة اتخذت من مفهوم القوة مدخلا لتحليل بقية العلاقات الدولية وأبعادها، في حين تعد نظرية الألعاب نظرية **"جزئية"** أي أنها لا تقدم نفسها كمدخل شامل لتحليل العلاقات

[1] – هاري آر ياغر، **الإستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي، التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الواحد والعشرون**، ترجمة رابح محرز علي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، ط01، 2011، ص ص 260-264.

[2] – لزهر وناسي، **مرجع سابق**، ص ص26-27.

الدوليـــــــــــة، بل تركز اهتمامها على دراسة عملية صناعة القرار السياسي انطلاقا من أهميتها في تشكيل وجهة العلاقات الدولية.[1]

و نتيجة الاهتمام المتزايد بالدراسات الإستراتيجية، والنتائج التي حققتها في تحليل أبعاد القدرات العسكرية والسياسية والاقتصادية للدول، وتأثيرها على مجريات العلاقات فيما بينـــــها، وقد تبلور استقلال هذه الدراسات موضوعا ومنهجا عن الإطار النظري الذي نشأت فيه، وأضحت مدخلا علميا مستقلا لفهم العلاقات الدولية وتحليلها.

وتتعدد المعاني التي يحملها مفهوم الإستراتيجية، وضمن سياق نظرية اللعب، تعتبر الإستراتيجية الإطار المعلن للاعبين، الذي تنظم داخله عملياتهم السياسية والعسكرية أو الاقتصادية، وتوزع أدوارهم وتحدد مختلف الخطوات اللازمة للوصول إلى الهدف النهائي.

و تعد الإستراتيجية من منظور صناعة القرار السياسي الإطار الذي يضبط قواعد سلوك أصحاب القرار للوصول إلى القرار العقلاني النهائي. ونميز في هذا الصدد بين القرارات الإستراتيجية والقرارات التكتيكية (النوعية أو الروتينية)، فالقرار الاستراتيجي هو القرار الرئيسي الذي يحمل خصائص السياسة العامة، وليس وجها أو خاصية فرعية عنها، ونتيجة لتأثيره وبعد أثره في مجريات حياة الدولة وعلاقتها مع محيطها الخارجي، يكون القرار الاستراتيجي نابعا من أعلى مراكز الدولة وأهم مستويات صناعة القرار.[2]

[1] – جمال مصطفى عبد الله السلطان، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص ص 6 – 7.

[2] – جمال مصطفى عبد الله السلطان ، مرجع سابق ، ص ص 08-09.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للأمن

يعد موضوع الأمن سواء كان في إطاره المحلي أو الاقليمي أو الدولي ذو أهمية بارزة خاصة فيما يتعلق بدراسات الحرب والسلام بمختلف مستوياتها، مع العلم أن الدراسات الأمنية عرفت تطورا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد.و عليه فإن محاولة التأسيس المفاهيمي للأمن يعد أمراً هاماً لتوضيح أكثر لهذه الظاهرة في خضم التغيرات الدولية.

المطلب الأول: : تعريف الأمن

مفهوم الأمن ومضمونه يتفاوت من مجتمع لأخر، بل يتفاوت في المجتمع الواحد من فترة لأخرى، لذلك تعددت تعاريف الأمن واختلفت باختلاف الزوايا التي ينظر له بها، وبناءا على ذلك سنعرف الأمن من الناحية اللغوية والاصطلاحية لنخلص إلى تعريف إجرائي للأمن.

I:الأمن لغة :

أمن : الأمانُ: والأمانةُ بمعنى: وقد أمِنْتُ فأنا آمِنٌ، وأمَّنْتُ غيري من الأمْن والأمانَ. والأمْنُ: ضدُّ الخِيانة، والإيمانُ: ضد الكفر. وإيمان: بمعنى التصديق ضده التكذيب. يقال: آمن به قومٌ وكذّب به قومٌ. فأما أمَنْتُه فهو ضدُّ أخفتُه. وفي التنزيل العزيز: { وآمَنهم من خوف}. قال ابن سيده: الأمْنُ نقيض الخوف، أمِنَ فلانُ يأْمَنُ أمْناً وأمَناً،(حكى هذه الزّجّاج) وأمَنَهُ وأماناً فهو أمِنٌ والأمَنةُ: الأمْنُ؛ ومنه قوله سبحانه وتعالى: (مُنَةً نعاساً)، وفي آية أخرى (إذ يُغَشّيكُم النُعاسُ أمَنَةً منه)

"فأن تكون أمناً يعني أن تكون سليماً من الأذى. بالطبع لا أحد آمن بالكامل، ولا يمكنه أن يكون كذلك. فالحوادث ممكنة والموارد شحيحة، وقد يفقد الناس عملهم وتبدأ الحروب. ولكن الأكيد هو الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرطاً مسبقاً لنتمكن من العيش بشكل محترم".[1]

II: الأمن اصطلاحا

استحوذ موضوع الأمن على إهتمام عدد من الباحثين في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية، لذلك كانت هناك مجموعة واسعة من التعريفات المتعلقة بالأمن، لهذا سنعرض جملة من أهم هذه التعريفات:

[1] – محمد السعيد، آل عياش الشهراني، **أثر العولمة على مفهوم الأمن القومي**، (دراسة مسحية على مجموعة من الاكاديميين في مدينة الرياض، إستكمالا لنيل شهادة الماجستير في القيادة الأمنية)، جامعة نايف العربية العلوم الأمنية، السعودية، 2006، ص 59.

* يعرف الأمن على أنه:" **حماية الأمة من خطر القهر والإعتداء عليها من قبل أي قوة أجنبية خارجية، حيث يستخدم المجتمع أي تصرف يساعده على حماية نفسه وحفظ بقائه**".[1]

* من وجهة نظر **دائرة المعارف البريطانية** فالأمن يعني : "**حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية**"، والملاحظ من هذا التعريف أنه اقتصر فقط على التهديدات الخارجية للدولة، كما لم يبين نوعية هذا التهديد.

* تعريف **هنري كيسنجر**(Henry Kissinger):" **الأمن هو التصرفات التي يسعي المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء**".[2]

نلاحظ في هذا التعريف أنه لم يوضح إن كانت هذه التصرفات شرعية أم لا، كما لم يوضح متى تستخدم هذه التصرفات وكأن هذا التعريف يحاكي مقولة "الغاية تبرر الوسيلة".

* تعريف **باري بوزان**(Barry Buzan):" **الأمن هو السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي**".

يركز هنا باري بوزان على التهديد وضرورة تخطيه، أما على المستوى الدولي فيركز على الحفاظ على ذات الدولة (قدرة الدولة).

* تعريف **والتر ليبمان**(Wolter Lippmann) :" **إن الدولة تكون أمنة، عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأن أمن الدولة يجب أن يكون مساويا للقوة العسكرية والأمن العسكري إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه**".[3]

نلاحظ أن ليبمان يركز في تعريفه على القوة العسكرية للدولة من أجل استخدامها للحفاظ على المصالح المشروعة.

---

[1] – هايل عبد المولى طشطوش، **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية**، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، "مادة الأمن"، ص 65.

[2] – هايل عبد المولى طشطوش، **الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011)، " ص 18.

[3] – جميلة علاق، خيرة ويفي، **مفهوم الامن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة**، ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط– واقع وآفاق، قسنطينة، الجزائر، 29–30 أفريل 2008، ص 06.

نجد أيضا "**مدحت أيوب**" يقول عن الأمن:" **أنه قدرة المجتمع وإطاره النظامي الدولة على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية، بما يؤدي إلى محافظته على كيانه، وهويته وإقليمه، وموارده، وتماسكه، وتطوره وحريته.**[1]

إذ أن الأمن حسبه مفهوم مركب يحتوي على العديد من العوامل العسكرية، والسياسية والاقتصادية، الاجتماعية التي تتفاعل معا، كما يرى بأن للعامل الاقتصادي دور مهم في الأمن.

كما عرّف الامن القومي على أنه: " **ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها، للحفاظ عل كيانها ومصالحها في الحاضر وفي المستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية**".[2]

III: التعريف الاجرائي للأمن

قدم للأمن العديد من التعريفات المتباينة من طرف العديد من المفكرين كل منهم يركز على جانب من جوانب الأمن (أمن عسكري، إقتصادي أو إجتماعي) أو يركز على مستوى من مستويات الأمن أو غيره، ومنه إرتأينا تقديم تعريف إجرائي له فالأمن هو:" **الحفاظ على حق المجتمع في البقاء، ومواجهة جميع التهديدات بتجنيد كل إمكانات الدولة العسكرية والدبلوماسية والتكنولوجية شرط أن تتوافق مع ظروف الدولة الداخلية والخارجية ويشمل الأمن الدفاع عن القيم الوطنية والوحدة الترابية وكيان الدولة، وكذا الحفاظ على النسيج الإجتماعي وإيجاد الظروف الإقتصادية اللاّزمة للرخاء** "

المطلب الثاني: تعريف الأمن القومي

انتشر مصطلح "الأمن القومي" بعد الحرب العالمية الثانية، إلاّ أن جذوره تعود إلى ما بعد معاهدة واستفاليا عام 1648، التي أسست للدولة القومية أو الدولة- الأمة (Nation-State)، فبهذه النقلة النوعية بدأ استخدام هذا المصطلح بشكل كبير وموسع خاصة في حقل العلاقات الدولية، ولهذا كان لابد من محاولة تقديم تعريفات لهذا المصطلح. الملخصة في ثلاثة إتجاهات.

أولاً: اتجاهات الأمن القومي

I- الاتجاه الأول:

[1] - احمد برقاوي وآخرون، **الأمن القومي في عالم متغير**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003، ص ص 17-18.

[2] - روبرت ماكنمارا، **جوهر الامن**، ترجمة يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1980، ص 48.

يرى أحد الباحثين أن الأمن القومي دار حول محورين رئيسيين هما "الصراع والتعاون"، ولقد عكست الدراسات التي تدخل في نطاق محور الصراع، وجهة النظر القائلة بأن:"**الأمن القومي يركز على زيادة القوة القومية وتعزيزها**"، ومن ثم فإن رسم سياسة الأمن القومي يجب أن يركز على أن دولة ما تكون أمنة فقط عندما تزيد من عناصر قوتها القومية على حساب دولة أو دول أخرى، أما الدراسات التي تدخل في نطاق التعاون فهي تهتم كثيراً بالجهود التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي إذ ترى أن سياسات الأمن القومي يجب أن تقوم على إفتراض أنه يمكن زيادة الأمن القومي لدولة ما في حالة زيادة الأمن القومي لكل الدول.

II: الاتجاه الثاني:

هذا الاتجاه ينقسم إلى:

1- الأمن القومي كقيمة مجرّدة:

يرتبط الأمن بقضايا الاستقلال وسيادة الدولة القومية، فيرى **فيرنون فان دايك** (Viron Van Dayk): "**أن الأمن القومي لا يشير إلى الهدف النهائي للدولة في أن تحيا فحسب بل أيضا رغبتها في أن تعيش بدون تهديد خارجي لقيمها ومصالحها الحيوية**".[1]

و لكن وجهت العديد من الانتقادات إلى هذا الاتجاه الذي يركز على القوة العسكرية للأمن القومي، فالقوة العسكرية ليست وحدها الكفيلة بتحقيق الأمن القومي ما لم توجد معها رؤية أوسع لأمن الآخرين.

2- الأمن القومي ذو بعد اقتصادي: ينقسم إلى فريقين:

الأول: يرى أن الأمن مرتبط بتأمين الموارد الحيوية الإستراتيجية كتأمين موارد الطاقة مثلا، أما**الثاني** فيرى أن التنمية الاقتصادية تشكل جوهر الأمن وهو ما ذهب إليه **روبرت ماكنمارا**(Makenmar Robert) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ورئيس البنك الدولي الأسبق إذ أشار أن:" **الأمن يعني التنمية. فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءاً منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية ومن دون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن** ".[2] وبالتالي نجد أن ماكنمارا يخلص إلى أن الأمن يعني التنمية، وبدون تنمية لا يوجد أمن، فالأمن يتطلب حداً أدنى من النظام والاستقرار.

---

[1] – محمد قطاطشة ، مصطفى العدوان، **جدلية العلاقة بين الإصلاح السياسي والأمن القومي العربي**، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 10، القاهرة، 2004، ص ص 98-100.

[2] – عبد المنعم المشاط وآخرون، **الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته**، مصر: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993، ص 18.

3- الأمن القومي كقوة شاملة:

يركز على مفهوم القوة الشاملة كأساس لتحقيق الأمن القومي، إذ يشير"**علاء طاهر**" إلى أن لأمن القومي يعني"**مجموعة التدابير والاحتياجات النظرية والعلمية الخاصة بحماية المجال الاقليمي لدولة ما، على أن المجال الإقليمي لا يعني الرقعة الجيوبولتيكية من الأرض فقط بل يشمل الثروة الاقتصادية والأيديولوجية السياسية الخاصة بالنظام، في تلك الدولة والأهداف الوطنية الممثلة لخصوصيتها القومية والحضارية**".[1]

ويقدم "**أمين الهويدي**" رؤية عربية للأمن القومي استنادا إلى مفهوم القوة الشاملة، فالأمن المعاصر لا يعني فقط قدرات الدولة العسكرية، أو قوتها في مجال التكنولوجيا العسكرية، فبالرغم من أن هذا مهم ورئيسي إلاّ أنه وحده لا يحقق الأمن القومي للدولة، والسبب في ذلك أن مثل هذه النظرية تتعامل فقط مع القوة Force وليس مع القدرة Ability فالقوة هي أحد عناصر القدرة القومية.

ويرى "**جهاد عودة**":" أن الأمن القومي يتعلق بالمحافظة على تطوير حماية أشكال ووسائل الإرتباط والإتصال بين الأفراد والتكوينات".[2]

وبذلك فالأمن الذي يتجاهل قوى التغيير والتقدم أو يتجاهل آمال الجماهير لا يمكن أن يتحقق بل إن تقدم المجتمع هو الضمانة الأساسية ضد التهديدات الداخلية أو الخارجية.[3]

مما سبق يمكن القول بأن الأمن القومي بمفهومه المعاصر هو مفهوم متعدد الجوانب وهو ظاهرة حركية، تتفاعل مع المرحلة الزمنية ومع أمن الوحدات السياسية والإقليمية الأخرى، كما لم تصبح تهديدات الأمن القومي تهديدات عسكرية فقط بل هناك أشكال جديدة وعديدة منها ما هو داخلي وما هو خارجي، كما القول أنه:"**أمن المجتمع من التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية التي تستهدف الإستقلال الوطني وبقاء الدولة وأمنه من تهديدات المجاعة، الفقر،المرض والجهل، أمنه من التهديدات غير الأخلاقية كإنتشار المخدرات، تجارة الأطفال، وتجارة الأعضاء البشرية، أمنه من التهديدات التي تستهدف دينه، ثقافته، قيمه وهويته وفكره**".[4]

إجرائي لهذا المصطلح يتمثل في أن الأمن القومي هو: "**حماية القيم الأساسية داخل الدولة من كافة التهديدات الداخلية أو الخارجية سواء كانت مباشرة(عسكرية) أوغير مباشرة (اقتصادية، ثقافية،**

[1] – محمد قطاطشة ومصطفى العدوان، **مرجع سابق**، ص 101.

[2] – محمد نصر مهنا، **مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير**، القاهرة: المكتب المجتمعي الحديث، 1998، ص 38.

[3] – محمد قطاطشة ومصطفى العدوان، **مرجع سابق**، ص 102-102.

[4] – مصباح عامر، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 11.

السياسية... الخ) وتحقيق التنمية، وضمان عدم تعرض المصالح الأساسية للتهديد والسعي لتحقيق الرفاهية والاستقرار".

وهو: "**مجموعة العمليات والأساليب التي تتبعها الدولة في سياستها الداخلية والخارجية للحفاظ على كيانها ومصالحها الحيوية في الحاضر والمستقبل مع مراعات المتغيرات الدولية**".

.بمعنى ضمان تحقيق الأمن المستدام للدولة وللأفراد داخلها وأيضاً للمصالح الحيوية والإستراتيجية داخل الدولة وخارجها ويجيز البعض إستخدام القوة المسلحة للحفاظ عليها بإعتبار أنها تضمن بقاء الدولة وإستمرارها.

و يختلف مفهوم الأمن القومي من دولة إلى أخرى حسب طبيعة المصالح وحجم القوة وطبيعة التحديات وأساليب المواجهة كما أنه يقترن بالدولة وجوداً وعدماً.

المطلب الثالث: مدخل نظري للأمن

يعتبر الأمن إحدى القضايا الهامة في السياسة العالمية عامة والسياسة القومية خاصة، وعليه كان محل دراسة من قبل العديد من المقاربات النظرية التي أرادت معرفة الأمن ودراسة مختلف جوانبه والتعمق فيها، وعليه سيتم إدراج أبرز المقاربات التقليدية والحديثة الدارسة للأمن.

أولا: المقاربات التقليدية للأمن

تعتبر النظرية الواقعية .بمختلف اتجاهاتها أحد أبرز المقاربات النظرية فهي حسب "**هانز مورجانتو** "(Hans Morgenthau):"**نظرية تحاول فهم السياسة الدولية كمل هي موجودة فعلاً، والنظر إليها في طبيعتها الأصيلة أو الجوهرية**".[1] وقد قامت هذه النظرية بدراسة الأمن بصورة موسعة، لهذا سنقوم بدراسة الأمن من منظور المدرسة الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة.

I: الأمن من منظور الواقعية التقليدية: إن مفهوم الأمن يعود إلى فترة قديمة جداً في الفكر الواقعي، حيث وردت جذور النظرية التي أسسها (**ثوسيديدس**) حول الأمن والتي استقاها من الحروب بين أثينا وإصبرطا أو ما تسمى (**بالحروب البيلوبنيزية**) حيث قال:"**إن ارساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تستندها وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل مالا يستطيع رفضه** "[2].

---

[1] - Mark Busser, « **the evolution of security: Revisiting the human nature debate in ternational relation"**,yciss working paper, 40 (augest 2006), p02, available atm httpm// www.yorku.ca/ yciss/publication/ document/wp40- Busser.pdf.

[2] – رياض حمدوش، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدلي حول: الجزائر والأمن فيس المتوسط، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 4.

كما جاء مفهوم الأمن في فكر"**هوبز**" حيث اعتبر أن الحروب والنزاعات بين الدول شيء لا يمكن تجنبه وبالتالي لابد من وجود الحاكم المخادع (التنين) لإنهاء هذه النزاعات ويخلص إلى أن القوة هي السبيل الوحيد لإنهاء هذه النزاعات.

كما إعتبر "**هانز مورغانثو**" (Hans Morgenthau) أن:"... **شعور الدولة بالأمن يزداد بإزدياد حجم قوتها**" وبالتالي فإن زيادة قوة الدولة تضمن لها تحقيق الأمن وذلك بالتفاعل بين مختلف عناصر قوتها.

مما سبق نصل إلى أن النظرية الواقعية قد تعرضت لمفهوم الأمن من حيث بعده العسكري، حيث ركزت على القوة العسكرية كعامل محدد في تحقيق مصلحة الدولة، فالأمن العسكري والمسائل الإستراتيجية تصنف دائماً ضمن مجال السياسة العليا. [1]

II: الأمن من منظور الواقعية الجديدة

اعتبرت الواقعية الجديدة هي أيضا أن الأمن القومي مرتبط بالدولة، انطلاقا من افتراض أن الأمن من اختصاص الدولة فقط، وذلك على حد تعبير **كنيث والتز** (K - Waltz) وهو عميد الواقعية الجديدة:" **في ظل الفوضى، الأمن هو الهدف الأسمى، لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى، مثل الهدوء، الربح والقوة**". [2]

كما كان من بين افتراضات الواقعية الجديدة أن الأمن القومي يتصدر سلم ترتيب المسائل الدولية، ويمثل الأمن العسكري والمسائل الإستراتيجية السياسة العليا .

وبالرجوع إلى الامن ينبغي الإشارة أن احدى الاضافات التنقيحية للواقعية تتمثل في ظهور التوجهين "**الهجومي والدفاعي**"، إذ يفترض الهجوميون أن الدولة تسعى للحصول على القدر الأقصى من المكاسب في قوتها مقارنة مع الدول الأخرى للإبقاء على هامش كافي من الأمن ويتم ذلك من خلال البناء المستمر للقدرات الهجومية بحيث تكون أكبر من الدول الاخرى، أما الدفاعيون فيرون أن الدولـــة تسعى لامتلاك القدرات الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الاخرين، كما تعتبر الواقعية الجديدة أن الدولة تعمل على زيادة قدراتها العسكرية

[1] – العايب أحسن، **الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 17.

[2] – ليندة لكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال إفريقيا وجنوب المتوسط**، عمان: دار غبن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 23-24.

من أجل الدفاع عن أمنها وإقليمها وذلك بالتقليص من مخاطر المأزق الأمني وبالتالي فإن القوة العسكرية تعد الأداة الأساسية لتحقيق الأمن.[1]

ونصل إلى أن الواقعيين والواقعيين الجدد ربطوا الأمن بالدول فقط وأن تحقيقه مرتبط بالقوة العسكرية كما يبقى الغاية القصوى ما دام هناك حالة فوضى في النظام الدولي وهذا ما تؤكده مقولة **كنيث والتز**(Waltz):" **إن الدول تتنافس دوما من أجل الرفاهية والأمن والتنافس أدى ويؤدي دوما إلى النزاع"**

ثانيا: المقاربات الحديثة للأمن

ظهرت هذه المنظورات في منتصف ونهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين خاصة مع انهيار المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا.

I: المقاربة البنائية للأمن

كتب **واندت** (Wendt) سنة 1992 بأن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك وأن صناع القرار هم من يصنعون هذا الإدراك ويجعلون جوانب مادية حقيقة إذ تصبح الحروب ضرورة في العلاقات الدولية. بالتالي فإن المأزق الأمني (Le Dilemme de Sécurité) ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي وبالتالي يمكن إعادة بناءه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات ومنه فإن غاية الأمن حسب **واندت** (Wendt) هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية.[2]

و تتلخص أطروحات المنظور البنائي حول الأمن في ثلاث نقاط رئيسية تتمثل فيما يلي:

1- بنى النظام الدولي هي بنى اجتماعية والفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية.

2- الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية وإنما هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الإيديولوجية والهوياتية وهي قادرة أن تصبغ هوية النظام الدولي مستقبلا.

3- تحقيق الاستقرار وتقليص الحروب واستتباب الأمن أمور يمكن تحقيقها إذا تم تغير طريقة التفكير بالنسبة لصناع القرار وبالتالي الدول.

[1] - رياض حمدوش، **مرجع سابق**، ص 05.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 12.

ومنه يمكن القول أن البنائين قد تفائلوا بشكل وطبيعة النظام الدولي، إذاً فإن البنائية تبحث في مواضيع مختلف كالهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية وإدراكات صناع القرار وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى أخر سلمي.

إن خلق الجماعة الأمنية كما ذكرها "**إيمانويل أدلر**(Emmanuel Adler) لإحتواء النزاعات عن طريق فاعلين دولاتيين وغير دولتيين أو حكوميين وذلك بواسطة تكوين ثقافة للأمن الجماعي مما يحدث تغيير في الثقافة للأمن الجماعي هذا بدوره يؤدي إلى تغيير في الثقافة والأطروحات السائدة حول الأمن.

II: المقاربة الأمنية لمدرسة كوبنهاجن

يتزعمها المفكر البريطاني **باري بوزان**(Barry Buzan) وقد ذهبت إلى تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة مفادها أن القطاع العسكري كقطاع هام في تحديد مفهوم الأمن، ليس هو القطاع الوحيد بل هناك عدّة قطاعات يمكن أن نحدد الأمن من خلالها، كالقطاع السياسي (الدول، المنظمات الدولية) أيضا القطاع الاقتصادي (الأمن الطاقوي) وأهم قطاع يركز عليه" **باري بوزان**" هو القطاع الاجتماعي(الأمم، الثقافات، الأيديولوجيات، حقوق الانسان) أوما يسمى بالأمن المجتمعي"Sécurité Sociétale "، بالإضافة إلى القطاع البيئي، فكل هذه القطاعات هي قطاعات أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على وجه الخصوص.[1]

إن الدولة حسب"Barry Buzan" ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكات الأمنية على المستويين الاقليمي والدولي، لكن رغم هذا فإنه أبدى لأي تغيير قد ينقل مستوى الأمن من الدولة إلى الفرد أوإلى مستوى النظام العالمي، فالأمن المجتمعي (الأمن الثقافي، الهوية...) يبقى مرتبطا دوما بالدولة.

ويتحدث "**باري بوزان**" عن تأمين الجماعات ولكنه لم يحدد أي الجماعات المقصودة، ففي بعض الأحيان يتحدث عن الجماعات الفقيرة في العالم الثالث والتي هي سبب في اللاأمن في النظام الدولي نتيجة لعدم التوازن بين الدول المتطورة والدول الفقيرة وفي بعض الأحيان الجماعات المحرومة في الدول الفقيرة نتيجة تعسف الأنظمة الحاكمة فيها.

ومنه نخلص إلى أن الأطروحات البنائية قد أدخلت متغيرات جديدة في جانب الدراسات الأمنية لفهم سلوكيات الدول وإعتبرت أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي ذاتي.

III: المقاربة النقدية للأمن

من أهم مبادئ هذه النظرية في تصور مفهوم الأمن الدولي والمحلي مايلي:

[1] - **المرجع نفسه**، ص 13.

1- يتبنون مقاربة بنيوية بحيث أن هناك قوى إقتصادية وإجتماعية شاملة هي التي تحدد الأمن وتطوره وليس الدول بصفة مطلقة.

2- الرهانات غير العسكرية لها مكانة كبرى في تحقيق الأمن منها التهديدات العسكرية التقليدية لأن مصادر التهديد بعد الحرب الباردة أصبحت تتمثل في الفوضى الإقتصادية وأزمات الهوية الاجتماعية والكوارث البيئية وكذلك المسألة الصحية أي كل ما يهدد الأمن الانساني أي إن صح التعبير (L'insécurité Humaine).

3- يجب أن يكون الخطاب والعمل من أجل تحقيق الأمن إيجابي وليس سلبي وبالتالي يجب أن يحدث تغيير في إدراكات الأفراد وكذلك التخلي عن البنى القتالية وتطوير آليات السلم والأمن وهذا يحقق عن طريق إحداث نسيج بين الجماعات والمجتمعات والأمم وبالتالي وضع وخلق معايير وقيم جديدة للأمن عن طريق المجموعات والأفراد المترابطين في شبكة عبر قومية.

4- النظرية هي عبارة عن أداة تبريرية وأيضا أداة للتحول والتغيير في السياسات الأمنية وذلك حسب قول المفكر النقدي **روبرت كوكس** (Robert Cox) **"النظرية تكون دائما من أجل أحد ولهدف معين"**

وبالتالي يمكن القول أن المنظور النقدي يعتبر أن للأمن مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة، (البيئة، حقوق الإنسان...)، كما تبرز اسهامات هذه المقاربة من خلال طرحها لفكرة الأمن الانساني، الذي اصبح اليوم يحتل الصدارة في القضايا المتداولة على الساحة الدولية خاصة وأن بعض الدول اصبحت تستغله من أجل تحقيق مصالحها الدولية وذلك عن طريق ما يسمى بالتدخل لمصالح إنسانية،[1] كما قامت بنقد الواقعية في المجال الأمني التي جعلت من الجانب العسكري محور التهديدات الأمنية، كما جعل رواد الإتجاه النقدي أمن الفرد المؤشـــر الرئيسي لأمن حقيقي، من خلال التحرر أو الإنعتاق بما يحقق التغلب على الفقر والإضطهاد السياسي.[2]

[1] - **المرجع نفسه**، ص 14.

[2] - لينذة عكروم،، **مرجع سابق**، ص 28.

المبحث الثالث: : منطقة الخليج العربي وأهميتها الإستراتيجية

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية لمنطقة الخليج العربي

ليس في العالم مثال كالذي يقدمه الخليج العربي من حيث تأثير العامل الجغرافي على المجتمع والاقتصاد والسياسة، حيث يتمتع النظام الإقليمي الخليجي بأهمية دولية متزايدة سواء من الناحية السياسية أو الجغرافية أو التاريخية أو الاقتصادية أو العسكرية، وهو ما يؤثر في طبيعة العلاقات بين دول هذه المنطقة من جهة، وفي ميزان السياسة الدولية من جهة أخرى.[1]

انطلاقا من هذا قسمنا المبحث للمطالب الآتية:

أولا : الخليج العربي: النشأة، التسمية والموقع.

ترى معظم الدراسات الجيولوجية بأن الخليج قد تشكل نتيجة للهزات الأرضية العنيفة التي حدثت في العصر الميوسيني، وقد أدت هذه الهزات إلى تقعر منطقة الخليج التي تفصل بين هضبتين كبيرتين هما: الهضبة العيلامية العربية (تحتلها إيران حاليا) وهضبة شبه الجزيرة العربية، إلا أنه لم يكن مملوءا بالمياه بل كان أرضا خصبة غنية بمحاصيلها وغاباتها وكان نهرا دجلة والفرات يخترقان سهوله، أما مضيق هرمز فقد تشكل بفعل عوامل النحت والتعرية التي أدت إلى صنع هذه الفتحة الأرضية، وبالتالي تدفقت مياه بحر العرب والمحيط الهندي إلى هذه الثنية المقعرة مكونة ما يعرف حاليا بمياه الخليج العربي، وهكذا أصبح الخليج بحرا شبه مغلق يحتاج إلى 150 عاما لتبديل مياهه كاملة.[2]

[1] – ياسر قطيشات، **واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي** ، متوفر على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid:255649

[2] – عماد محمد ذياب الحفيظ، **الخليج العربي تاريخه..حاضره...مستقبله**، (دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2014)، ص: 480

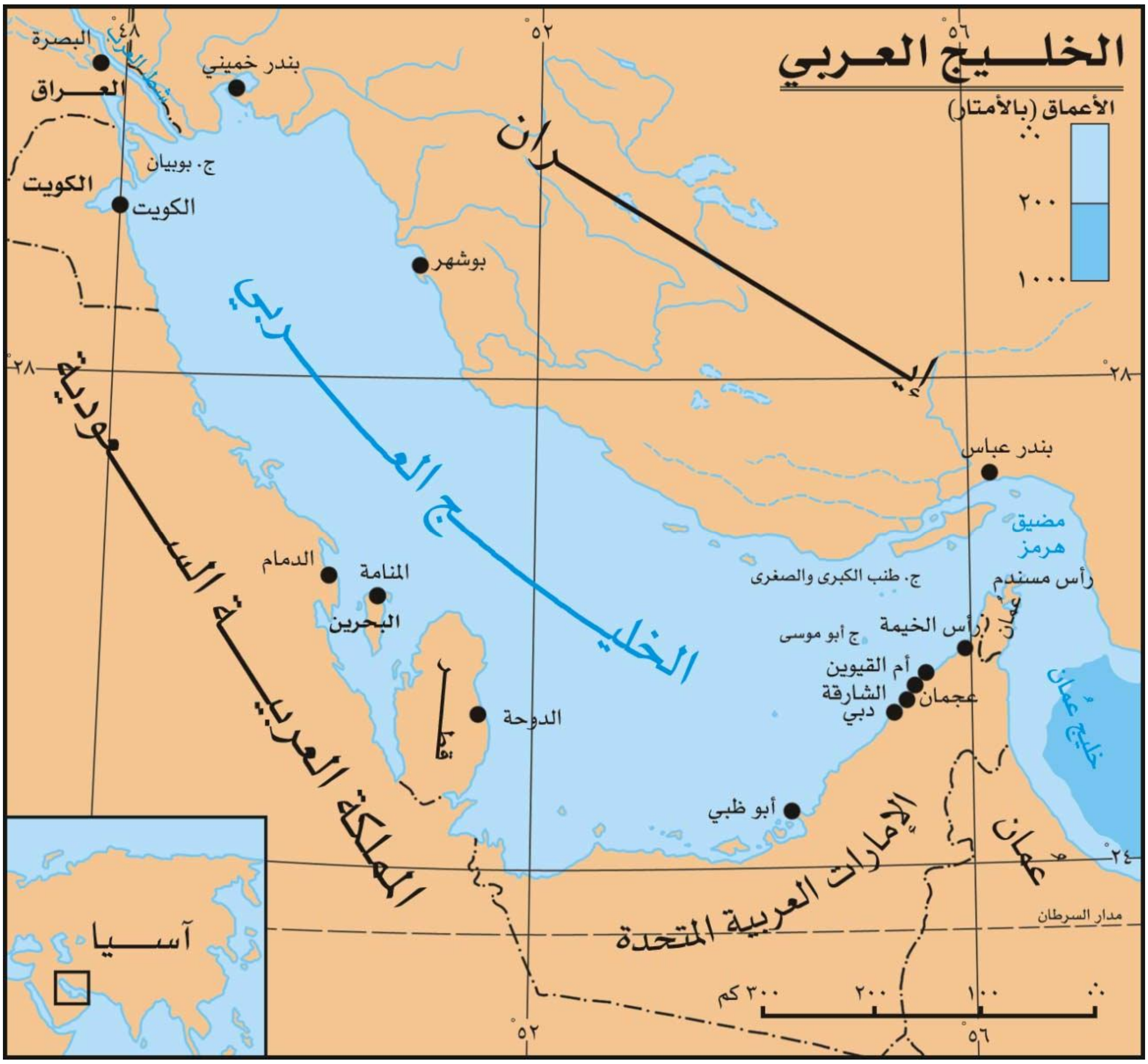

الخريطة رقم 1 : خريطة صماء لمنطقة الخليج

الخليج العربي الاسم الشائع في العالم العربي أو الخليج الفارسي (Persian Gulf) التسمية الدولية الشائعة أو خليج البصرة التمسية المعتمدة في تركيا والوثائق العثمانية، يمتد على مساحة مغمورة بالمياه تقدر بنحو 97000 ميلا مربعًا أي ما يعادل 250000 كيلومترًا مربعًا، وهو يشكل ذراعًا بحرية في جنوب غرب آسيا، ويحده من الشرق الساحل الإيراني، والذي تقطنه قبائل عربية وإيرانية متداخلة، ومن الغرب شبه الجزيرة العربية حتى مضيق هرمز، ثمّ ينفتح على خليج عمان جنوبًا، أمّا من الشمال الغربي فيحده العراق أو منطقة الرافدين، تبلغ أبعاد الخليج حوالي 800 كيلو مترًا طولا، ويتراوح عرضه ما بين 290 كيلو مترًا في قسمه الجنوبي، و 47كيلو مترًا عند مضيق

هرمز، ومتوسط مسافة هذا العرض 150 كيلومترًا، وهو يقع ما بين خطي طول48 و 57درجة شرقًا، وخطي العرض24 و 30 درجة شمالا.[1]

يتميز الساحل في الجانب الإيراني بتركيبة جبلية مع وجود كثيف للمنحدرات وفي حالة وجود الشواطئ فهي ضيقة جدا لا تشكل إلا شقا ساحليا رفيعا في حالة تواجدها وتكبر قليلا لدى مصادفتها مصبات الأنهار الصغيرة على حدود الخليج. السهل الساحلي يتوسع شمالا في منطقة بوشهر ضمن إقليم إيران، ليتحد بعد ذلك مع سهول دلتا أنهار دجلة والفرات والكارون الواسعة على الشاطئ العربي من الخليج، المنحدرات نادرة جدا باستثناء منطقة قاعدة شبه جزيرة قطر وأقصى جنوب مضيق هرمز، حيث تتشكل شبه جزيرة مسندم معظم الشاطئ العربي مكون من شواطئ رملية مع العديد من الجزر الساحلية الصغيرة التي يضم بعضها بحيرات داخلية.

تعد مياه الخليج غير عميقة نسبياً، إذ يبلغ أقصى عمق فيها 360 قدما، فمياهه لا يرتفع بها الموج وبالرغم من ارتفاع درجة حرارته وارتفاع نسبة الرطوبة في مناخه، فنادراً ما يتعرض لعواصف أو دوامات هوائية، ولذلك فهو يوفر بيئة بحرية ملائمة للملاحة البحرية، وهي مياه ضحلة ونادرا ما تتجاوز عمق 90م وقد تصل في مناطق قليلة جدا إلى أعماق تزيد على 110 أمتار وذلك في مدخله وفي الأماكن المعزولة في الجزء الجنوبي الشرقي. فالخليج غير متماثل بشكل ملحوظ، سواء من ناحية الشكل أو من ناحية العمق، حيث أعمق المياه تقع على طول الساحل الإيراني ومعظم مناطقه يبلغ عمقها ما يقارب 35م.[2]

تعتبر منطقة الخليج العربي امتدادا بحريًا للمحيط الهندي، ويعتبر الساحل الغربي من الخليج ساحله العربي حيث تقع بلدان الخليج العربية، فتوجد الكويت على ساحله الشمالي مع حدود مشتركة بينها وبين العراق الذي تطل أراضيه على الخليج، ويلي الكويت الساحل الشرقي للملكة العربية السعودية، ويمتد حتى حدود شبه جزيرة قطر وساحل الإحساء، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بإماراتها السبع على ساحل عمان وهي أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم لقوين ورأس الخيمة والفجيرة، ويلي ذلك سلطنة عمان في الناحية الشرقية من شبه الجزيرة العربية حيث تملك ساحلا بحريًا يبلغ طوله ألف ميل ويمتد من مضيق هرمز في الشمال حتى حدود اليمن الجنوبية في الجنوب الغربي. وتطل إيران على السواحل الشرقية بعد أن سيطرت على إقليم عربستان العربي الذي كان إمارة عربية قبل الاحتلال الإيراني له عام 1925، ويقع هذا الإقليم جنوب شرقي العراق وينتمي سكان عربستان إلى

[1] – فاضل عبد القادر الحسن أحمد، **السياسات الأمنية في منطقة الخليج العربي 1990–2002**، (جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2003)، ص 34

[2] – خالد بن محمد القاسمي، **الخليج العربي في عالم متغير**، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، الجزء الأول، 2000)، ص: 77

قبائل عربية عريقة حضرت من شبه الجزيرة العربية وأصبح هذا الإقليم بعد ضم إيران له ولاية خوزستان وترجع أهميته إلى انه يوجد به أكثر من ثلثي النفط الإيراني ويضم مدنا رئيسية أهمها: الأهواز وعبدان والحويرة والمحمرة وكان يوجد بعبدان أكبر مصفاة نفطية في العالم قبل الحرب العراقية – الإيرانية.[1]

ثانيا: أهم المعالم الجغرافية

الخليج العربي بحر شبه مغلق يصل مضيق هرمز بينه وبين خليج عمان الذي يعتبر بحرا مفتوحًا على المحيط الهندي، أدى تكوينه الجيولوجي إلى وجود العشرات من الجزر الصغيرة المتناثرة على سطحه مما أكسبه أهمية إستراتيجية كبيرة يمكن للباحث أن يقف عليها من خلال التعرف على أبرز المعالم الجغرافية للخليج.

* **مضيق هرمز:**

يسمى مضيق هرمز بهذا الاسم نسبة إلى جزيرة تقع فيه وتبعد عن الشاطئ الإيراني حوالي اثني كيلومتر، وكانت إيران تسيطر على المضيق قبل الفتح الإسلامي ثم استولى عليه العرب عام 1100 ميلادي ثم استعادته إيران عام 1262 أي في القرن الثالث عشر الميلادي، وفي عام 1507 ميلادي وقع هذا المضيق تحت سيطرة البرتغال بعد أن هاجم الأسطول البرتغالي القوي هذه المنطقة، وسيطر على معظم أجزائها، وقد استمرت سيطرة البرتغال عليه حوالي 100 عام، ثم أعاده الشاه عباس الأول إمبراطور إيران إلى السيطرة الفارسية عام 1621 م بمساعدة القوات البريطانية، وتمت السيطرة عليه كاملة وتحرير أجزائه من القوات البرتغالية في عام 1622 ميلادي، وفي خلال القرنين17 و 16ظل هذا المضيق مركزا تجاريا لمنطقة الخليج، وذلك بعد زوال القوات الاستعمارية عن المنطقة.[2]

يعتبر مضيق هرمز عنق الزجاجة في مدخل الخليج، ويبلغ عرض المضيق حوالي60 كيلو مترا تبرز فيه شبه جزيرة" مسندم "وهي النتوء الصخرية لجنوب شرقي الجزيرة العربية، ويحتضن هذا النتوء في الناحية المواجهة له الساحل الإيراني الذي تقع على مقربة منه جزيرة " **قشم** " الإيرانية ويصل مضيق هرمز بين الخليج العربي الذي بخليج عمان الذي يعتبر بحرا مفتوحا على المحيط الهندي، ويبلغ اتساع المضيق 52.5 ميلا بحريا من الجنوب، وشمالا 20.75ميلا بحريا، وطوله إذا قيس من منتصف المسافة بين الشاطئين 104 أميال وتطل على مضيق هرمز إيران من الشرق، وسلطنة عمان من الغرب، وعمقه من جهة شاطئ عمان أكثر منه من الجانب الإيراني، ويعتبر مضيق هرمز المنفذ الوحيد للدول المطلة على الخليج باستثناء المملكة العربية السعودية التي لها موانئ على البحر الأحمر، وعمان

[1]– فاضل عبد القادر الحسن أحمد ، **مرجع سابق** ، ص 35 - 36

[2]– عائشة شايب الدرع، **التحديات الأمنية في الخليج العربي في بداية القرن الواحد والعشرين وآليات مواجهتها**، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، السنة الجامعية 2009-2010)، ص: 34- 35

التي تقع موانيها الرئيسية على خليج عمان، دولة الإمارات العربية المتحدة التي أقامت ميناء " خور فكان " لكي يعتبر مخرجها وبديلا لصادراتها[1].

كما يعتبر مضيق هرمز مضيقا دوليا تمر فيه جميع السفن والطائرات مرورا عابرا في طريقها من خليج عمان الخليج العربي وبالعكس ويكتسب مضيق هرمز أهميته حيث أنه ممر مائي تعبر منه صادرات دول الخليج النفطية بالإضافة إلى انه تعبر منه واردات دول المنطقة من أنحاء العالم.

وفي أثناء مناقشة الأحكام القانونية للمضائق في الدورات المختلفة للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار وقبل التوقيع على الاتفاقية الجديدة لقانون البحار، حدث صراع بين الدول الكبرى والدول النامية في النظام القانوني للمضائق المستخدمة للملاحة الدولية، فبينما وافقت الدول الكبرى على بقاء هذه المضائق مفتوحة وخاضعة لنظام المرور الحر العابر بالنسبة لجميع السفن بما فيها السفن الحربية والطيران، فإن الدول النامية المشاطئة لهذه المناطق كانت تسعى إلى تطبيق مبدأ السيادة الإقليمية على هذه الممرات المائية الدولية وإخضاعها لنظام المرور البريء الذي يفترض فيه مرور السفن والطائرات التجارية دون السفن والطائرات الحربية التي يشترط لمرورها الإذن المسبق. وجاءت اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة لقانون البحار واعتمدت حق المرور العابر للسفن والطائرات في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار والمنطقة الاقتصادية الخالصة [2]، وأوضحت الاتفاقية حقوق وواجبات السفن التي تمر في المضيق، وحقوق وواجبات الدول الساحلية المطلة على المضيق، وتنطبق هذه الأحكام على مضيق هرمز كما يلي[3]:

– **حقوق الدول الساحلية** : لا يمس نظام المرور خلال المضيق النظام القانوني للمياه التي يتشكل منها، ولا ممارسة الدول الساحلية المطلة على المضيق لسيادتها وولايتها على هذه المياه، وحيزها الجوي وقاعها وباطن أرضه.

– **المرور العابر**: تتمتع جميع السفن والطائرات دون تمييز سواء أكانت تجارية أو غير تجارية أو حربية بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يعاق، وتفسير المرور العابر هو أن تمارس السفن والطائرات حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد هو العبور المتواصل السريع في المضيق، ولا يمنع ذلك من الدخول إلى الدولة الساحلية المطلة على المضيق أو مغادرتها أو العودة منها مع مراعاة شروط الدخول إلى تلك الدول.

[1] – عبد الله الأشعل، **قضية الحدود في الخليج العربي**، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1978)، ص 22 .

[2] – **نفس المرجع**، ص: 77

[3] – خالد بن محمد القاسمي، **مرجع سابق**، ص: 115

– **واجبات السفن والطائرات** : تمضي السفن والطائرات دون إبطاء خلال المضيق أو فوقه، وتمتنع عن أي تهديد بالقوة أو أي استعمال لها ضد سيادة الدولة الساحلية المطلة على المضيق أو سلامتها الإقليمية، وأي مخالفة لذلك تعد انتهاكا لمبادئ القانون الدولي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى السفن المارة مرورا عابرا أن تمتثل للأنظمة والإجراءات والممارسات الدولية المقبولة عموما للسلامة في البحر وكذلك الأمر بالنسبة للطائرات في الجو.

– **واجبات الدولة الساحلية** : لا تعيق الدولة الساحلية المطلة على الخليج المرور العابر، وتقوم بالإعلان المناسب عن أي خطر يكون لها علم به يهدد الملاحة أو التحليق داخل المضيق أو فوقه، ولا يحق لها إيقاف المرور العابر أما في ما يخص تنظيم المرور في المضيق للدولة الساحلية المطلة على المضيق لها أن تعين للملاحة في المضيق ممرات بحرية تتطابق مع الأنظمة الدولية المقبولة عموما ويجوز لها أن تعتمد قوانين وأنظمة بشان المرور العابر تتناول سلامة الملاحة وتنظيم حركة المرور البحري ولا تميز هذه القوانين والأنظمة بين السفن الأجنبية ولا يجوز أن يكون الأثر العملي لتطبيق هذه القوانين والأنظمة هو إنكار حق المرور العابر للسفن وعند قيام أي سفينة أو طائرة تتمتع بالحصانة السيادية بتصرف يخالف هذه القوانين والأنظمة تتحمل دولة علم السفينة أو دولة تسجيل الطائرة أي خسارة أو ضرر يلحق بالدولة الساحلية للمضيق نتيجة لذلك.[1]

– **المسؤولية الدولية** : راعت اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة لقانون البحار التي تم اعتمادها في 30 ابريل 1982 ممارسة حرية الملاحة للسفن في الممرات المائية المستخدمة للملاحة الدولية، وحقوق الدولة الساحلية المطلة على الخليج أو المضيق. وتتعرض الدولة التي تخالف هذه الأحكام للمسؤولية الدولية وخاصة إذا ترتب على تصرف الدولة المطلة على الخليج أو المضيق إعاقة الملاحة في هذه الممرات المائية الدولية. وقد يؤدي ذلك إلى تدخل مجلس الأمن الدولي المنوط به الحفاظ على الأمن الجماعي الدولي.[2]

*** الجزر الثلاث:[3]**

هي الجزر القائمة في الخليج قبالة مدخله: **طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى** وتتمتع بمميزات إستراتيجية مهمة مما جعل التركيز على احتوائها والسيطرة عليها هدفا سعت إليه قوى عديدة في طليعتها إيران فالجزر الثلاث في موقعها وأهميتها أشبه بالصمام الذي يشرف على الشريان المائي والملاحي الذي يمثله الخليج العربي المرتبط بـــبحر العرب والمحيط الهندي من جهة الشرق والبحر الأحمر من جهة الغرب.

[1] – خالد بن محمد القاسمي، **مرجع سابق**، ص: 117

[2]– برزان التكريتي، **الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي**، (الدار العربية ، بغداد ، 1982) ، ص ص: 14 ، 13 .

[3] – خالد بن محمد القاسمي، **مرجع سابق**، ص: 118

- **طنب الكبرى:** تبلغ مساحتها ما يقارب تسعة كيلومترات مربعة، تقع في شرق الخليج العربي قرب مضيق هرمز، كانت تتبع لإمارة رأس الخيمة قبل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، واحتُلت من قبل إيران في نوفمبر عام 1971 بعد أيام من انسحاب قوات الاستعمار البريطاني منها.

- **طنب الصغرى:** ذات أرض رملية وصخرية وتتكاثر فيها الطيور البرية والبحرية ولا تتوفر فيها مياه الشرب العذبة، ولذلك كانت تضم أسرة واحدة عند استيلاء إيران عليها في نوفمبر عام 1971 من رأس الخيمة.

و تقع طنب الصغرى على بعد حوالي 12.8 كيلومترا غرب جزيرة طنب الكبرى، وهي مثلثة الشكل ويبلغ قطرها حوالي 3.6 كلم، ويبلغ طولها 1.6 كلم وعرضها 1.2 كلم.

أبو موسى: كانت مأهولة عند احتلالها بنحو ألف مواطن إماراتي، تبلغ مساحة جزيرة أبو موسى 25 كيلومترا مربعا، وهي تقع على بعد حوالي 43 كلم من شواطئ الإمارات و67 كلم عن الشاطئ الإيراني.

إن موقع هذه الجزر يفوق في أهميته موقع جزيرة هرمز التي تطل على ساحل المضيق، والجزر الثلاث لا تقل في أهميتها الإستراتيجية عن مدينة طنجة وجبل طارق في مدخل البحر الأبيض المتوسط وعن عدن في مدخل البحر الأحمر، وأنها في هذه المكانة تقف مشرفة على حركة المرور في الخليج وتتحكم فيها أيضا.

وتذكر دراسة لخبراء الاقتصاد والسياسة في مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية في جامعة جورج تاون الأمريكية أن 86% من صادرات نفط الشرق الأوسط تمر من مضيق هرمز بشواطئ الجزر الثلاث. وأن هذه النسبة تشكل نصف الطاقة التي تعتمد عليها صناعة العالم واقتصاده وحياته اليومية.[1]

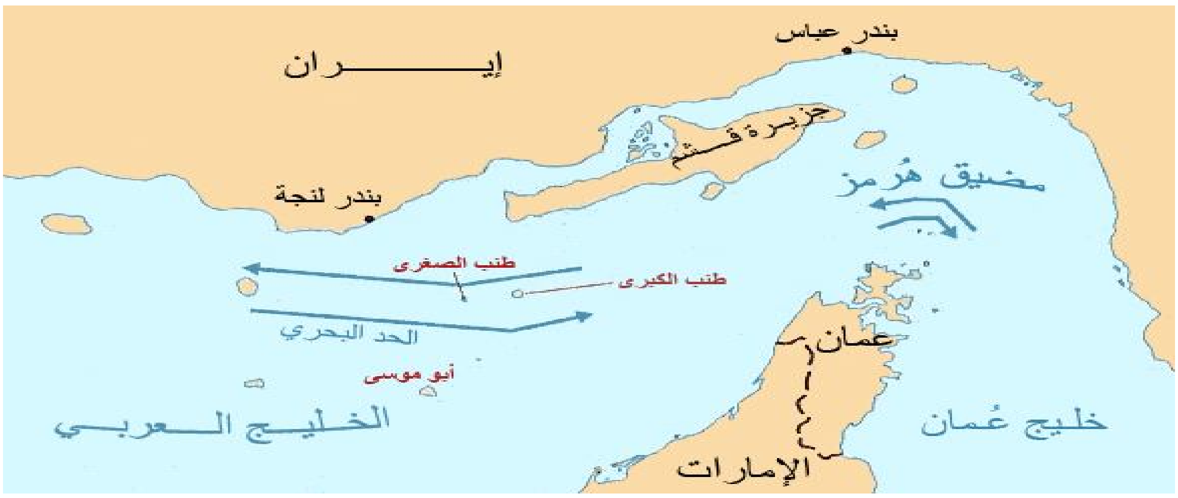

الخريطة رقم 02: مضيق هرمز

[1]- خالد بن محمد القاسمي، **مرجع سابق**، ص: 119

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للخليج العربي

ليس هناك شك في أن الأهمية الاقتصادية للخليج العربي – وخاصة بعد اكتشاف النفط والغاز – هي من أعطت كل هذه الأهمية الدولية والعالمية لمنطقة الخليج، فهي إلى جانب كونها تتمتع بموقع إستراتيجي وجيوسياسي حيوي وحساس بالنسبة للمنافذ المائية – كما ذكر سابقا – تتمتع كذلك بمقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة، حيث تعد المنطقة الأولى عالميا التي تشكل محور الاقتصاد العالمي باعتبارها نواة الإنتاج النفطي والحياة الاقتصادية ومصدر قوة الحياة الصناعية طيلة عقود القرن الماضي وحتى يومنا هذا.

أولا: الثروة النفطية

أضاف اكتشاف النفط في الخليج في مطلع القرن العشرين أهم صفحة في تاريخ الخليج، وقد ظهر هذا العنصر الاقتصادي في المنطقة لأول مرة في 28 ماي 1901، وهو تاريخ أول امتياز للتنقيب عن النفط في الشرق الأوسط، وفي عام 1908 شرعت إيران في إنتاج النفط من حقل مسجد سليمان، وبطبيعة الحال قامت بتوسيع نطاق إنتاجها إلى المناطق الأخرى الواقعة على الساحل الإيراني للخليج العربي. وفي عام 1976، بلغ إنتاج إيران من النفط 9.5 مليون برميل يوميا وبلغ احتياطي النفط 63 بليون برميل، ومن جهة أخرى بلغ إنتاج الساحل العربي في السنة نفسها 3.16 مليون برميل يوميا وبلغ الاحتياطي 256 بليون برميل. وقد تم اكتشاف النفط على الساحل العربي عندما بدأ إنتاج النفط العراقي في عام 1927، وأصبحت المملكة العربية السعودية ثاني أكبر دولة منتجة للنفط على الجانب العربي من الخليج، وأضيفت البحرين إلى القائمة في عام 1938، والكويت عام 1946، وقطر عام 1950، وأبو ظبي عام 1958، والشارقة وعمان في الستينيات، ونتيجة لذلك بلغت أهمية الخليج العربي الاقتصادية ذروتها في السبعينيات وربما تظل كذلك لعدة حقب قادمة. فعلى سبيل المثال قامت دول الخليج الشاطئية في عام 1974 بتوفير 9.38% من إنتاج العالم من النفط، كما أن حوالي 54 % من إجمالي احتياطيات العالم من النفط قد وجدت هناك[1].

وكان عام 1922 أول محاولة للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في الساحل الغربي للخليج العربي، ويرتبط ذلك بظهور الشخصية الإنجليزية **"فرانك هولمز"** الذي شاءت الظروف أن يرتبط اسمه بأكبر مستودعات النفط في العالم وذلك بنجاحه في الحصول على امتيازات استكشافية في كل من نجد (الإحساء) والبحرين والكويت والمنطقة المحايدة الواقعة بين السعودية والكويت، فلقد استطاع" **هولمز**" أن يحصل في عام 1923 علي

[1] – الخليج العربي ، **قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز**، متوفر على الرابط:
http://www.kingkhalid.org.sa/Gallery/Text/ViewBooks.aspx?View=Page&PageID=9&BookI

ترخيص من عبد العزيز آل سعود بالبحث عن النفط في منطقة محددة من بلاده مقابل مبلغ سنوي، وإن يتجدد هذا الترخيص كل سنتين، وبالفعل بدأت شركة هولمز (الشركة الشرقية العامة) التنقيب غير أنها فشلت في الوصول إلى نتيجة إيجابية، فتنازلت عن امتيازها وحلت محلها شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا التي تمكنت من التغلب على منافسة شركة نفط العراق واستأثرت لنفسها بنفط السعودية، وفي عام واحد فازت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا بامتياز الإحساء، وفي عام 1936 عقدت اتفاقية ملحقة شملت مناطق جديدة من السعودية – المنطقتين المحايدتين اللتين تتقاسم فيهما السعودية حقوقا متساوية مع العراق والكويت – ومنذ توقيع هذا الاتفاق صارت شركة ستاندرد تعرف باسم شركة الزيت العربية الأمريكية **آرامكو**.[1]

وقد نجح" **هولمز** "عام 1925 في الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في البحرين رغم الصعوبة التي اعترضته بسبب تردد شيخها في منح الامتيازات بفعل الضغط الذي مارسه عليه الوكيل البريطاني، وفي عام 1928 اضطر "هولمز "إلى عرض امتيازه على هذه الشركات البريطانية بما في ذلك شركة **شل** الإنجليزية الفارسية، لكنها أعرضت عنه فتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث باع الامتياز إلى شركة الخليج التي تنازلت بدورها عنه إلى شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، ثم انتقل في النهاية إلى شركة **سوكال** الأمريكية، وما إن علمت السلطات البريطانية بهذا التطور حتى اندفعت للمطالبة بحصر امتياز نفط البحرين بالشركات البريطانية فقط، وبعد مداولات بين الجهات الحكومية الأمريكية البريطانية المختصة تقرر أن تمارس شركة ستاندرد أوف كاليفورنيا الامتياز من خلال شركة بريطانية فرعية تسجل في كندا وأن تكون إدارة الشركة بيد الإنجليز أيضا، وقد أطلق على الشركة الجديدة اسم شركة نفط البحرين ويرمز لها اختصارا بكلمة **بابكو**.[2]

و هكذا كسبت الولايات المتحدة الجولة الثانية في صراع النفط في الخليج فأصبح نفط البحرين من حصة شركاتها في منطقة كانت تعد فعلا مقفلة على النفوذ البريطاني وحده، ومرة أخرى اضطرت الشركة الشرقية العامة التي يملكها هولمز أن تبيع الامتياز الكويتي الذي حصلت عليه عام 1925 لشركة بترول الخليج الأمريكية، التي اشتركت مع شركة **دارسي** التابعة لشركة النفط الإنجليزية الإيرانية في تأسيس شركة نفط الكويت وقد نالت الشركة عام 1934 امتياز التنقيب عن النفط في جميع الأراضي والسواحل والجزر الكويتية واستطاعت الحكومة البريطانية بالنسبة لقطر أن تحول دون حصول الشركات الأمريكية على عقود امتيازات خاصة بالنفط فيها، فقد اضطر شيخ قطر إزاء الضغط البريطاني عليه أن يمنح شركة النفط الإنجليزية الإيرانية امتيازا للتنقيب عن النفط في

[1] – عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، **علاقة ساحل عمان ببريطانيا**، (مطابع دار الهلال الأوفست ، الرياض ، 1982) ، ص: 343

[2] – **نفس المرجع**، ص: 345 .

بلاده عام 1935، و لم يمنح هذا الامتياز إلا بعد أن اخذ تعهدا بالحماية البريطانية لما قد يترتب على هذا من احتمال وقوع هجوم عليه من قبل ابن سعود، وعلى اثر منح الامتياز تكونت شركة استثمار نفط قطر المحدودة، ووافقت الحكومة البريطانية على تمويل الامتياز من الشركة الإنجليزية الإيرانية إلى الشركة الجديدة.[1]

وبالنسبة لإمارات الساحل فقد استطاعت بعثة " ريتشارد ويلسن " المعروف باسم الشيخ عبد الله أن ترتبط مع شيوخ الساحل وظفار باتفاقيات حول احتكار الشركة الإنجليزية الإيرانية لحقول النفط في إماراتهم والجدير بالذكر أن معظم هذه الاتفاقيات قد أبرمت بين عامي 1939 و1945، وقد تحولت الامتيازات في المنطقة المذكور في النهاية إلى شركة نفط العراق كما حدث في قطر.[2]

ورغم تمسك الولايات المتحدة بمبدأ مونرو (العزلة) في السياسية الخارجية، إلا أن هذا الموقف ما لبث أن تغير عقب اطلاع المسؤولين الأمريكان على التقارير الفنية التي نشرتها أجهزة الإعلام والخاصة بالمسح البترولي للمنطقة مما دفع الشركات الأمريكية للعمل بسرعة وحث الحكومة على ضرورة دعم جهودها الخاصة بالاستثمار النفطي في الخليج العربي. وقد استجيب لهذه الدعوات فقامت الحكومة الأمريكية بتسخير دبلوماسيتها بشكل مكثف واستخدام نفوذها الاقتصادي لفرض سياسة الباب المفتوح كي تتمكن شركاتها من الحصول على موطئ قدم لها في الخليج وقد تكلل الجهد الأمريكي بخصوص هذه المسألة بالنجاح، وبالتالي تمكنت الشركات الأمريكية من الفوز بامتيازات نفطية في أكثر من موقع، ففي العراق أصبحت الشركات الأمريكية منذ 31 جويلية 1928 شريكا في شركة النفط التركية حيث أعيد توزيع أسهم هذه الشركة مجددا لتحقيق إسهام أمريكي فيها، وقد أطلق على الشركة اسم جديد هو شركة نفط العراق، وفي البحرين استطاعت شركة نفط الخليج الأمريكية أن تستحوذ على امتياز النفط فيها خلفا لشركة **دارسي**، لكن هذه الشركة لم تستطع الاحتفاظ بامتيازها لأكثر من عام واحد إذ سقط الامتياز تلقائيا عقب توقيع اتفاقية الخط الأحمر عام 1928 ومع ذلك فإن الامتياز لم ينتقل إلى شركة نفط العراق بسبب عدم تحمس مساهميها له، مما هيأ فرصة انتقاله إلى شركة أمريكية بحتة خارج الاتفاقية هي شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا.[3] وهكذا استحوذت أمريكا على نفط البحرين على الرغم من إن تلك الإمارة كانت محور النفوذ البريطاني في الخليج العربي. ولقد اعتبر هذا النجاح أول مظهر لدخول الشركات الأمريكية لمنطقة الخليج بعد أن كانت منطقة نفوذ بريطانية مغلقة حتى ذلك الحين، وفي الكويت استطاعت الشركات

---

[1] – جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة 1945–1971**، (دار البحوث العلمية، الكويت، 1978)، ص462

[2] – **نفس المرجع**، ص: 463

[3] – عبد العزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، (منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1978) ، ص: 185

الأمريكية المشاركة في ديسمبر عام 1934 في امتيازاتها النفطية على أساس مبدأ المناصفة بين الشركة الإنجليزية والإيرانية وشركة نفط الخليج الأمريكية وسميت الشركة الجديدة بشركة نفط الكويت وقد قبلت الولايات المتحدة بخصوص الامتياز بشروط بريطانية تقضي بأن تكون الاتصالات مع السلطات الكويتية عن طريق الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، ويكون من حق بريطانيا أن تأخذ حاجتها من نفط الشركة، الخام والمكرر في حالات الطوارئ الداخلية أو الحرب وأن تكون الإدارة أغلبها بريطانية.

وفي المملكة العربية السعودية حصلت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا عام1933 منها على امتياز نفط المنطقة الشرقية الإحساء – كما أسلفنا – وقد تم الفوز بهذا الامتياز إثر فشل العرض الذي تقدمت به الشركة الإنجليزية الإيرانية للسلطات السعودية حيث كان أقل سخاء قياسا بعرض الشركة الأمريكية، وهكذا فقد استطاعت الولايات المتحد ة الأمريكية أن تؤكد تفوقها على بريطانيا في مناطق كانت تابعة لها سياسيا فقد نجم عن تلك الامتيازات وقوع أكثر من 60 % من إنتاج نفط الخليج العربي في الأيادي الأمريكية، ويمكن أن نرجع ذلك إلى أسباب كثيرة منها[1]:

– إتصاف الأمريكان بروح المغامرة وتوظيف رؤوس أموالهم الضخمة.

– الخبرة الطويلة التي توفرت لدى كوادرهم العاملة في مجالات الاستكشاف والتنقيب والاستخراج وتجارة النفط.

– انتشار شعور الكراهية ضد الإنجليز في الخليج وهو ما انعكس في رفض حكام وشيوخ هذه المنطقة منح الشركة الانجلو فارسية أي امتيازات في أراضيهم.

– عدم جدية البريطانيين وانعدام رغبتهم وحاجتهم إلى زيادة إنتاجهم النفطي، واستخراج النفط من أراضي جديدة على الساحل العربي، ويعود هذا الفتور إلى أكثر من سبب:

* إلى خطأ نتائج الأبحاث الجيولوجية التي كانت تقول بعدم وجود النفط على الساحل الغربي للخليج، وإلى استنفاذ رأس المال المخصص للاستثمار في شركة نفط العراق وشركة النفط الانجلو إيرانية بعمليات مد خط الأنابيب من العراق إلى البحر المتوسط وفي نشاطات الكشف وأعمال التكرير في إيران.

* إضافة إلى أن بريطانيا قد وجدت ما يكفيها من النفط في كل من العراق وإيران وهي لم تكن تهتم بالساحل العربي إلا من قبيل رغبتها في الاحتكار وإبعاد الأمريكان عن المنطقة.

وبشكل عام فإن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية المتواصلة لدعم الشركات الأمريكية من أجل الحصول على امتيازات نفطية في منطقة كانت تعتبر من الناحية التقليدية تحت النفوذ البريطاني، أدت إلى تفجير الصراع بين

[1] – عبد العزيز الرشيد، **مرجع سابق**، ص: 186

الجانبين الأمريكي البريطاني أكثر من مرة، ويكفي أن نشير إلى نموذجين بارزين بهذا الصدد حيث كان النصف الثاني من القرن الماضي مسرحا لهما، النموذج الأول عكسته أحداث إيران عام 1951 حين أممت الحكومة الإيرانية النفط فترتب على هذه الخطوة في النهاية إحلال اتحاد دولي (كونسرتيوم) بدل الشركة الإنجليزية الإيرانية، وصار الأمريكان عقب ذلك يملكون 54 % من استثمارات النفط الإيراني، أما النموذج الثاني فعكسته أحداث عام 1955في المنطقة المتنازع عليها بين السعودية وأبو ظبي فلم تنجح الأرامكو في الحصول على موطئ قدم لها، إذ قرر البريطانيون حسم الموقف لصالحهم باستخدام القوة مهما كانت النتائج.[1]

وباكتشاف النفط، دخل الخليج العربي مرحلة جديدة من مراحل تاريخه الحديث، خاصة بعد أن تأكد أن البترول هو الطاقة التي تشغل آليات الحضارة الحديثة في القرن العشرين وهذا ما أكدته الحرب بين العرب وإسرائيل عام 1973 وحظر النفط الذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مساندتها لإسرائيل الأمر الذي كان له رد فعل قوي ظهر جليا في بيانات صادرة عن رسميين في الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص احتمال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمل عسكري لاحتلال حقول النفط في المنطقة كما أوضح هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك بتاريخ 21 نوفمبر1973 إلا أن بعض الأصوات في الولايات المتحدة الأمريكية حذرت من أي استخدام للقوة في المنطقة خاصة وأن للاتحاد السوفييتي مصالح كبيرة فيها، وأن أي خطوة تقدم عليها الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقابل بإجراءات مضادة من جانب السوفييت.[2]

ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات،كان لتطور الأحداث الأثر البارز في تطور الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة كسقوط نظام الشاه في إيران والغزو السوفييتي لأفغانستان في ديسمبر 1979 كذلك قضية الرهائن الأمريكيين الدين احتجزوا في طهران فأصبح الخليج بالمصطلحات الإستراتيجية ثالث أعظم منطقة حيوية للمصالح الأمريكية بعد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وأوروبا الغربية، وأصبح الخليج في أولى اهتمامات الرؤساء الأمريكيين.

وغدت منطقة الخليج العربي اليوم المنطقة الوحيدة في العالم التي تملك قدرات إضافية كبيرة تؤهلها لتلبية الطلب العالمي المتزايد، لاسيما احتياجات الدول الآسيوية حيث تحتوي على ثلثي احتياطي النفط المكتشف في العالم، كما يُنتج أكثر من ربع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط ويخزّن قرابة ثلث إجمالي الاستهلاك العالمي. وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب العالمي على النفط سيزداد من 84 مليون برميل يومياً في عام 2005

[1] – أسامة غزالي حرب، **الأمن والصراع في الخليج العربي**، (السياسة الدولية ، العدد 62 ، أكتوبر 1981)، ص:11

[2] – عبد الرحمان محمد النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، (دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط2، 1994)، ص54

إلى 116 مليون برميل يومياً في عام 2030، وستبلغ حصة الخليج من إنتاج النفط ما يزيد عن 33٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي المتوقع بحلول عام 2020.

وحتى إن تغاضينا عن وجود النفط، فالغاز لا يقل أهمية عنه، وهو يبين توقع استمرار هيمنة الخليج العربي على أسواق الطاقة، فعلى سبيل المثال تملك إيران وقطر اثنين من أكبر ثلاثة احتياطيات الغاز في العالم.

إن تنامي الحاجة للطاقة يجعل من منطقة الخليج العربي المنطقة الوحيدة في العالم، التي تملك قدرات إضافية كبيرة تؤهلها لتلبية الطلب العالمي المتزايد، لاسيما احتياجات الدول الآسيوية ذات الاقتصاد المزدهر.

ثانيا: الأهمية التجارية

تميز الخليج العربي قبل اكتشاف البرتغاليين طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر بموقعه الجغرافي المتميز ومركزه التجاري الذي يربط شرق العالم بغربه، حيث ازدهرت الملاحة العربية بين موانئ الخليج العربي وموانئ المحيط الهندي مستفيدة من الرياح الموسمية الصيفية، حاملة البضائع الهندية والصينية وغيرها من سلع جزر الهند الشرقية وجنوب شرق آسيا نحو موانئ الخليج العربي والبحر الأحمر والساحل الشرقي الأفريقي، ومستفيدة من الرياح الموسمية الشتوية، حاملة البضائع الفارسية والأفريقية وغيرها نحو الموانئ الهندية.

وكانت البضائع الشرقية المنقولة بالسفن العربية عبر المحيط الهندي والخليج العربي ترد إلى البصرة ثم تتجه برا قاصدة حلب مارة ببغداد وحمص وحماة حيث تنقلها السفن الايطالية إلى الموانئ الأوروبية، وقد وجدت هذه البضائع وهى في طريقها إلى موانئ البحر المتوسط سوقا رائجة في موانئ الخليج العربي، وتفوقت التجارة المنقولة عبر الخليج العربي على مثيلتها في البحر الأحمر ذي الشعاب المرجانية والسواحل المجدبة، فبلغت ثلاثة أمثالها في معظم الأحيان على الرغم من قصر المسافة بين السويس والإسكندرية بمقارنتها بين البصرة وحلب، على الرغم من شدة الحرارة خلال فصل الصيف وتعرض القوافل التجارية لغارات القبائل البدوي.[1]

وقد عرفت الدول الأوروبية الخليج العربي للمرة الأولى من خلال المحاولات التي بذلها البرتغاليون في القرن السادس عشر للتخلص من احتكار العرب في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط للوساطة في التجارة بين أسيا وأوروبا، وقد كانت التجارة بين الشرق والغرب منذ أقدم العصور تسلك طريقين رئيسيين هما: طريق البحر الأحمر ومصر، وطريق الخليج العربي والشام، وكلاهما كانا تحت سيطرة العرب، وكانت المشكلات والخلافات السياسية أحيانا تغلق إحداهما أو كليهما، وحين كان الطريقان يغلقان في وقت واحد فان مدد البضائع الشرقية

[1]- جامعة الملك فيصل ، **محاضرات في تاريخ الخليج العربي**، متوفر على الرابط:
http://kfuforums.kfu.edu.sa/showthread.php

كان ينقطع عن أوروبا إلا بالقدر الذي كان يمكن فيه سلك طريق وعر وغير أمن عبر آسيا الوسطى، وأهم وأكبر المراكز الأوروبية التي كان لها نصيب كبير من تجارة المشرق هي البندقية وجنوا، وقد فقدت جنوا مكانتها في عالم التجارة الشرقية نتيجة سقوط القسطنطينية على أيدي الأتراك في 1453[1]، ثم بعد فترة وجيزة أدى الخلاف بين المماليك في مصر وبين البندقية إلى فقدان البندقية ما كان قد تبقى لها من مزايا في المنطقة، وكان واضحا أن اكتشاف طريق جديد غير معهود يصل إلى الهند سيعود بثروة كبيرة على الدول التي ستستطيع الاستفادة منه، وكانت البلد الذي كرس نفسه للبحث عن مثل ذلك الطريق هي البرتغال. ولا شك أن أهمية موقع الخليج العربي بالإضافة إلى ما أكسبه العرب من أهمية بحسن استغلالهم لموقعه طوال قرون عديدة قديما وحديثا، كان سببا في جذب انتباه القوى الاستعمارية على مدار التاريخ قديما وحديثا للاستفادة من هذا الموقع المتميز والسيطرة على هذا المعبر الهام من جهة، ومن جهة أخرى إنهاء احتكار سيطرة العرب عليه. لذلك يتضح أن أهمية تلك المنطقة كانت موجودة بشكل كبير قبل اكتشاف البترول، وأن اكتشافه أضفي عليها أهمية كبرى وزاد من اهتمام العالم كله بهذه المنطقة، التي تضاعف تأثيرها في العالم بعد ظهور خام البترول، وأصبحت تتصدر أولويات الدول الاستعمارية الكبرى.[2]

تعرضت منطقة الخليج العربي منذ القرن السادس عشر الميلادي إلى غزو استعماري قامت به بعض الدول الأوروبية حيث كان العرب يتحكمون في طرق التجارة الرئيسية وخاصة التجارة البحرية من الهند إلى أوروبا. فقد قامت كل من البرتغال وإسبانيا بأول المحاولات في ذلك الاتجاه عندما قامت كل منهما ببدايات حركة الاستكشافات الجغرافية طمعا – كما ذكرنا من قبل – في التخلص من السيطرة العربية على طرق التجارة البحرية التي كانت خاضعة في ذلك الوقت لحكم المماليك، والجدير بالذكر أن الفترة الأخيرة من القرون الوسطى قد شهدت تطورا هاما وهو أن جميع مراكز إنتاج التوابل وطرق تجارتها قد وقعت في أيدي المسلمين خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر، حيث ارتبطت ارتباطا وثيقا بمناطق الدول الإسلامية كالأفغانية والمغولية في الهند، والممالك الإسلامية في مالاقا والخليج العربي، ودولة المماليك في مصر والشام والحجاز والإمارات الإسلامية في شرق أفريقيا. وعلى ذلك فان أوروبا صارت بكاملها تتطلع لتحقيق وسيلة ما تخرج بها من طوق الهيمنة التجارية الإسلامية وخاصة بعد اكتساح العثمانيين للأناضول واحتلال القسطنطينية عاصمة أوروبا الشرقية عام 1453.[3]

---

[1] – جامعة الملك فيصل ، **مرجع سابق.**

[2]– **المرجع نفسه.**

[3] – Simon Jargy. **" L'orient déchiré: Entre l'est et l'ouest، 1955 – 1982"**(،arabiyya.no.5. Labor et fides: paris. Publications orientalistes de France، 1984،) p: 187.

وقد نجحت المحاولات البرتغالية والاسبانية في السيطرة على منافذ تجارة الشرق في الخليج العربي والبحر الأحمر والتحكم بمضيقي هرمز وباب المندب، وقد كان لتشتت القوى الإسلامية والعربية في الشرق، إضافة إلى كثرة الصراعات والحروب التي كانت عاملا مساعدا في تنفيذ خطة البرتغاليين وانتشارهم في المنطقة، وبعد نجاح البرتغاليين في اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ووصلهم إلى الهند في مطلع القرن السادس عشر الميلادي، عملوا على التحكم بالطرق الملاحية عبر المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر وأصبح الخليج وجنوب الجزيرة العربية مجالين للتنافس الاستعماري.

ترجع أهمية الخليج العربي التجارية لموقعه الجغرافي الذي ساهم في التجارة العالمية عبر العصور، فهو يقع في قلب العالم القديم ويسيطر على الطرق البحرية التي تربط بين الشرق والغرب، وكان الخليج العربي أحد المنافذ البحرية للمحيط الهندي، مما جعله حلقة وصل بين الهند والدول التجارية المستوردة لمنتجاتها في الغرب. وقد أدى التجار العرب دور الوسطاء في نقل هذه التجارة، كما كان عرب الخليج يمتازون بالملاحة البحرية ويعملون في الصناعة التقليدية البدائية والزراعة البسيطة التي كانت تغطي الحاجات المعيشية في تلك الفترة. استمر العرب في نقل التجارة التقليدية، كما استفادوا من تجارة العبور (الترانزيت) بين المحيط الهندي والبحر المتوسط مروراً بالخليج العربي والبحر الأحمر، وتركزت التجارة في كل من مملكة هرمز العربية وعمان والبحرين والبصرة، إلى أن جاء الاستعمار البرتغالي وسيطر على الطرق والمراكز التجارية منذ عام 1507 حتى تحرير مسقط سنة 1650 م.[1]

وقد تحولت جهود عرب الخليج من النشاط التجاري إلى مقاومة الاستعمار البرتغالي طيلة فترة الاحتلال حتى التحرير، حيث أعقب ذلك الدخول في منافسة مع استعمار آخر جاء أيضاً من أوربا، ألا وهو الاستعمار الهولندي والبريطاني، وانتقل النشاط التجاري في الشرق في بداية القرن السابع عشر من البرتغاليين إلى الشركات الأوربية الهولندية والبريطانية دون أن يمر عبر العرب. ففي القرن السابع عشر عندما انقلب الميزان التجاري الذي كان لا يزال لصالح الشرق فصار لصالح الدول الصناعية، وذلك لعدة أسباب منها سقوط الأساليب التجارية التقليدية المتمثلة في تجارة المضاربة و"الترانزيت" التي استمرت طوال فترة الوجود البرتغالي الذي تكيف مع تلك الأساليب التجارية العربية، و لم يدخل البرتغاليون أية أنظمة جديدة في الحركة التجارية التي وصلت إلى حدود

[1] – محمد خنوش، " **عوامل التوتر والاستقرار في منطقة الخليج العربي من 1980 إلى 2000، دراسة في المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية**"، (مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007)، ص: 151.

التشبع مع بداية القرن السابع عشر، وفي ذلك الوقت بذل التجار البريطانيون جهوداً وقاموا بمحاولات عديدة للسيطرة على المراكز التجارية في الخليج العربي لتحقيق مصالحهم من جهة وخدمة اقتصاد بلادهم من جهة أخرى. ونظراً لازدياد النشاط التجاري الذي يدفع بالهيمنة السياسية إلى أن تجلب معها القوة العسكرية للحفاظ على تلك المصالح الاقتصادية، اتجهت دول أوروبا إلى استعمار المشرق. ويمكن القول بأن المصالح الاقتصادية مع ضعف القدرة الدفاعية للشرق دفعت الشركات الأوروبية إلى أن تتحول إلى دول استعمارية لحفظ مصالحها في المنطقة.

لوقت طويل اعتمد اقتصاد الخليج العربي أساساً على البحر في صيد اللؤلؤ والأسماك والتجارة، بالإضافة إلى أنشطة اقتصادية أخرى مثل الرعي والزراعة المحدودة في الواحات والتجارة البرية والصناعات الحرفية التقليدية مثل صناعة السفن والجلود والخيام، واحتلت التجارة البحرية مكاناً بارزاً في اقتصاديات المنطقة لاسيما مع استخراج اللؤلؤ وانتشار تجارته وازدهارها، واعتبر سكان الخليج العربي الصحراويون البحر الرئة التي يتنفسون بها، والأساس الذي يعتمدون عليه كل الاعتماد ويسخرونه لخدمتهم. وتذبذب النشاط البحري لسكان المنطقة بين مد وجزر، وبين فترات ازدهار وضعف وانكماش، نتيجة لتدخل الاستعمار البريطاني.[1]

ومارس سكان المنطقة عدة أنشطة بحرية أهمها: بناء السفن، صيد اللؤلؤ، صيد الأسماك، النقل البحري والنشاط التجاري.

عُرفت تجارة اللؤلؤ منذ القدم في الخليج العربي، وكانت من أول النشاطات الاقتصادية التي كانت مبنية أثناء الثورة التجارية الأولى على أسس شبه رأسمالية، ولكن الانحسار الاقتصادي المتمثل في انهيار تجارة المضاربة التقليدية وازدياد الطلب العالمي على اللؤلؤ وخاصة في أوروبا أديا معا إلى بروز القيمة العالية لهذه السلعة وتؤكد المصادر التاريخية والجغرافية التي اهتمت بأمور الملاحة في الخليج أن حوض الخليج العربي يعتبر أنسب بيئة لتكون ونمو أصداف اللؤلؤ عن بقية البحار والخلجان في الجزء المائي من الكرة الأرضية وهذا يرجع إلى عدة أسباب وعوامل أهمها[2]:

* التكوين الجيولوجي لقاع الخليج العربي إذ أن قاع هذا الخليج يمتاز بصفاء مائه ونعومة رماله وشدة بياضها مما يجعلها تغطي التكوينات والشعاب المرجانية، وتطغى على المواد الطينية التي تشكل الطبقة العازلة لتكون اللؤلؤ أو اختفائها تماما.

[1] – جامعة الملك فيصل ، **محاضرات في تاريخ الخليج العربي. مرجع سابق.**

[2] – **المرجع نفسه.**

* دفء المـــــاء إذ أن موقع الخليج العربي جغرافيـــاً في المنطقة القاريـــة فهي ليست بالحارة ولا بالباردة ولكنها منطقة معتدلة تمتاز بدفء مياهـــا طوال السنة، إذ أن مياه البحار الدافئـــة تعتبر من العوامل المساعدة على تكون ونمو اللؤلؤ وتواجد الأصداف الحاملـــة لـــه.

* قلـــة عمـــق الميـــاه في الخليج العـــربي إذ أنه من المعروف أن أصداف اللؤلؤ غالباً ما تكون عائمة فـــوق رمال القاع وليست ملتصقة به، فكلما كان عمق البحر في مستوى ليس بالمرتفع كان مدعاة لأن يكون البيئة المناسبة لتواجد أصداف اللؤلؤ.[1]

هذه الميزات في ميـــاه الخليج العربي جعلته أكثر المناطق المائية في العالم خصوبة وأنسبها بيئة لتكون الشطوط والمغاصات التي تتجمع فيها أصداف اللؤلؤ، بل وأن الأماكن الأفقية من مياه الخليج والتي تتوافر فيها تلك الميزات تكون هي أكثر المواقع في مياه الخليج وفرة وسهولة لصيد اللؤلؤ، وغالباً ما تكون هذه المناطق في الجانب الغربي من خوض هذا الخليج، إذ أن الخليج العربي يمتد بين ضفتين، إحداهما شرقية تمثلها السواحل الإيرانية، والثانية غربية تمثلها دول الخليج العربية الواقعة عليها. لهذه الأسباب كما قلنا يجمع المشتغلون بتجارة اللؤلؤ على أن أجود أنواع اللؤلؤ هو الذي يأتي من بحر الخليج العربي، علماً بأن هناك مغاصات ومناطق توجد بها أصداف اللؤلؤ القريبة من حوض الخليج العربي مثل المواقع الموجودة في البحر الأحمر، وبحر عمان، والجزر المحيطة بالهند، وشرق إفريقيا، إلا أنه في أوج ازدهار تجارة اللؤلؤ كان التفضيل للؤلؤ الخليج المرغوب لدى هؤلاء التجار، ولهذا السبب أيضاً اتجهت إلى الخليج أنظار الغـــزاة بدافع الطمع واحتكار تجارة اللؤلؤ، التي هي عصب الحياة قبل اكتشاف البترول، ليس فقط لأهل الخليج ولكن للملاحة العالمية والتجارة الدولية قديمـــاً وحديثـــاً، ويمتد شط اللؤلؤ في الخليج العربي من الشارقة إلى البحرين مروراً بجزيرة حالول، وهو عبارة عن رصيف مرتفع في قاع الخليج يكون فيه شط اللؤلؤ الكبير أمام سواحل قطر والبحرين وأبو ظبي، والأعماق هنا تتراوح بين 18 - 27 مترا، وفي بعض الأماكن تصل إلى 35 و40 مترا.[2]

الأهمية الاقتصادية للخليج العربي

ليس هناك شك في أن الأهمية الاقتصادية للخليج العربي – وخاصة بعد اكتشاف النفط والغاز – هي من أعطت كل هذه الأهمية الدولية والعالمية لمنطقة الخليج، فهي إلى جانب كونها تتمتع بموقع إستراتيجي وجيوسياسي حيوي وحساس بالنسبة للمنافذ المائية – كما ذكر سابقا – تتمتع كذلك بمقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة،

[1] – جامعة الملك فيصل ، **محاضرات في تاريخ الخليج العربي. مرجع سابق.**

[2] – **المرجع نفسه.**

حيث تعد المنطقة الأولى عالميا التي تشكل محور الاقتصاد العالمي باعتبارها نواة الإنتاج النفطي والحياة الاقتصادية ومصدر قوة الحياة الصناعية طيلة عقود القرن الماضي وحتى يومنا هذا.

أولا: الثروة النفطية

أضاف اكتشاف النفط في الخليج في مطلع القرن العشرين أهم صفحة في تاريخ الخليج، وقد ظهر هذا العنصر الاقتصادي في المنطقة لأول مرة في 28 ماي 1901، وهو تاريخ أول امتياز للتنقيب عن النفط في الشرق الأوسط، وفي عام 1908 شرعت إيران في إنتاج النفط من حقل مسجد سليمان، وبطبيعة الحال قامت بتوسيع نطاق إنتاجها إلى المناطق الأخرى الواقعة على الساحل الإيراني للخليج العربي. وفي عام 1976، بلغ إنتاج إيران من النفط 9.5 مليون برميل يوميا وبلغ احتياطي النفط 63 بليون برميل، ومن جهة أخرى بلغ إنتاج الساحل العربي في السنة نفسها 3.16 مليون برميل يوميا وبلغ الاحتياطي 256 بليون برميل. وقد تم اكتشاف النفط على الساحل العربي عندما بدأ إنتاج النفط العراقي في عام 1927، وأصبحت المملكة العربية السعودية ثاني أكبر دولة منتجة للنفط على الجانب العربي من الخليج، وأضيفت البحرين إلى القائمة في عام 1938، والكويت عام 1946، وقطر عام 1950، وأبو ظبي عام 1958، والشارقة وعمان في الستينيات، ونتيجة لذلك بلغت أهمية الخليج العربي الاقتصادية ذروتها في السبعينيات وربما تظل كذلك لعدة حقب قادمة. فعلى سبيل المثال قامت دول الخليج الشاطئية في عام 1974 بتوفير 9.38% من إنتاج العالم من النفط، كما أن حوالي 54 % من إجمالي احتياطيات العالم من النفط قد وجدت هناك[1].

وكان عام 1922 أول محاولة للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في الساحل الغربي للخليج العربي، ويرتبط ذلك بظهور الشخصية الإنجليزية **"فرانك هولمز"** الذي شاءت الظروف أن يرتبط اسمه بأكبر مستودعات النفط في العالم وذلك بنجاحه في الحصول على امتيازات استكشافية في كل من نجد (الإحساء) والبحرين والكويت والمنطقة المحايدة الواقعة بين السعودية والكويت، فلقد استطاع" **هولمز**" أن يحصل في عام 1923 علي ترخيص من عبد العزيز آل سعود بالبحث عن النفط في منطقة محددة من بلاده مقابل مبلغ سنوي، وإن يتجدد هذا الترخيص كل سنتين، وبالفعل بدأت شركة هولمز (الشركة الشرقية العامة) التنقيب غير أنها فشلت في الوصول إلى نتيجة إيجابية، فتنازلت عن امتيازها وحلت محلها شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا التي تمكنت من التغلب على منافسة شركة نفط العراق واستأثرت لنفسها بنفط السعودية، وفي عام واحد فازت شركة ستاندرد أويل أوف

---

[1]- الخليج العربي ، **قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز**، متوفر على الرابط:
http://www.kingkhalid.org.sa/Gallery/Text/ViewBooks.aspx?View=Page&PageID=9&BookI

كاليفورنيا بامتياز الإحساء، وفي عام 1936 عقدت اتفاقية ملحقة شملت مناطق جديدة من السعودية – المنطقتين المحايدتين اللتين تتقاسم فيهما السعودية حقوقا متساوية مع العراق والكويت – ومنذ توقيع هذا الاتفاق صارت شركة ستاندرد تعرف باسم شركة الزيت العربية الأمريكية **آرامكو**.[1]

وقد نجح" **هولمز** "عام 1925 في الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في البحرين رغم الصعوبة التي اعترضته بسبب تردد شيخها في منح الامتيازات بفعل الضغط الذي مارسه عليه الوكيل البريطاني، وفي عام 1928 اضطر "هولمز "إلى عرض امتيازه على هذه الشركات البريطانية بما في ذلك شركة **شل** الإنجليزية الفارسية، لكنها أعرضت عنه فتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث باع الامتياز إلى شركة الخليج التي تنازلت بدورها عنه إلى شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، ثم انتقل في النهاية إلى شركة **سوكال** الأمريكية، وما إن علمت السلطات البريطانية بهذا التطور حتى اندفعت للمطالبة بحصر امتياز نفط البحرين بالشركات البريطانية فقط، وبعد مداولات بين الجهات الحكومية الأمريكية البريطانية المختصة تقرر أن تمارس شركة ستاندرد أوف كاليفورنيا الامتياز من خلال شركة بريطانية فرعية تسجل في كندا وأن تكون إدارة الشركة بيد الإنجليز أيضا، وقد أطلق على الشركة الجديدة اسم شركة نفط البحرين ويرمز لها اختصارا بكلمة **بابكو**.[2]

و هكذا كسبت الولايات المتحدة الجولة الثانية في صراع النفط في الخليج فأصبح نفط البحرين من حصة شركاتها في منطقة كانت تعد فعلا مقفلة على النفوذ البريطاني وحده، ومرة أخرى اضطرت الشركة الشرقية العامة التي يملكها هولمز أن تبيع الامتياز الكويتي الذي حصلت عليه عام 1925 لشركة بترول الخليج الأمريكية، التي اشتركت مع شركة **دارسي** التابعة لشركة النفط الإنجليزية الإيرانية في تأسيس شركة نفط الكويت وقد نالت الشركة عام 1934 امتياز التنقيب عن النفط في جميع الأراضي والسواحل والجزر الكويتية واستطاعت الحكومة البريطانية بالنسبة لقطر أن تحول دون حصول الشركات الأمريكية على عقود امتيازات خاصة بالنفط فيها، فقد اضطر شيخ قطر إزاء الضغط البريطاني عليه أن يمنح شركة النفط الإنجليزية الإيرانية امتيازا للتنقيب عن النفط في بلاده عام 1935، و لم يمنح هذا الامتياز إلا بعد أن اخذ تعهدا بالحماية البريطانية لما قد يترتب على هذا من احتمال وقوع هجوم عليه من قبل ابن سعود، وعلى اثر منح الامتياز تكونت شركة استثمار نفط قطر المحدودة، ووافقت الحكومة البريطانية على تمويل الامتياز من الشركة الإنجليزية الإيرانية إلى الشركة الجديدة.[3]

---

[1]– عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، **علاقة ساحل عمان ببريطانيا**، (مطابع دار الهلال الأوفست ، الرياض ، 1982) ، ص: 343

[2]– **المرجع نفسه**، ص: 345 .

[3]– جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة 1945–1971**، (دار البحوث العلمية، الكويت، 1978)، ص462

وبالنسبة لإمارات الساحل فقد استطاعت بعثة " ريتشارد ويلسن " المعروف باسم الشيخ عبد الله أن ترتبط مع شيوخ الساحل وظفار باتفاقيات حول احتكار الشركة الإنجليزية الإيرانية لحقول النفط في إماراتهم والجدير بالذكر أن معظم هذه الاتفاقيات قد أبرمت بين عامي 1939 و1945، وقد تحولت الامتيازات في المنطقة المذكور في النهاية إلى شركة نفط العراق كما حدث في قطر.[1]

ورغم تمسك الولايات المتحدة بمبدأ مونرو (العزلة) في السياسية الخارجية، إلا أن هذا الموقف ما لبث أن تغير عقب اطلاع المسؤولين الأمريكان على التقارير الفنية التي نشرتها أجهزة الإعلام والخاصة بالمسح البترولي للمنطقة مما دفع الشركات الأمريكية للعمل بسرعة وحث الحكومة على ضرورة دعم جهودها الخاصة بالاستثمار النفطي في الخليج العربي. وقد استجيب لهذه الدعوات فقامت الحكومة الأمريكية بتسخير دبلوماسيتها بشكل مكثف واستخدام نفوذها الاقتصادي لفرض سياسة الباب المفتوح كي تتمكن شركاتها من الحصول على موطئ قدم لها في الخليج وقد تكلل الجهد الأمريكي بخصوص هذه المسألة بالنجاح، وبالتالي تمكنت الشركات الأمريكية من الفوز بامتيازات نفطية في أكثر من موقع، ففي العراق أصبحت الشركات الأمريكية منذ 31 جويلية 1928 شريكا في شركة النفط التركية حيث أعيد توزيع أسهم هذه الشركة مجددا لتحقيق إسهام أمريكي فيها، وقد أطلق على الشركة اسم جديد هو شركة نفط العراق، وفي البحرين استطاعت شركة نفط الخليج الأمريكية أن تستحوذ على امتياز النفط فيها خلفا لشركة **دارسي**، لكن هذه الشركة لم تستطع الاحتفاظ بامتيازها لأكثر من عام واحد إذ سقط الامتياز تلقائيا عقب توقيع اتفاقية الخط الأحمر عام 1928 ومع ذلك فإن الامتياز لم ينتقل إلى شركة نفط العراق بسبب عدم تحمس مساهميها له، مما هيأ فرصة انتقاله إلى شركة أمريكية بحتة خارج الاتفاقية هي شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا.[2] وهكذا استحوذت أمريكا على نفط البحرين على الرغم من إن تلك الإمارة كانت محور النفوذ البريطاني في الخليج العربي. ولقد اعتبر هذا النجاح أول مظهر لدخول الشركات الأمريكية لمنطقة الخليج بعد أن كانت منطقة نفوذ بريطانية مغلقة حتى ذلك الحين، وفي الكويت استطاعت الشركات الأمريكية المشاركة في ديسمبر عام 1934 في امتيازاتها النفطية على أساس مبدأ المناصفة بين الشركة الإنجليزية والإيرانية وشركة نفط الخليج الأمريكية وسميت الشركة الجديدة بشركة نفط الكويت وقد قبلت الولايات المتحدة بخصوص الامتياز بشروط بريطانية تقضي بأن تكون الاتصالات مع السلطات الكويتية عن طريق الوكيل السياسي

[1] - **المرجع نفسه**، ص: 463

[2]- عبد العزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، (منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1978) ، ص: 185

البريطاني في الكويت، ويكون من حق بريطانيا أن تأخذ حاجتها من نفط الشركة، الخام والمكرر في حالات الطوارئ الداخلية أو الحرب وأن تكون الإدارة أغلبها بريطانية.

وفي المملكة العربية السعودية حصلت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا عام1933 منها على امتياز نفط المنطقة الشرقية الإحساء – كما أسلفنا – وقد تم الفوز بهذا الامتياز إثر فشل العرض الذي تقدمت به الشركة الإنجليزية الإيرانية للسلطات السعودية حيث كان أقل سخاء قياسا بعرض الشركة الأمريكية، وهكذا فقد استطاعت الولايات المتحد ة الأمريكية أن تؤكد تفوقها على بريطانيا في مناطق كانت تابعة لها سياسيا فقد نجم عن تلك الامتيازات وقوع أكثر من 60 % من إنتاج نفط الخليج العربي في الأيادي الأمريكية، ويمكن أن نرجع ذلك إلى أسباب كثيرة منها[1]:

– إتصاف الأمريكان بروح المغامرة وتوظيف رؤوس أموالهم الضخمة.

– الخبرة الطويلة التي توفرت لدى كوادرهم العاملة في مجالات الاستكشاف والتنقيب والاستخراج وتجارة النفط.

– انتشار شعور الكراهية ضد الإنجليز في الخليج وهو ما انعكس في رفض حكام وشيوخ هذه المنطقة منح الشركة الانجلو فارسية أي امتيازات في أراضيهم.

– عدم جدية البريطانيين وانعدام رغبتهم وحاجتهم إلى زيادة إنتاجهم النفطي، واستخراج النفط من أراضي جديدة على الساحل العربي، ويعود هذا الفتور إلى أكثر من سبب:

* إلى خطأ نتائج الأبحاث الجيولوجية التي كانت تقول بعدم وجود النفط على الساحل الغربي للخليج، وإلى استنفاذ رأس المال المخصص للاستثمار في شركة نفط العراق وشركة النفط الانجلو إيرانية بعمليات مد خط الأنابيب من العراق إلى البحر المتوسط وفي نشاطات الكشف وأعمال التكرير في إيران.

* إضافة إلى أن بريطانيا قد وجدت ما يكفيها من النفط في كل من العراق وإيران وهي لم تكن تهتم بالساحل العربي إلا من قبيل رغبتها في الاحتكار وإبعاد الأمريكان عن المنطقة.

وبشكل عام فإن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية المتواصلة لدعم الشركات الأمريكية من أجل الحصول على امتيازات نفطية في منطقة كانت تعتبر من الناحية التقليدية تحت النفوذ البريطاني، أدت إلى تفجير الصراع بين الجانبين الأمريكي البريطاني أكثر من مرة، ويكفي أن نشير إلى نموذجين بارزين بهذا الصدد حيث كان النصف الثاني من القرن الماضي مسرحا لهما، النموذج الأول عكسته أحداث إيران عام 1951 حين أممت الحكومة الإيرانية النفط فترتب على هذه الخطوة في النهاية إحلال اتحاد دولي (كونسرتيوم) بدل الشركة الإنجليزية الإيرانية، وصار

[1] – **المرجع نفسه**، ص: 186

الأمريكان عقب ذلك يملكون 54 % من استثمارات النفط الإيراني، أما النموذج الثاني فعكسته أحداث عام 1955في المنطقة المتنازع عليها بين السعودية وأبو ظبي فلم تنجح الأرامكو في الحصول على موطئ قدم لها، إذ قرر البريطانيون حسم الموقف لصالحهم باستخدام القوة مهما كانت النتائج.[1]

وباكتشاف النفط، دخل الخليج العربي مرحلة جديدة من مراحل تاريخه الحديث، خاصة بعد أن تأكد أن البترول هو الطاقة التي تشغل آليات الحضارة الحديثة في القرن العشرين وهذا ما أكدته الحرب بين العرب وإسرائيل عام 1973 وحظر النفط الذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مساندتها لإسرائيل الأمر الذي كان له رد فعل قوي ظهر جليا في بيانات صادرة عن رسميين في الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص احتمال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمل عسكري لاحتلال حقول النفط في المنطقة كما أوضح هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك بتاريخ 21 نوفمبر1973 إلا أن بعض الأصوات في الولايات المتحدة الأمريكية حذرت من أي استخدام للقوة في المنطقة خاصة وأن للاتحاد السوفييتي مصالح كبيرة فيها، وأن أي خطوة تقدم عليها الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقابل بإجراءات مضادة من جانب السوفييت.[2]

ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات،كان لتطور الأحداث الأثر البارز في تطور الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة كسقوط نظام الشاه في إيران والغزو السوفييتي لأفغانستان في ديسمبر 1979 كذلك قضية الرهائن الأمريكيين الدين احتجزوا في طهران فأصبح الخليج بالمصطلحات الإستراتيجية ثالث أعظم منطقة حيوية للمصالح الأمريكية بعد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وأوروبا الغربية، وأصبح الخليج في أولى اهتمامات الرؤساء الأمريكيين.

وغدت منطقة الخليج العربي اليوم المنطقة الوحيدة في العالم التي تملك قدرات إضافية كبيرة تؤهلها لتلبية الطلب العالمي المتزايد، لاسيما احتياجات الدول الآسيوية حيث تحتوي على ثلثي احتياطي النفط المكتشف في العالم، كما يُنتج أكثر من ربع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط ويخزّن قرابة ثلث إجمالي الاستهلاك العالمي. وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب العالمي على النفط سيزداد من 84 مليون برميل يومياً في عام 2005 إلى 116 مليون برميل يومياً في عام 2030، وستبلغ حصة الخليج من إنتاج النفط ما يزيد عن 33٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي المتوقع بحلول عام 2020.

[1] – أسامة غزالي حرب، **الأمن والصراع في الخليج العربي**، (السياسة الدولية ، العدد 62 ، أكتوبر 1981)، ص:11

[2] – عبد الرحمان محمد النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، (دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط2، 1994)، ص: 54.

وحتى إن تغاضينا عن وجود النفط، فالغاز لا يقل أهمية عنه، وهو يبين توقع استمرار هيمنة الخليج العربي على أسواق الطاقة، فعلى سبيل المثال تملك إيران وقطر اثنين من أكبر ثلاثة احتياطيات الغاز في العالم.

إن تنامي الحاجة للطاقة يجعل من منطقة الخليج العربي المنطقة الوحيدة في العالم، التي تملك قدرات إضافية كبيرة تؤهلها لتلبية الطلب العالمي المتزايد، لاسيما احتياجات الدول الآسيوية ذات الاقتصاد المزدهر.

ثانيا: الأهمية التجارية

تميز الخليج العربي قبل اكتشاف البرتغاليين طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر بموقعه الجغرافي المتميز ومركزه التجاري الذي يربط شرق العالم بغربه، حيث ازدهرت الملاحة العربية بين موانئ الخليج العربي وموانئ المحيط الهندي مستفيدة من الرياح الموسمية الصيفية، حاملة البضائع الهندية والصينية وغيرها من سلع جزر الهند الشرقية وجنوب شرق آسيا نحو موانئ الخليج العربي والبحر الأحمر والساحل الشرقي الأفريقي، ومستفيدة من الرياح الموسمية الشتوية، حاملة البضائع الفارسية والأفريقية وغيرها نحو الموانئ الهندية.

وكانت البضائع الشرقية المنقولة بالسفن العربية عبر المحيط الهندي والخليج العربي ترد إلى البصرة ثم تتجه برا قاصدة حلب مارة ببغداد وحمص وحماة حيث تنقلها السفن الايطالية إلى الموانئ الأوروبية، وقد وجدت هذه البضائع وهي في طريقها إلى موانئ البحر المتوسط سوقا رائجة في موانئ الخليج العربي، وتفوقت التجارة المنقولة عبر الخليج العربي على مثيلتها في البحر الأحمر ذي الشعاب المرجانية والسواحل المجدبة، فبلغت ثلاثة أمثالها في معظم الأحيان على الرغم من قصر المسافة بين السويس والإسكندرية بمقارنتها بين البصرة وحلب، على الرغم من شدة الحرارة خلال فصل الصيف وتعرض القوافل التجارية لغارات القبائل البدوي.[1]

وقد عرفت الدول الأوروبية الخليج العربي للمرة الأولى من خلال المحاولات التي بذلها البرتغاليون في القرن السادس عشر للتخلص من احتكار العرب في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط للوساطة في التجارة بين أسيا وأوروبا، وقد كانت التجارة بين الشرق والغرب منذ أقدم العصور تسلك طريقين رئيسيين هما: طريق البحر الأحمر ومصر، وطريق الخليج العربي والشام، وكلاهما كانا تحت سيطرة العرب، وكانت المشكلات والخلافات السياسية أحيانا تغلق إحداهما أو كليهما، وحين كان الطريقان يغلقان في وقت واحد فان مدد البضائع الشرقية كان ينقطع عن أوروبا إلا بالقدر الذي كان يمكن فيه سلك طريق وعر وغير أمن عبر آسيا الوسطى، وأهم وأكبر المراكز الأوروبية التي كان لها نصيب كبير من تجارة المشرق هي البندقية وجنوا، وقد فقدت جنوا مكانتها في عالم

[1] – جامعة الملك فيصل ، **محاضرات في تاريخ الخليج العربي**، متوفر على الرابط:

http://kfuforums.kfu.edu.sa/showthread.php

التجارة الشرقية نتيجة سقوط القسطنطينية على أيدي الأتراك في 1453[1]، ثم بعد فترة وجيزة أدى الخلاف بين المماليك في مصر وبين البندقية إلى فقدان البندقية ما كان قد تبقى لها من مزايا في المنطقة، وكان واضحا أن اكتشاف طريق جديد غير معهود يصل إلى الهند سيعود بثروة كبيرة على الدول التي ستستطيع الاستفادة منه، وكانت البلد الذي كرس نفسه للبحث عن مثل ذلك الطريق هي البرتغال. ولا شك أن أهمية موقع الخليج العربي بالإضافة إلى ما أكسبه العرب من أهمية بحسن استغلالهم لموقعه طوال قرون عديدة قديما وحديثا، كان سببا في جذب انتباه القوى الاستعمارية على مدار التاريخ قديما وحديثا للاستفادة من هذا الموقع المتميز والسيطرة على هذا المعبر الهام من جهة، ومن جهة أخرى إنهاء احتكار سيطرة العرب عليه. لذلك يتضح أن أهمية تلك المنطقة كانت موجودة بشكل كبير قبل اكتشاف البترول، وأن اكتشافه أضفي عليها أهمية كبرى وزاد من اهتمام العالم كله بهذه المنطقة، التي تضاعف تأثيرها في العالم بعد ظهور خام البترول، وأصبحت تتصدر أولويات الدول الاستعمارية الكبرى.[2]

تعرضت منطقة الخليج العربي منذ القرن السادس عشر الميلادي إلى غزو استعماري قامت به بعض الدول الأوروبية حيث كان العرب يتحكمون في طرق التجارة الرئيسية وخاصة التجارة البحرية من الهند إلى أوروبا. فقد قامت كل من البرتغال وإسبانيا بأول المحاولات في ذلك الاتجاه عندما قامت كل منهما ببدايات حركة الاستكشافات الجغرافية طمعا – كما ذكرنا من قبل – في التخلص من السيطرة العربية على طرق التجارة البحرية التي كانت خاضعة في ذلك الوقت لحكم المماليك، والجدير بالذكر أن الفترة الأخيرة من القرون الوسطى قد شهدت تطورا هاما وهو أن جميع مراكز إنتاج التوابل وطرق تجارتها قد وقعت في أيدي المسلمين خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر، حيث ارتبطت ارتباطا وثيقا بمناطق الدول الإسلامية كالأفغانية والمغولية في الهند، والممالك الإسلامية في مالاقا والخليج العربي، ودولة المماليك في مصر والشام والحجاز والإمارات الإسلامية في شرق أفريقيا. وعلى ذلك فان أوروبا صارت بكاملها تتطلع لتحقيق وسيلة ما تخرج بها من طوق الهيمنة التجارية الإسلامية وخاصة بعد اكتساح العثمانيين للأناضول واحتلال القسطنطينية عاصمة أوروبا الشرقية عام 1453.[3]

وقد نجحت المحاولات البرتغالية والاسبانية في السيطرة على منافذ تجارة الشرق في الخليج العربي والبحر الأحمر والتحكم بمضيقي هرمز وباب المندب، وقد كان لتشتت القوى الإسلامية والعربية في الشرق، إضافة إلى

---

[1] – جامعة الملك فيصل ، **محاضرات في تاريخ الخليج العربي**، مرجع سابق.

[2] – **المرجع نفسه**.

[3] - Simon Jargy. **" L'orient déchiré: Entre l'est et l'ouest، 1955 – 1982"**(،arabiyya.no.5. Labor et fides: paris. Publications orientalistes de France، 1984،) p: 187.

كثرة الصراعات والحروب التي كانت عاملا مساعدا في تنفيذ خطة البرتغاليين وانتشارهم في المنطقة، وبعد نجاح البرتغاليين في اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ووصلهم إلى الهند في مطلع القرن السادس عشر الميلادي، عملوا على التحكم بالطرق الملاحية عبر المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر وأصبح الخليج وجنوب الجزيرة العربية مجالين للتنافس الاستعماري.

ترجع أهمية الخليج العربي التجارية لموقعه الجغرافي الذي ساهم في التجارة العالمية عبر العصور، فهو يقع في قلب العالم القديم ويسيطر على الطرق البحرية التي تربط بين الشرق والغرب، وكان الخليج العربي أحد المنافذ البحرية للمحيط الهندي، مما جعله حلقة وصل بين الهند والدول التجارية المستوردة لمنتجاها في الغرب. وقد أدى التجار العرب دور الوسطاء في نقل هذه التجارة، كما كان عرب الخليج يمتازون بالملاحة البحرية ويعملون في الصناعة التقليدية البدائية والزراعة البسيطة التي كانت تغطي الحاجات المعيشية في تلك الفترة. استمر العرب في نقل التجارة التقليدية، كما استفادوا من تجارة العبور (الترانزيت) بين المحيط الهندي والبحر المتوسط مروراً بالخليج العربي والبحر الأحمر، وتركزت التجارة في كل من مملكة هرمز العربية وعمان والبحرين والبصرة، إلى أن جاء الاستعمار البرتغالي وسيطر على الطرق والمراكز التجارية منذ عام 1507 حتى تحرير مسقط سنة 1650 م.[1]

وقد تحولت جهود عرب الخليج من النشاط التجاري إلى مقاومة الاستعمار البرتغالي طيلة فترة الاحتلال حتى التحرير، حيث أعقب ذلك الدخول في منافسة مع استعمار آخر جاء أيضاً من أوربا، ألا وهو الاستعمار الهولندي والبريطاني، وانتقل النشاط التجاري في الشرق في بداية القرن السابع عشر من البرتغاليين إلى الشركات الأوربية الهولندية والبريطانية دون أن يمر عبر العرب. ففي القرن السابع عشر عندما انقلب الميزان التجاري الذي كان لا يزال لصالح الشرق فصار لصالح الدول الصناعية، وذلك لعدة أسباب منها سقوط الأساليب التجارية التقليدية المتمثلة في تجارة المضاربة و"الترانزيت" التي استمرت طوال فترة الوجود البرتغالي الذي تكيف مع تلك الأساليب التجارية العربية، ولم يدخل البرتغاليون أية أنظمة جديدة في الحركة التجارية التي وصلت إلى حدود التشبع مع بداية القرن السابع عشر، وفي ذلك الوقت بذل التجار البريطانيون جهوداً وقاموا بمحاولات عديدة للسيطرة على المراكز التجارية في الخليج العربي لتحقيق مصالحهم من جهة وخدمة اقتصاد بلادهم من جهة

[1] – محمد خنوش، **" عوامل التوتر والاستقرار في منطقة الخليج العربي من 1980 إلى 2000، دراسة في المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية"**، (مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007)، ص: 151.

أخرى. ونظراً لازدياد النشاط التجاري الذي يدفع بالهيمنة السياسية إلى أن تجلب معها القوة العسكرية للحفاظ على تلك المصالح الاقتصادية، اتجهت دول أوروبا إلى استعمار المشرق. ويمكن القول بأن المصالح الاقتصادية مع ضعف القدرة الدفاعية للشرق دفعت الشركات الأوروبية إلى أن تتحول إلى دول استعمارية لحفظ مصالحها في المنطقة.

لوقت طويل اعتمد اقتصاد الخليج العربي أساساً على البحر في صيد اللؤلؤ والأسماك والتجارة، بالإضافة إلى أنشطة اقتصادية أخرى مثل الرعي والزراعة المحدودة في الواحات والتجارة البرية والصناعات الحرفية التقليدية مثل صناعة السفن والجلود والخيام، واحتلت التجارة البحرية مكاناً بارزاً في اقتصاديات المنطقة لاسيما مع استخراج اللؤلؤ وانتشار تجارته وازدهارها، واعتبر سكان الخليج العربي الصحراويون البحر الرئة التي يتنفسون بها، والأساس الذي يعتمدون عليه كل الاعتماد ويسخرونه لخدمتهم. وتذبذب النشاط البحري لسكان المنطقة بين مد وجزر، وبين فترات ازدهار وضعف وانكماش، نتيجة لتدخل الاستعمار البريطاني.[1]

ومارس سكان المنطقة عدة أنشطة بحرية أهمها: بناء السفن، صيد اللؤلؤ، صيد الأسماك، النقل البحري والنشاط التجاري.

عُرفت تجارة اللؤلؤ منذ القدم في الخليج العربي، وكانت من أول النشاطات الاقتصادية التي كانت مبنية أثناء الثورة التجارية الأولى على أسس شبه رأسمالية، ولكن الانحسار الاقتصادي المتمثل في انهيار تجارة المضاربة التقليدية وازدياد الطلب العالمي على اللؤلؤ وخاصة في أوروبا أديا معا إلى بروز القيمة العالية لهذه السلعة وتؤكد المصادر التاريخية والجغرافية التي اهتمت بأمور الملاحة في الخليج أن حوض الخليج العربي يعتبر أنسب بيئة لتكون ونمو أصداف اللؤلؤ عن بقيـــة البحار والخلجان في الجزء المائي من الكرة الأرضية وهذا يرجع إلى عـــدة أسباب وعوامل أهمها[2]:

* التكـــوين الجيولوجي لقـــاع الخليج العربـــي إذ أن قـــاع هذا الخليج يمتاز بصفاء مائه ونعومة رماله وشـــدة بياضها مما يجعلها تغطي التكوينات والشعاب المرجانية، وتطغى على المواد الطينية التي تشكل الطبقة العازلة لتكون اللؤلؤ أو اختفائها تماما.

[1] - جامعة الملك فيصل ، **محاضرات في تاريخ الخليج العربي. مرجع سابق.**

[2] - **المرجع نفسه.**

* دفء المـــــاء إذ أن موقع الخليج العربي جغرافيـــاً في المنطقة القاريـــة فهي ليست بالحارة ولا بالباردة ولكنها منطقة معتدلة تمتاز بدفء مياهها طوال السنة، إذ أن مياه البحار الدافئـــة تعتبر من العوامل المساعدة على تكون ونمو اللؤلؤ وتواجد الأصداف الحاملـــة لـــه.

* قلـــة عمـــق الميـــاه في الخليج العـــربي إذ أنه من المعروف أن أصداف اللؤلؤ غالباً ما تكون عائمة فـــوق رمال القاع وليست ملتصقة به، فكلما كان عمق البحر في مستوى ليس بالمرتفع كان مدعاة لأن يكون البيئة المناسبة لتواجد أصداف اللؤلؤ.[1]

هذه الميزات في ميـــاه الخليج العربي جعلته أكثر المناطق المائية في العالم خصوبة وأنسبها بيئة لتكون الشطوط والمغاصات التي تتجمع فيها أصداف اللؤلؤ، بل وأن الأماكن الأفقية من مياه الخليج والتي تتوافر فيها تلك الميزات تكون هي أكثر المواقع في مياه الخليج وفرة وسهولة لصيد اللؤلؤ، وغالباً ما تكون هذه المناطق في الجانب الغربي من خوض هذا الخليج، إذ أن الخليج العربي يمتد بين ضفتين، إحداهما شرقية تمثلها السواحل الإيرانية، والثانية غربية تمثلها دول الخليج العربية الواقعة عليها. لهذه الأسباب كما قلنا يجمع المشتغلون بتجارة اللؤلؤ على أن أجود أنواع اللؤلؤ هو الذي يأتي من بحر الخليج العربي، علماً بأن هناك مغاصات ومناطق توجد بها أصداف اللؤلؤ القريبة من حوض الخليج العربي مثل المواقع الموجودة في البحر الأحمر، وبحر عمان، والجزر المحيطة بالهند، وشرق إفريقيا، إلا أنه في أوج ازدهار تجارة اللؤلؤ كان التفضيل للؤلؤ الخليج المرغوب لدى هؤلاء التجار، ولهذا السبب أيضاً اتجهت إلى الخليج أنظار الغـــزاة بدافع الطمع واحتكار تجارة اللؤلؤ، التي هي عصب الحياة قبل اكتشاف البترول، ليس فقط لأهل الخليج ولكن للملاحة العالمية والتجارة الدولية قديمـــاً وحديثـــاً، ويمتد شط اللؤلؤ في الخليج العربي من الشارقة إلى البحرين مروراً بجزيرة حالول، وهو عبارة عن رصيف مرتفع في قاع الخليج يكون فيه شط اللؤلؤ الكبير أمام سواحل قطر والبحرين وأبو ظبي، والأعماق هنا تتراوح بين 18 - 27 مترا، وفي بعض الأماكن تصل إلى 35 و40 مترا.[2]

المطلب الثالث: الأهمية الجيو-إستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

تتميز المنطقة من الناحية الجيوستراتيجية بكونها تتوسط العالم القديم وتمر بها أشهر الطرق التجارية التي تربط أوروبا بالشرقين الأدنى والأقصى، ويكتنز جوفها بأكبر نسبة من احتياط النفط العالمي كل ذلك دفع القوى السياسية الدولية الكبرى إلى التنافس على هذه المنطقة بواجهات مختلفة وبخاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة

[1] - جامعة الملك فيصل ، **محاضرات في تاريخ الخليج العربي. مرجع سابق.**

[2] - **المرجع نفسه.**

الأمريكية والاتحاد السوفييتي، فالولايات المتحدة صارت تدعي بأن لمنطقة الخليج العربي أهمية خاصة لأمنها القومي لا في وقت الحرب فحسب وإنما في حالة السلم لأنها المشروع الحقيقي للبترول العالمي وهي كذلك مستودع رأس المال السائل الصالح لعمليات الاستثمار الدولي.

أولا: الأهمية الجيو–إستراتيجية في بعدها التاريخي والحضاري

برجوعنا إلى التاريخ سنجد أن الخليج العربي قد تمتع بأهمية كبرى منذ القديم، حيث تمتعت منطقة الخليج العربي بأهمية إستراتيجية نظرا لموقعها المتوسط في العالم القديم، سواء للحضارات والدول التي نشأت في وادي الرافدين أو الإمبراطوريات اليونانية والرومانية والفارسية المجاورة، وتزايدت أهميتها في العصر الحديث لموقعها الاستراتيجي من جهة، والاكتشافات النفطية المتزايدة فيها من جهة ثانية.

وحيث نشأت الحضارات القديمة في واد الرافدين والهند والصين، فقد برزت ضرورة التواصل والاتجار بين مراكز هذه الحضارات، كما كان الخليج ملتقى التجارات القادمة من جنوب آسيا وجنوبها الشرقي أو من شرق أفريقيا أو من البحر المتوسط، ولذلك شهد الخليج خلال العصور المختلفة نشاطا بحريا عظيما.

واستمرت هذه الأهمية بحكم الموقع عندما دشنت أوروبا في القرن الخامس عشر مرحلة الاكتشافات للعالم الجديد ورأس الرجاء الصالح، وبدأت مرحلة الاستعمار الأوروبي للهند، وكان الخليج حلقة وصل للتجارة الدولية، وقد عبر الكثير من السياسيين والكتاب الغربيين عن الأهمية الإستراتيجية للخليج ومضيق هرمز تحديدا، فكان البريطانيون يرددون " إذا كان العالم خاتما فهرمز لؤلؤته ".[1]

أما السير **ارلوند ولسن** فقد كان يرى أنه " من بين كافة الخلجان، لا يوجد خليج يفوق الخليج الفارسي في أهميته بالنسبة لعلماء طبقات الأرض وعلماء الآثار والمؤرخين والجغرافيين والتجار وتلاميذ الإستراتيجية على حد سواء ".[2]

أما ريموند أوشي في كتابه" **ملوك الرمال في عمان"**، فإنه يرى بأن للخليج أهمية إستراتيجية بالنسبة لبريطانيا، فهو" شريان الحياة الرئيسي بالنسبة لنا، وقد أكد اكتشاف البترول وتقدم الطيران هذه الحقيقة وسيظل الخليج الفارسي يسيطر على إستراتيجيتنا سنين طويلة، فهو يتوسط جميع خطوطنا البحرية والجوية الرئيسية للشرق، ويحوي الموانئ والمراكز البحرية ومحطات الوقود اللازمة لأساطيلنا وبواخرنا وطائراتنا، والدولة التي تستولي على الخليج الفارسي وعلى ساحل عمان تستطيع أن تحكم جزيرة العرب والعراق وإيران وإفريقيا وتستطيع أن تغلق قناة

[1]– عبد الرحمان محمد النعيمي، **مرجع سابق**، ص: 10

[2]– **المرجع نفسه**، ص: 11 .

السويس وان تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية إلى الهند وإفريقيا، وإذا قامت في الخليج الفارسي دولة معادية، فإنها تستطيع أن تدق المسمار الأخير في نعش النفوذ البريطاني بجنوب البحر الأبيض المتوسط كله ".[1]

ويتكرر هذا القول لدى الساسة الأمريكيين، فوكيل وزارة الخارجية الأمريكية الأسبق **ديفيد نيوسوم** يقول: "إذا كان العالم دائرة مسطحة وكان المرء يبحث عن مركزها، فيمكن إعطاء حجة جيدة مفادها أن هذا المركز هو في الخليج سواء العربي أو الفارسي...ما من مكان في العالم اليوم فيه ذلك القدر من التقاء المصالح العالمية، وما من منطقة هي بمثل هذه الأهمية الأساسية لاستمرار استقرار العالم وسلامته الاقتصادية كمنطقة الخليج".[2]

وتميزت منطقة الخليج العربي بأهمية إستراتيجية عبر التاريخ، مما عرضها للأطماع الخارجية والاستعمار الأوروبي، بدءا بالبرتغاليين الذين كانوا يهدفون في سيطرتهم على الخليج العربي إلى السيطرة على منافذ التجارة لتحطيم تجارة المسلمين ومنعهم من النقل البحري والبري من الشرق إلى الغرب، واحتكار التجارة بين الهند وأوروبا وتحويلها إلى طريق رأس الرجاء الصالح. واستطاع البرتغاليون السيطرة على المنطقة من خلال القلاع والحاميات العسكرية، أما الهولنديون فاتخذوا من بندر عباس مركزا تجاريا لهم، وسيطروا على تجارة التوابل والحرير من خلال شركة الهند الشرقية الهولندية، واستمر النفوذ الهولندي في الخليج قرابة قرن من الزمان حيث انتهي في العام 1750 على اثر ظهور النفوذ البريطاني، وقرار الحكومة الهولندية التركيز بالدرجة الأولى على جزر الهند الشرقية (اندونيسيا حاليا)، أما الفرنسيين فحاولوا الهجوم على المصالح البريطانية وقطع الطريق عليها في سعيها إلى الهند بحروب بحرية وأعمال القرصنة، وكانت مسقط وفارس أهم ميادين التنافس بين بريطانيا وفرنسا، لينتهي في الأخير نفوذ الفرنسيين في الخليج العربي بسقوط موريشون عام 1818 على يد البريطانيين بسبب تفوق البحرية البريطانية.

أما بريطانيا فارتبط اهتمامها بالخليج العربي بالحفاظ على إمبراطوريتها في الهند، فباستيلاء الفرنسيين على مصر عام 1798 في سعيهم للتوسع في الشرق العربي شعرت بريطانيا بالخطر الفرنسي يهدد مصالحها وطرق مواصلاتها إلى مستعمراتها في الهند فنشطت في القضاء عليه، وتمكنت بريطانيا بفضل قوتها البحرية من السيطرة على المحيط الهندي وطريق رأس الرجاء الصالح وتقوية نفوذها في البحار الشرقية بصفة عامة ومداخل البحر الأحمر والخليج العربي بصفة خاصة[3].

---

[1]- عبد الرحمان محمد النعيمي، **مرجع سابق**، ص: 11.

[2]- محمد رشيد الفيل، **الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي**، (رابطة الاجتماعيين، الكويت، 1967)، ص: 12

[3]- عائشة شايب الدرع، **مرجع سابق**، ص: 41

ثانيا: الأهمية الجيو إستراتيجية في بعدها العسكري والأمني

تتميز المنطقة من الناحية الإستراتيجية بكونها تتوسط العالم القديم وتمر بها أشهر الطرق التجارية التي تربط أوروبا بالشرقين الأدنى والأقصى ويكتنز جوفها أكبر نسبة من احتياط النفط العالمي كل ذلك دفع القوى السياسية الدولية الكبرى إلى التنافس على هذه المنطقة بواجهات مختلفة وبخاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي فالولايات المتحدة صارت تدعي بأن لمنطقة الخليج العربي أهمية خاصة لأمنها القومي لا في وقت الحرب فحسب وإنما في حالة السلم لأنها المشروع الحقيقي للبترول العالمي وهي كذلك مستودع رأس المال السائل الصالح لعمليات الاستثمار الدولي.

ومن جهة أخرى فان الاتحاد السوفيتي سابقا أخذ يعتقد بان وصول الولايات المتحدة لهذه المنطقة سوف يهدد أمنه لان الخليج العربي يعد اقرب منطقة في المحيط الهندي إلى وسط روسيا الأوروبية وإلى أهم مواقع التجمع السكاني والصناعات الثقيلة في روسيا الآسيوية لأن المسافة التي تفصل شط العرب عن جنوب بحر قزوين حيث الآبار البترولية في الاتحاد السوفيتي لا تتجاوز الخمسمائة ميل ولهذه الأسباب ومهما كانت الادعاءات والمبررات، صارت المنطقة محورا تدور حوله كثير من الأحداث العالمية.

تكمن أهمية الخليج بالنسبة لروسيا في قرب منطقة الخليج منها، ومن وقوع منطقة الخليج بالقرب من المحيط الهندي، الذي كانت روسيا تسعى لتعزيز مكانتها فيه لضمان منافذ على المياه الدافئة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن روسيا كانت قبل الحرب العالمية الأولى أرض داخلية معظم البحار التي تحيط بها متجمدة.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبروز كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كدولتين عظميين، وانهيار الدول الاستعمارية القديمة، أصبح الخليج المنطقة الرئيسية لتنافس القوتين العظميين ويعود ذلك إلى:

أولا: قرب الخليج من الاتحاد السوفيتي.

ثانيًا: احتواء الخليج على كميات ضخمة من النفط.

على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تستورد إلا نسبة ضئيلة من نفط الخليج، إلا أنها تسعى إلى إحكام هيمنتها على المنطقة لضمان وصول الإمدادات النفطية إلى حلفائها الغربيين واليابان. كما يشكل موقع الخليج الجغرافي القريب من روسيا، أحد الأبعاد الرئيسية في تحديد سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج. وعليه إذا

كانت أهمية الخليج لغالبية الدول الاستعمارية الأوربية في الماضي تنبع من كونه وسيلة للوصول إلى غاية، فمنذ انتهاء الحرب الباردة اكتسب الخليج أهمية خاصة في الإستراتيجية الدولية، وأصبح غاية في حد ذاته ويعود ذلك إلى[1]:

أولا: بروز الولايات المتحدةالأمريكية كقوة عظمى، يشكل الخليج أهمية خاصة لكل منهما.

ثانيًا: قرب الخليج من المحيط الهندي، أحد الدوائر الساخنة في التنافس والصراع الدولي، ولكونه جزءًا من المياه الدافئة.

ثالثًا: التحول في الصناعات الحديثة واعتمادها على النفط.

رابعًا: اكتشاف النفط بكميات ضخمة في منطقة الخليج.

خامسًا: احتواء الخليج على 60 % من الاحتياطي العالمي من النفط.[2]

انطلاقا من ذلك، أصبحت منطقة الخليج تشكل منطقة حرب لجميع القوى الدولية،خاصة العظمى منها، وكلها تسعى للسيطرة على منابع البترول ومواردها المتعددة .إضافة لموقعها الجغرافي في قلب العالم، والأهمية الإستراتيجية الكبرى.ومهد هذا لأن تصبح محط أنظار الدول الكبرى، وخاصة دول النظام العالمي الجديد، فوجدت تلك الدول مبررًا لها للتدخل بكامل قوتها، وعدتها وأسلحتها المتطورة في عملية عاصفة الصحراء.

لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الخليج العربي وأثره على بقية مناطق العالم، ولقد كان عبر العصور – ولا يزال - محط أنظار العديد من القوى العظمى، إلى جانب الكثير من العلماء والدارسين المهتمين بالشؤون الدولية.

ويؤكد هذا أهمية الموقع الجغرافي لتلك المنطقة بالنسبة للمناطق الأخرى من العالم، وللدلالة على الأهمية الجيوبوليتكية يمكن تناول المنطقة من ثنايا أبرز النظريات التي قدمها علماء الجيوبوليتك:

يرى ماكيندر أن ثلاثة أرباع الكرة الأرضية تغطيها مياه البحار، وأن اليابسة لا تشغل سوى ربع مساحتها فقط. كما لاحظ أن وحدة البحار واتصالها ببعضها البعض يتيح أن نطلق عليها اسما واحدا هو المحيط العالمي بدلا من تعدد اسمائها. كما لاحظ أن قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا، وهي التي تكون الجزيرة العالمية تشغل ثلثي اليابسة كلها وسماها قلب الأرض ويقصد به تلك المنطقة التي تمتد من حوض نهر الفولجا في الاتحاد السوفيتي سابقا حتى

[1] – توفيق حصو وآخرون، **قضايا ومشكلات دولية معاصرة**، (مؤسسة العين للنشر، العين، 1988)، ص: 438.

[2] – **المرجع نفسه**، ص: 439

شرق سيبريا، وذلك إلى جانب القسم الأكبر من هضبة إيران - التي تضم إيران وأفغانستان وبلوخستان- بالإضافة إلى جزء من مرتفعات منغوليا.[1]

تصور ماكيندر كذلك أن للأرض منطقة ارتكاز أخرى، سماها القلب الجنوبي ويقصد بها إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، ويتصل القلبان الشمالي والجنوبي ببعضهما البعض عن طريق جسر بلاد العرب. وبلاد العرب – في رأى ماكيندر – هي تلك التي تمتد من النيل غربا إلى ما وراء الفرات شرقًا، وهي مسافة تبلغ ثمانية آلاف ميل، ومن سفوح جبال طوروس شمالا حتى خليج عدن، أي ما يبلغ الألف وثمانمائة ميل. وهناك عدة طرق مائية تربط أطراف تلك المنطقة ببعضها البعض. بالإضافة إلى أن بلاد العرب نفسها تكون طريقًا بين القلب الشمالي والقلب الجنوبي. وهكذا نرى أن منطقة الشرق الأوسط – والخليج العربي جزء منها – هي المنطقة التي تربط بين قلبي الأرض الشمالي والجنوبي، وفقًا لنظرية ماكيندر.

وهناك نظرية جيوبوليتكية أخرى، قدمها أحد أساتذة العلاقات الدولية الأمريكية وهو نيكولاس سبيكمان، وقد لفت سبيكمان النظر إلى الأهمية الجيوبولتكية الكبيرة لأراضي الهامش والتي أسماها Rimland والتي تشمل: سيبريا الشرقية والصين وكوريا والهند وأفغانستان والعراق وشبه الجزيرة العربية، وكان يرى أن من يسيطر على دول المحيط الأرضي (أراضي الهامش)، يسيطر على أوراسيا ويملك قلب الأرض، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم.[2]

[1] – فاضل عبد القادر الحسن أحمد، **مرجع سابق**، ص ص: 38 - 39.

[2] – **المرجع نفسه**، ص: 40

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

إن الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد على بلورة إستراتيجية أمنية عالمية جديدة تسعى من خلالها للحفاظ على مصالحها باعتبار أن المنطقة العربية عامة والخليج خاصة منطقة نفوذ ومصالح بالنسبة لها، فلجأت بذلك إلى استعمال كل الوسائل المتاحة للحفاظ على مصلحتها وقوتها. وتراوحت استعمالاتها للقوة بذلك بين القوة الناعمة والقوة الذكية؛ هذا كله من اجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

الفصل الثاني:

إستراتيجية بوش الإبن وأوباما

دراسة في المنطلقات الفكرية والأهداف

المبحث الأول : إستراتيجية بوش الابن في الخليج العربي

المطلب الأول :الفكر الإستراتيجي لبوش الابن :

لقد بدت الإستراتيجية الأمريكية في عهد بوش الابن متأثرة بشكل كبير بما جاء به مشروع القرن الأمريكي الجديد، حيث ركزت مبادئه على إبقاء تفوق الولايات المتحدة وذلك بمنع إرتفاع أي قوة عظمى منافسة كما على الولايات المتحدة إستغلال الفرصة الفردية في تمتعها بكل عناصر القوة لتجسيد ذلك، وحسب هذا التقرير فإنه على الولايات المتحدة إعادة بناء دفعاتها لتحقيق مهمة حماية الوطن وتأدية واجبات الشرطي لتشكيل بيئة أمنية في المناطق الحرجة والعمل على إحتفاظها بالهيمنة العسكرية لعقود قادمة وذلك بإستغلال الثروة الحاصلة في الشؤون العسكرية وإبقاء التفوق الإستراتيجي النووي.[1]

وقد إتضح التأثر المذكور بهذه المبادئ في برنامج الإدارة الجمهورية لسنة 2000 في الدراسة المنشورة لكنوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي سابقا ووزيرة الخارجية حاليا حيث أكدت على أن مرجعية المصلحة القومية الأمريكية أساس لأي إستراتيجية، كما ركزت على ضرورة بناء قوة عسكرية أمريكية مؤهلة لضمان إستمرار التفوق الأمريكي والحسم مع الأنظمة المارقة والعمل على دعم النمو الإقتصـــــادي والإنفتاح السياسي في العالم، وبناء علاقات قوية مع حلفاء أمريكا [2].

ظلت هذه الإستراتيجية ثابتة حتى جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتشكل نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية أين تعرضت رموزها السياسية والعسكرية والإقتصادية لهجوم عنيف من طرف إرهابيين عن طريق مجموعة من الطائرات، ولقد خلفا هذا الهجوم تدميرا كاملا لمركز التجارة العالمي بالإضافة إلى تدمير الجانب الغربي من البنتاغون مقر وزارة الدفاع الأمريكي وكذا حدوث تفجيـــرات بالقرب من وزارة الخارجية مخلفة ورائها خسائر بشرية ومادية ومعنوية فادحة وحالة من الذعر والرعب بعد إنكسار حالة والثقة والأمن التي كانت سائدة عند الأمريكيين [3]، وقد تسببت هذه الأحداث في إعادة تشكيل السياسات الخارجية للدول الكبرى بما يتضمن ذلك من إعادة تعريف أدوار هاته السياسات ولا سيما منها العسكرية، وترى السياسة الأمريكية أحداث 11 سبتمبر على أنها نقطة إنطلاق من أجل تغيير النظام الدولي، والتغيير المتصور هنا هو تغيير في أنظمة بعض

---

[1] - Toma s donnelly et others, **"Reuilding's America's defance : Strategy, Force and resources for a new centry",** A Repport of project for the new American CENTERUY? Washington, (sebtembre2000), p 05.

[2]- السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص ص 38-39.

[3] - أحمد إبراهيم محمود،**الإرهاب الجديد، الشكل الرئيسي للصراع في الساحة الدولية**، مجلة العلوم السياسية الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 147، جانفي 2002، ص 50.

الدول أو الوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي على النحو الذي يكرس أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي وينشر مبدأ الحرية الذي إتخذته الولايات المتحدة معيارا لسياستها منذ لحظة إنخراطهـــا في شؤون العلاقات الدولية. هذه الرؤية إذا لا تقر سياسة الإحتواء ولا توازنات القوى ولا إستراتيجية الردع كما أنها لا تعتمد على القواعد القانونية التي قامت عليها حركة العلاقات الدولية فبعد أن كانت الولايـــات المتحدة تتزعم طريق الدول الداعية إلى الحفاظ على الوضع القائم. والإعتماد على مفاهيم وسياسات توازنات القوى والإحتواء والردع، أصبح واجبا أن تتحول إلى قوة داعية إلى تغيير النظام الدولي، وصنع التغيير لدى الغير بائتلاف مع الدول الحليفة الجاهزة للتدخل والمؤمنة به، وإلا فيجب أن يتم التغييـــر بالقوة .[1]

هذه الرؤية الجديدة للسياسة الأمريكية، والتي إنبثقت من أحداث 11 سبتمبر مثلت الفرصة الذهبية للمحافظين الجدد الساعين لتطبيق أفكارهم خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، حيث يقول أحد صقور المحافظين الجدد دونالد رامسفيلد : وزير الدفاع السابق في عهد بوش : " إن الحادي عشر من سبتمبر أحدث ذلك النوع من الفرص التي وفرتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم كلما ساهمت تلك الأحداث في إضافة نوع من أنواع المشروعية على عملية الإستقرار بالسياسة العالمية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتكريس نظام القطبية الأحادية الذي ولد فعليا بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، لكنه بقي بسبب إفتقاره للشرعية غير قادرة على الإفصاح الحر عن نفسه حتى تاريخ الحادي عشر من سبتمبر "، ولقد حازت أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أهمية بالغة فبقدر الخصوصية الكبيرة لهذا الهجوم كانت الآثار وردود الأفعال واسعة وكبيرة وفيما يلي سيتم إستعراض إبراز الجوانب التي تعكس هذه الخصوصية :

– غموض العدو ومنفذ العمليات الهجومية فهو ليس دولة ذات سيادة يمكن تحديدها وشن حرب عليها أو تنفيذ ضربات إنتقامية ضدها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بل مجموعة مجهرية منتشرة في العديد من أنحاء العالم ما يجعل القضاء عليها صعب.

– إن هذا الهجوم إستهدف الدولة الأقوى في العالم الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة إقتصاديا وسياسيا مما يعني قدرتها الفائقة على إستقطاب وتحنيد المجتمع الدولي بكل مؤسساته وتعبئة الرأي العام لإتخاذ الإجراءات المناسبة لتصفية المسؤولية عنه.

[1] – مصطفى علوي، **السياسة الخارجية الامريكية وهيكل النظام الدولي**، مجلة العلوم السياسية والإستراتيجية، المجلد 37، العدد 153، جويلية 2003، ص 66.

– إن الهجوم أصاب مواقع حيوية وإستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية ما يعني إنهيار المزاعم الأمريكية الأمنية، ففي الوقت الذي تتحرك فيه أمريكا لبناء درع صاروخي يحميها من أي إعتـــداءات إرهابية فوجئت بإعتداءات حدثت بالداخل الأمريكي وهو ما ضرب أيضا لمصداقية الإستخبارات الأمريكية خاصة وأن الهجوم قد إستغرق وقت من التدريب.[1]

و باختصار يمكن تصنيف النماذج التحليلية التي قدمت الحدث في ثلاث إتجاهات متمايزة :

الإتجـــــــاه الأول : : إعتبر أحداث 11 سبتمبر تكريسا نهائيا لمشهد الهيمنة الأمريكية الأحادية، الذي كان يحتاج إلى خطر خارجي يوفر له الغطاء الإستراتيجي والفاعلية الهجومية. ومن أبرز من ذهب إلى هـــــــذا الرأي رجل الأعمال الأمريكي الأشهر جورج سوروس الذي إعتبر أن الزلزال وفر لإدارة بوش الإبن فرصة تجسيد مشروعها الإمبراطوري للهيمنة ذي الخلفية الإيديولوجية المحافظة القائمة على ثلاثة ركائز أساسية هي : التفوق العسكري الأصولية الدينية وأصولية السوق.[2]

الاتجاه الثاني : فيتمثل في اللجوء إلى براديغم الصراع الحضاري الذي كثر الحديث حوله بعد الأحـــداث فإذا كان الإرهاب عدو زئبقيا لا شكل له ولا موقع، فإن الحضارات كيانات ثقافية متجسدة في أمم ودول وتقاليد قيمية وسلوكية، ومع أن الكثير من المحللين والكتاب لا يذهب إلى حد إختزال الصراع الدائـــر راهنا في صدام الإسلام والحضارة الغربية المعاصرة، إلا أنه من الواضح أن هذه الخلفية حاضرة فـــي الأذهان،حتى ولو سلكت مسارات ضيقة خفية مثل التركيز على بعض البلدان بعينها، وبعض الجموعات والألوان الإيديولوجية والسياسية، ومن ثم صعوبة الفصل بين الإرهاب والمجال الإسلامي في الخطاب الأمريكي الرسمي والأدبيات الغربية.[3]

الاتجاه الثالث : فيرى في الحدث مبشرات نهاية الهيمنة الأمريكية، ومظهرا بارزا لضعف وهشاشة القوة المتحكمة في العالم وبداية أفول هذه القوة، ومن المفارقات أن مصدر هذه التصورات أساسا كتابات بعض المفكرين الأمريكيين المنشقين مثل نعوم شومسكي، إلا أن هذه الصورة مضللة وخاطئة ولا تصمد أمام الحد الأدنى من التحليل الموضوعي المعمق، فمهما كانت نقاط الضعف في النظام الأمريكي، ومهما كانت التناقضات البادية في العلاقات الدولية، فإن المشهد الثابت في النظام العالمي هو تحكم الولايات المتحدة في الرهان الاستراتيجي العالمي

---

[1] – خالد الحروب، **الهجوم على أمريكا التداعيات الداخلية والخارجية**، متوفرة على الموقع الإلكتروني:
Aljoazeera.net/casses-Analysis/14/04/2018.

[2] – فؤاد نمرا، **متغيرات السياسة الأمريكية إزاء العرب**، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، العدد 105، افريل 2002، ص 69.

[3] – جيمس نويز، **الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية– العربية**، سلسلة محاضرات الإمارات 94.

وفي بنية الاقتصاد العالمي الموحد وفي الواقع إن زلزال 11 سبتمبر ولد أزمة نظرية حادة طالت الفكر الإستراتيجي وأنساق التأويل المألوف في العلاقات الدولية.[1]

ومن ذلك الحدث وضعت الولايات المتحدة هدفا معينا وهو مكافحة الإرهاب ومعاقبة الدول التي ترعاه باعتباره الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية، وهذه المرة الأولى، منذ انتهاء الحرب الباردة التي تضع الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها هدفا محددا يكون محور التركيز لسياستها الخارجية، وقد شكل الهجوم ذريعة لإدارة بوش من أجل إعلان حرب مطولة ترمي إلى سحق أي معارضة أو حتى مقاومة ممكنة لنظام معولم تحت سيطرة أمريكية، حيث إكتشف الرئيس بوش الإبن "قاعدة الإرهاب" وجعله مرتكزا لسياسته الخارجية، في وقت تواجه فيه نخب السياسة الخارجية الأمريكية تحديا منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي، بأن تتبنى رؤية جديدة لنظام عالمي وأن تحدد الدور الأمريكي في ذلك النظام في الألفية الجديدة، فكان مبدأ بوش هو الإحتفاظ بالولايات المتحدة في حالة خوف وتأهب موضوعا مركزيا في رسالة حالة الإتحاد التي وجهها في جانفي 2002 " لن أنتظر على الأحداث فيما يدلهم الخطر، ولن أقف متفرجا فيما تقترب التهلكة أكثر فأكثر... إن حربنا على الإرهاب قد بدأت فعلا، ولكنها ما تزال في بدايتها، إن هذه الحملة قد لا تنتهي في زمننا ولكنها يجب أن تشن في زمننا...إننا لا نستطيع أن نتوقف فجأة... إن التاريخ يهيب بالولايات المتحدة وبحلفائها أن تعمل، وإنه لمن مسؤوليتنا أن نحارب حـــــــرب الحرية "[2]، ويظهر التغيير في النظرة إلى إستراتيجية الولايات المتحدة بوضوح في خطابات عدد من أهل القرار في وزارتي الدفاع والخارجية، فقد جاءت إستراتيجية الأمن القومي في سبتمبر 2002 وأعطت تعريفا للأمن القومي الامريكي وربطت بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل مع إمكانية أن تصل الأنظمة المارقة مثل هذه الأسلحة، وبدورها تساعد الإرهابيين للحصول وإستعمال هذه الأسلحة.[3]

[1] – السيد ولد أباه، **مرجع سابق**، ص ص 12-13.

[2] – نصير عاروري، **حملة جورج والكر بوش المناهضة للإرهاب، مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 284، سبتمبر 2002، ص 68.

[3] - David CORRIGHT AND Others? **Toward amore secure America: grounding U.S Policy in Global Realities,** INDIANA: report joint project of the fourth freedom and the joan B.Kroc institute for in ternationale peace studies ,(November 2003), p 3.

المطلب الثاني : الأهداف الإستراتيجية الأمريكية لفترة بوش الإبن :

يوضح الإستراتيجي (برونو كولسون) طبيعة الأهداف الأمريكية حين يقول " بقيت الأهداف الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة ثابتة منذ خمسين عاما وهي : القضاء على الخصوم، الأقوياء منهم أو إضعافهم سواء كانوا من الأصدقاء أم من الأعداء في سبيل المحافظة على التفوق[1]، والحفاظ على الأمن القومـــي.

الأولى : المصلحة الملحة المتعلقة بالبقاء وتشمل الوجود المادي للولايات المتحدة وحلفائها، وضمان أرواح المواطنين ونمط الأداء الاقتصادي، وتأمين المنشئات الأساسية.

الثانية : فهي المصالح المهمة التي لا تؤثر في البقاء المادي للولايات المتحدة، لكنها تؤثر في نمط الرفاهية الأمريكية وطبيعة العالم التي تتأثر الولايات المتحدة به ويشمل ذلك المناطق التي توجد فيها مصالح إقتصادية أمريكية، أو إلتزامات للحلفاء.[2]

الثالثة : هناك المصالح الإنسانية ومصالح أخرى، وهنا قد تتحرك الولايات المتحدة بدافع قيمها مثلا المساعدة في الكوارث الطبيعية أو قضايا حقوق الإنسان أو نشر الديمقراطية.و هناك من يصف الأهداف والمصالح الأمريكية إلى: [3]

1 – المصالح العسكرية والسياسية يمكن أن نطلق عليها المصالح والأهداف الجيوستراتيجية، ويتمثل هذا النوع من الأهداف بالأهمية العسكرية كالشرق الأوسط مثلا.

2 – المصالح الإقتصادية : وهي الحقائق الأساسية في الميدان الاقتصادي للأهداف الأمريكية كالنفط،التجارة، الإستثمارات، الفوائد النقدية.

3 – إسرائيل : بالنسبة للأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، المحافظة على (إسرائيل) على الدول العربية وبذلك يمكن القول أن الولايات المتحدة ذات طموحات إمبراطورية منذ نشأتها وإن حلمها الإمبراطوري إقتـــــرن بالرغبة الدائمة لنشر الفكر الأمريكي وعقائده حتى أصبحت هذه القناعات هي بمثابة الروح التي تبث الحيـــاة في السياسة الأمريكية والشخصيات السياسية منذ سنوات بعيدة. فقد لخص " توماس باين " هذه الروح قائلا : " من مجرد شرارة صغيرة توهج أمريكا اللهب الذي يبدو وكأنه يخمد ودون أن تذوب تعصف بتقدمها من

---

[1] – موسى الزغبي، **الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة: حرب على المنافسين، أعداء وأصدقاء**، مجلة الفكر السياسي، سوريا، العدد 21، 2005.

[2] – خليل إبراهيم السمرائي، **التطور المفاهيم الإستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي**، من كتاب: العرب والقوى العظمى، والعرب والولايات المتحدة الأمريكية، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة 19، بغداد، شباط، 1998، ص 18.

[3] – حسين الحاج علي احمد، **أفغانستان، التحول من الجيوإستراتيجية للجيوثقافي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 276، 2002، ص 17.

بلد إلى آخر، وتخضع البلاد بعمليات صامته "[1]، وإستمرت هذه الثوابت تحكم الأهداف الإستراتيجية الأمريكية فقد تقدمت لجنة مرتبطة بالحزب الجمهوري تضم خبراء مـــن رجال السياسة والإستراتيجية ومعاهد بحثية وأكاديمية حددت خمس مصالح قومية لأمريكا هي كالتالي:

1 – توقع وردع وتخفيض التهديد بهجمات نووية وبايولوجية وكيكيائية ضد أمريكا أو قواتها العسكرية في الخارج.

2 – ضمان تعاون الحلفاء لتأهيل نظام دولي يسمح بأن تنعم أمريكا بالرخاء.

3 – تفادي ظهور قوى معادية أو دول تبعث على القلق على حدود أمريكا.

4 – ضمان إستقرار النظم العالمية الكبرى (تجارة – أسواق مالية ـــ إحتياطي الطاقة).

5 – إقامة علاقات قوية بإتفاق المصالح الوطنية الأمريكية مع الدول التي يمكن أن تصبح خصوما إستراتيجية مثل الصين وروسيا [2]، كما قام (صموئيل هنتنغتون) بتوضيح المصالح الإستراتيجية للولايات المتحـــــــدة وهي :

1 – الحفاظ على الولايات المتحدة كأول قوة عالمية.

2 – الحيلولة دون بروز قوة مهيمنة سياسية وعسكرية في أوروبا وآسيا.

3 – حماية المصالح الأمريكية في (عالم الجنوب) في الخليج العربي وأمريكا الوسطى، وخلاصة ما تقدم يمكن القول أن الإستراتيجية الأمريكية، تمكن في الحفاظ على الأمن القومي الأمريكـــــــي وحماية وسلامة مصالحها الحيوية في الأقاليم المختلفة، وما ينطوي عليه هذه الأهداف من أهداف سياسي وعسكرية وإقتصادية وعسكرية – أمنية إنما تصب في تحقيق مصلحتها القومية العليا ونزوعها نحو الإمبراطورية والهيمنة على العالم كله.[3]

و يمكن تحديد الأهداف الإستراتيجية الأمريكية وفق الآتي :

[1] – برادلي آر تاير، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط– المصالح الإستراتيجية الكبرى بعد 11 أيلول–**، ترجمة عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، ط01، 2004، ص 30.

[2] – سعيد الاوندي، **وفاة الأمم المتحدة أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية**، نهضة مصر لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 155.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 158.

1 – الأهداف السياسية :

تهدف الإستراتيجية الأمريكية على الصعيد السياسي إلى :

أولا : ضمان أمن الولايات المتحدة وسيادتها ووحدتها وسلامة مواطنيها وحرياتهم [1]، إذ دأب مخططوا إستراتيجية الولايات المتحدة على وضع هاجس " التهديد " في الإعتبار الأول على توسيع مجاله ليشمل فـــي مفهومهم مختلف الدول والإئتلافات الدولية التي تشكل هواجسها الامنية خطرا على سلامة الولايات المتحدة وبقائها،[2] وأصبح تعبير الأمن القومي بمثابة الشعار الذي عملت في ظله سياسات الولايات المتحدة لإضفـــاء الشرعية في تصمـــيـــم إستراتيجيتها، ويرجح أنصار العالمية في الإدارة الأمريكية إستخدام شعار الأمن القومي القائم على زيـــــادة التدخل في الشؤون الدولية " لخدمة وضمان أمنهم القومي ومصالحهم الجوهريـــة " [3]، ولأهمية هذا المفهوم لدى صناع القرار الأمريكيون، فإنهم لا يستبعدون إستخدام القوة العسكرية للحفاظ عليه كما أكد " بريجنسكي" ذلك بقوله : " إن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم قوتها المطلقة في الدرجة الأولى لتحصين أمنها الخاص ".[4]

ثانيا : إقامة النظام الدولي الجديد بقيادتها يسمح النظام الدولي الجديد للولايات المتحدة بالسيطرة على العالم وقيادته بما يضمن إستقرار النظام وبقائه، وهذا ما عبر عنه جورج بوش الإبن، في إستراتيجية 2006 إذ قال : " أننا نسعى إلى تشكيل العالم، وليس مجرد أن يشكلنا هو، وأن تؤثر في الأحداث من أجـــــل الأفضل، بل من أن تكون تحت رحمتها ".[5]

ثالثا : تقديم الدعم والحماية للحلفاء والأصدقاء بما يضمن تحيق وضمان مصالحها الحيوية. سعت الولايات المتحدة للتدخل بالترتيبات الإقليمية لضمان تفوق حلفاءها في الشرق الأوسط، حيث إقامة نظام إقليمي في المنطقة تكون إسرائيل أحد عناصره الأساسية ويضمن للدول الكبرى مصالحها [6]، وبهذا الشـــــأن يقول (كولن باول) وزير

---

[1] - Eegene Gholz, Darly G, and hauvey M, **com home, America the strategyof Restraitine in the face of temptation** ibid, p 145.

[2] - لهيب عبد الخالق، **بين إنهارين الإستراتيجية الأمريكية الجيدة**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 16.

[3] – كوثر عباشس الربيعي، **الأمن القومي الأمريكي والصراع العربي –الإسرائيلي في التسعينات (دراسة تحليلية)** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 1999، ص 24.

[4] – زيغنيو بريجنسكي، **الإختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004، ص 09.

[5] – محمد عبد الحليم، **إستراتيجية الأمن القومي الامريكي 2006 بانوراما أمريكية**، 010-04-2018، متحصل عليه من:
http://www.ismonline.net

[6] – عماد يوسف ىرى الصباغ، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط**، تقديم د.وليد عبد الحي، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ط03، 2003، ص 220.

الخارجية الأمريكية السابق في كانون الأول / ديسمبر 2001 بقوله : " إن الولايات المتحدة مهتمة بحشد تحالفات لكنها عندمـــا تجده لا يخدم التعددية في المصالح القومية الأمريكية أو أن مشاركـــة الآخرين لا تحترم مصالحنا القومية بل تحترم الأهداف التي يراها الآخرون، علينا أن نعبر عن ذلك علنا "[1]. ويتضح مما تقدم،أن الولايات المتحدة تقوم بتقديم الدعم والحماية للحلفاء .بما يضمن تحقيق وضمان مصالحها الحيوية بالدرجة الأولى على مختلف أقاليم العالـــم.

رابعا : الحد من ظهور قوى دولية منافسة، فالتنافس يمكن أن يعيق الهيمنة العالمية للولايات المتحدة لذلك فهي لذلك فهي تحول دون قيام أي تجمع إقليمي في مناطق العالم لا يتواق مع توجهاتها للهيمنة، وهذا ما يؤمنه لها النظام الجديد الذي تسيطر عليه والذي يحد من بروز قوة عظمى أخرى في العالم [2]، ونجد أن تيار " المحافظين الجدد " يؤكدون هذا الهدف أي ضرورة الريادة الأمريكية بقولهم " المناسب للولايات المتحدة يجب أن يكون المحافظة على تلك السيادة، قدر المستطاع، أطول مدة ممكنة في المستقبل " [3]، ويسعى(المحافظون الجدد) إلى تأكيد هيمنة الولايات المتحدة بصياغة وتحديد معايير السلوك والتعامل في مجال السياسة العالمية.... " [4] ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد " من وجود قوة عسكرية أمريكية في أي مكان قد قد تتعرض فيه الهيمة الأمريكية إلى التهديد " .[5]

خامسا : الهيمنة على شؤون المجتمع الدولي، تجد الولايات المتحدة أن بقاء سيطرتها على مهام صنـــع السلام وفرضه على المستوى الدولي أهمية كبيرة لخدمة مصالحها، وعلى وفق تعبير نعوم شومسكي : " أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحمل عبئ تطبيق السلوك الحسن في العالم بأسره ". ويمكن القول أن المصالح السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط تتمحور حول مصلحتين سياسيتين بناءا على تقرير بريجنسكي حول تقسيم المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط :

- المصلحة الأولى : حماية أمن إسرائيل.
- المصلحة الثانية : تأمين استقرار منطقة الخليج العربي

---

[1] – عماد فوزي شعيبي، **السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي**، دار كنعان، دمشق، 2003، ص 56.

[2] – عدنان الهياجنة، **الحرب على العراق وتوازن القوى الدولية**، من كتاب: إحلال العراق، الأهداف –النتائج –المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط01، أيار/ مايو 2004، ص 336.

[3] – مجموعة باحثين، المحافظون الجدد ودورهم في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 14، 2005، ص 13.

[4] – **المرجع نفسه**، ص 23.

[5] – نعوم شومسكي، **إعادة الديمقراطية والولايات المتحدة والديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط02، 1998، ص 15.

2 – الأهداف الإقتصادية :

تهدف الإستراتيجية الأمريكية على الصعيد الإقتصادي إلى :

أ – السيطرة على منابع النفط :

إن الدافع الرئيسى وراء الحملة الأمريكية ضد الإرهاب هو السيطرة على النفط، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على أفغانستان ثم العراق وأخيرا إفريقيا، من أجل السيطرة على منابع النفط من مواقعها القديمة الممتدة من الخليج إلى مواقعها الجديدة في بحر قزوين، وحرمان الصين وروسيا من الوصول إلي بترول بحر قزوين، فنجد أن أفغانستان تمثل أهمية إستراتيجية فيما يتعلق بموقعها الجغرافي كطريق لنقل صادرات البترول والغاز الطبيعى من آسيا الوسطى إلى بحر العرب عن طريق خط أنابيب يمر عبر أفغانستان حيث أن نقل بترول بحر قزوين عن طريق روسيا سيمكنها من السيطرة على دول آسيا الوسطى، كما أن نقله عن طريق إيران سيؤدى إلى دعم الموارد الاقتصادية لإيران، وهذا يتعارض مع مصلحة الولايات المتحدة المتعلقة بعزل إيران، كما أن نقله عن طريق الصين له مخاطر سياسية فضلا عن ارتفاع تكلفته الإقتصادية ومن ثم فإن الطريق عبر أفغانستان سيحقق للولايات المتحدة هدفها في السيطرة على منابع النفط.

أما العراق فهو يمتلك ثانى احتياطى نفطى في العالم بعد السعودية، وهو ما يمثل 11 % من إدارة كبرى الشركات النفطية الأمريكية ورجال الحكم في إدارة بوش، فهناك نحو 100 من المسئولين في الإحتياطات العالمية وهذا الرقم قد يكون أكبر من ذلك بسبب توقف التنقيب عن البترول منذ 1980 بالإضافة إلى انخفاض تكلفته الإنتاجية وارتفاع جودته، فضلا عن تشابك العلاقات بين رؤساء مجلس إدارة البيت الأبيض يستثمرون في قطاع الطاقة مما يدفعهم للضغط من أجل حصولهم على نصيب الأسد من البترول العراقى.

ب/ التحكم في أسعار النفط :

هذا الأمر يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من منع دول أوبك خاصة دول الشرق الأوسط من التحكم في تحديد أسعار النفط، كما سيخفف من العبء على الإقتصاد الأمريكى بسبب ما مر به من نتائج أحداث 11 سبتمبر، حيث أن انخفاض سعر برميل البترول سيمكن الولايات المتحدة الأمريكية من خفض مدفوعاتها وهذا كان الدافع الرئيسى وراء إحتلال العراق، حيث أن خفض سعر البرميل بواقع عشرة دولارات سيحقق لها الكثير من المكاسب وينعش إقتصادها الذى أصابه الركود بسبب أحداث 11 سبتمبر.

ج/ التحكم في اقتصاديات الدول المنافسة لها :

إن السيطرة الأمريكية على نفط الخليج العربي ستمكنها من التحكم في المصالح الإقتصادية للقوى الكبرى والتي تعتمد بشكل كبير على الواردات النفطية من منطقة الخليج، وذلك من خلال التحكم في إمدادات النفط التي تستهلكها هذه القوى الكبرى ومنها الصين واليابان وفرنسا، وكذا التحكم في أسعار النفط والعمل على هبوطها في السوق العالمي بما يحقق خسائر فادحة في عائدات البلدان النفطية ومنها روسيا، ولذلك تبذل الولايات المتحدة أقصى جهدها من أجل إقصاء منافسيها عن المناطق المنتجة للبترول أو إستيعابهم ضمن مخططاتها بحيث تكون هي وشركاتها العملاقة الجهة المسيطرة والتي لها النصيب الأكبر من الغنائم.[1]

3- الأهداف الأيديولوجية :

إنغمست الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بالتصدي للمعسكر الإشتراكي بصورة مباشرة أو غير مباشرة وإستخدام حياله إستراتيجيات مختلفة تراوحت بين الرد الحاسم والمرن وبين الردع والإحتواء... كما عمدت لتسخير مختلف المتغيرات الفكرية والعقائدية لذلك و لم تكتف عند نشر الفكر الغربي وفلسفته الإقتصادية والسياسية فحسب، بل حاولت تسخير إيديولوجيات أخرى بما يؤمن خطوط صد للتوسعات السوفيتية وصولا لإحتوائه، وكان الإسلام من بين الأيديولوجيات التي تم توظيفها لإحتواء المد الشيوعي لا سيما في منطقة الشرق الأوسط ذات الأغلبية الإسلامية والتي تشكل إمتداد لما عرف بالمنطقة الرخـــوة للإتحاد السوفيتي السابق،فعمدت إلى دعم توظيف الإسلام كمصد قيمي عقائدي.[2]

إذ عملت الولايات المتحدة على إقامة الأحلاف العسكرية في المنطقة لكبح جماح المد الشيوعي مستثمرين الإسلام كسلاح قيمي ذا فاعلية لهذه الغاية، وإتضحت غاية الولايات المتحدة الأمريكية من تعاملها مع الإسلام إتضاحا جليا في أفغانستان فقد كان دورها في هذا البلد المسلم المحتل دورا جوهريا ومباشرا للخراب في أن معا، وذلك من خلال تشجيع التطوع عن طريق إنشاء شبكة المحاربين الأفغان الذين استمالوا لاحقا مجموعات حربية مختلفة، وتضمن الدعم الذي وفرته الولايات المتحدة (المجاهدين) زرع " قيم حرب دينية" متطرفة مكسوة بالمفردات الإسلامية، ويتذكر الأخصائي في شؤون أسيا الوسطى من مركز (ودرو ويلسون الدولي للعلماء) (

[1] – عدنان الهياجنة، **مرع سابق**، ص 386.

[2] – ياسر الزعاترة، **الظاهرة الإسلامية قبل 11 أيلول وبعده تجارب وتديات وآفاق**، دار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص 114.

سيلغ هاريسون) ما يأتي : " حذرهم من أننا ننفث الروح بهم، وجاء ردهم بأن هؤلاء الأشخاص متطرفون وكلما كانوا عنيفين كلما حاربوا السوفيات بشكل أعنف ".[1]

و ما قامت به الإدارة الأمريكية في عهد (جيمي كارتر) وبتوجيه من (زيبغنيو بريجينسكي) مستشاره للأمن القومي، فرصة إنغماس موسكو في مستنقع الأفغان لتوظيف بعض الدعوات والأموال في إستراتيجية جسورة لتدمير الإتحاد السوفياتي السابق، أطلقت عليه إسم " مشروع الجهاد الإسلامي في أفغانستان " [2]، وكشف (بريجنسكي) تفاصيل هذا المشروع في حديث صريح أجرته معه مجلـــة (لينوفيل أوبزيروف) الفرنسية على النحو الآتي :

1 – الخطوة الأولى: قرار أمريكي بإزعاج السوفيت في جمهورياتهم الإسلامية من قواعد في أفغانستـــــــان.

2 – الخطوة الثانية: تصعيد هذا النشاط وتكثيفه إلى درجة يضطر معها السوفيت إلى التدخل العسكـــــــري.

3 –الخطوة الثالثة: وهي إعلان (الجهاد) بعدما يقع الدخول السوفيتي المأمول والمطلوب.

و بذلك أكدت الجهات الرسمية الأمريكية وحلفائها في أن الإسلام بات عدوها الأول، وإفترضت عداءا وخطرا يهددها سيكون الإسلام مادته وأدواته، وتزداد إحتمالات المخابرات لإعتبارات جيوستراتيجيـــة وقدرات سكانية وأدوات سياسية، فالعالم الإسلامي يطل على المحيطات الرئيسية جميعها، كالمحـــــيـــط الهادي في أقصى الشرق، والمحيط الهندي في الجنوب، والمحيط الأطلسي في الغرب، فضلا عـــن إطلالته على البحار وبحيرات الخليج العربي والبحر المتوسط وخليج البنغال وبحية أورال... وهـــــذه المسطحات المائية الضخمة التي يطل عليه العالم الإسلامي لم توفر له سهولة الحركة وإمكانية إقتصادية هائلة فحسب بل أعطته أهمية إستراتيجية تدور حولها التصورات الإستراتيجية جميعها للسيطرة العالمية.[3]

يحتوي العالم الإسلامي على موارد الطاقة والمواد الأولية ويحتل المرتبة الأولى عالميا، فيرتكز معظم إحتياطي الهيدروكبرون في العالم الإسلامي، إذ أنه يشتمل على (72%) من الإحتياطي العالمي من النفط و(35%) من

[1] –نفيز احمد مصدق، **الحرب على الحرية كيف ولماذا تم الهجوم على امريكا في 11 أيلول / سبتمبر 2001**، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 44.

[2] – عصام نعمان، **أمريكا والمسلمون: مشكلة علاقة من كتاب العرب والعالم بعد أحداث 11 ايلول**، سلسلة كتب المستقبل العربي 23، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 305.

[3] – فهد عبد الرحمان آل ثاني، **العالم الإسلامي، دراسات جيوإستراتيجية جيوبوليتيكية**، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 7.

الإحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، فضلا عن الفحم الحجري والطاقة الكهرومائية واليورانيوم والأخشاب، والمعدن، والمواد الصناعية من أيد عاملة ورؤوس الأموال والأسواق والقوة الشرائية والنقل والمواصلات.... [1]

ما تقدم يشير إلى أن العلم الإسلامي ذا موقع إستراتيجي وإمكانيات متنوعة تجعله قوة مؤثرة في التفاعلات الدولية ولأن الإدارة الأمريكية ترى فيه الخطر الآتي فهي تسعى لإحتوائه ولعل عولمة الدين هي إحدى الوسائل لذلك، وهذا عن طريق نشر العقيدة المسيحية في العالم، وبهذا يفرض الغرب (إمبريالية دينية) على العالم.[2]

و بعد إنتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي، علق دانفورت كويل نائب الرئيس السابق بوش الإبن في كلمة ألقاها أمام خريجي الأكاديمية العسكرية الأمريكية في أيار 1990 إذ قال : " لا يزال العالم مكانا خطرا، لقد أخذتنا الدهشة في هذا القرن المنصرم ببروز الشيوعية والنازية، والأصولية الإسلامية ".[3]

و بالفعل قادت الولايات المتحدة الأمريكية حملتها الشرسة ضد أفغانستان بحجة أنه يأوي الجماعات الإرهابية التي إخترقت حاجز الأمن للولايات المتحدة، لكن إحتلال أفغتنستان ماهو إلا جزء من مخطط إحتواء العالم الإسلامي حسب ما أفادت به صحيفة لوس أنجلس تايمز من أن : " الولايات المتحدة تدعم وراء ستار الإتفاقيات السرية حلقة من قواعد عسكرية كثيرة وجديدة تطوق أفغانستان وتعزز قدرة القوات المسلحة لضرب الأهداف في العالم الإسلامي أجمع... ".[4]

و من الملفت للنظر ليس إفتعال العدو فقد يكون ذلك مبررا لسبب أو لآخر بل شراسة الحرب وقواتها التي شنت ضد أطرافا دولية ما كان بمقدورها فعل شيئ يرتقي للتهديد الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائهـــا. إن الإستراتيجية الأمريكية تجاه العرب والمسلمين هي الأعنف منذ إنتهاء الحرب الباردة مع الكتلة الشيوعية، وأن الإدارة الأمريكية تمول الكثير من وسائل الإعلام ومراكز البحوث، وتدفع عشرات الملايين من الدولارات في دول عربية وإسلامية ليس للتأثير في المجتمعات الإسلامية فحسب بل والتأثير في الإسلام ذاته.[5]

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص 103.

[2] – يوسف القرضاوي، **المسلمون والعولمة**، مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، 2000، ص 74.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 96.

[4] – يفي بريماكوف، **العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص 34.

[5] – مجموعة باحثين، **فصل جديد في العلاقات الأمريكية/العربية**، تعليق ليلى مرسي، ترجمات المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 05، مايو 2005، ص 70.

المطلب الثالث : وسائل الإستراتيجية الأمريكية في فترة بوش الابن:

1/ الوسيلة العسكرية

و يقصد بها توظيف القوة العسكرية سبيلا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، وتعتمد الولايات المتحدة بشكل كبير على الإدارة العسكرية وهو ما جعل سياستها وسلوكها يتسم بطابع عسكري وما يدل على ذلك كثافة اللجوء إلى الإدارة العسكرية وتكرار توظيفها في تنفيذ سياستها [1]، والمتتبع لاستخدامات الولايات المتحدة لقوتها العسكرية مباشرة يلحظ أن شكلين من الاستخدامات تكررت وهما:[2]

الأول : التهديدات باستخدام القوة العسكرية : التهديد باستخدام القوة في إطار نمط الردع أو نمط الإجبار الإرغام وهي استخدامات تهديديه تهدف إلى التأثير في إرادة الخصم في اتجاه منعه من القيام بسلوك معين يرغب في القيام به (الردع)، أو دفعه نحو إشباع سلوك معين لا يرغب في القيام به، وينقسم بدوره إلى :

1 – الردع : يشير مفهوم الردع إلى القدرة على التأثير في الخصم خلال إرغامه على التراجع عن سلوك معين أو إحباط الأهداف التي يتوخاها من ورائه، عن طريق التهديد بإلحاق الخسائر الجسيمة به التي قد تفوق المزايا التي يتوقعها من وراء الإقدام على مثل هذا السلوك، والردع هو محصلة تفاعل عوامل متعددة عسكرية وسياسية وتقنية ودعائية [3]، أو كما ذكر (توماس شيلنج) فالردع هو براعة عدم إستخدام القوة العسكرية.[4]

و يرى إسماعيل صبري مقلد أن العناصر الأساسية في أية إستراتيجية فعالة للردع تتركز في الآتي:[5]

أ – المقدرة على الثأر.

ب – التصميم على إستعمال تلك المقدرة في ظروف ومواقف معينة.

ج – القدرة على إلحاق ضرر بالخصم يفوق في حجمه ومداه أية ميزة يمكن أن يحصل عليها من خـــلال مبادأته بالضربة الأولى.

و ها هو الرئيس السابق (بوش) يصرح في الجامعة الوطنية للدفاع في الأول من آيار / مايو 2001 أنه : " لا يمكن أن يستند الردع بعد اليوم إلى التهديد بالرد الإنتقامي النووي " ودعا إلى إيجاد مفاهيم جديدة للردع

---

[1] – محمد السيد سالم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط01، 1989، ص 101.

[2] – محمد عبد السلام، **إحتمالات ومحاذير استخدام السلاح النووي في الشرق الأوسط**، من كتاب الخيار النووي في الشرق الأوسط، أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 274.

[3] – إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسية الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية**، مؤسسة البحاث العربية، بيروت، 1985، ص 181.

[4] – إسماعيل صبري مقلد، **نظريا ت السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة**، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1987، ص 326.

[5] – **المرجع نفسه**، ص 327.

تعتمد القوات الهجومية والدفاعية " [1]، إذ تساعد هذه المفاهيم الجديدة للردع في تأمين إستراتيجية شاملة لمحاربة إنتشار أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا إنتاج الصواريخ العابرة للقارات ويؤكد أيضا وزير الدفاع السابق (ونالد رامسفيلد) ذلك بقوله : " أن الهشاشة ليست إستراتيجية جيدة، لقد عمل الردع جيدا خلال الحرب الباردة ولكن في الوضع الجديد إذ يأتي التهديد من أسلحة الدمار الشامل قد تملكها دول مارقة ومشاغبة فإن هذا الردع يصبح عديم الفائدة والضعف نفسه يشكل دافع لإنتشار أسلحة الدمار الشامل "[2]. وفي ظل عدم إمكانية التنبؤ بالتحديات الأمنية في ظل بيئة متغيرة تتسم بعدم اليقين في القرن الحادي والعشرين، وهناك تأكيد على التغير المستمر في البيئة الإستراتيجية والحاجة للموالمة مع تلك التغيرات من خلال تأسيس عقائد الدفاع على أوضاع التغير وليس الثبات، وفي ظل عصر المفاجأة وعدم اليقين بخلاف أوضاع الحرب الباردة، وتتمثل عناوين هذه التغيرات في البيئة الإستراتيجية، كما تدركها وزارة الدفاع، في التحول من القدرة على الردع إستنادا إلى قاعدة (مقاس واحد يناسب الجميع) إلى قاعدة الردع المفصل على مقاس القوى (المارقة)، وشبكات (الإرهاب) والقوى القريبة من المنافسة.[3]

2 – الإجبار (الإكراه) :

يعرف (بول هارث وبروس راسيت) الإكراه بأنه: " محاولة من صانعي القرار في دولة ما لإجبار صانعي القرار في دولة أخرى على التجاوب مع مطالب الدولة الأولى بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المطالب المتعلقة بإجراء تم إتخاذه عن طريق إستخدام التهديد أو تطبيق العقوبات"، وتتخذ الولايات المتحدة من الإكراه سبيلا لها تجاه عدد من الدول كإيران وكوريا الشمالية... ويتحقق الإكراه عبر قنوات عدة كتصريحات المسؤولين الأمريكيين أو سفرائها حول العالم والتقارير والوثائق، فمثلا نرى الولايات المتحدة الأمريكية (تنصح) إيران بخصوص مساعيها النووية وعن طريق سفيرها، إذ أكد السفير الأسبق (غريغوري شولاي) الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن: " هدفنا هو التوصل إلى حل دبلوماسي، حل يتخلى بموجبه قادة إيران عن مساعيهم للحصول على أسلحة نووية وإتخاذ خطوات جادة لطمأنة العالم بأن برنامجهم النووي هو للأغراض السلمية... فالخيار السلبي هو أن يتمسك زعماء

[1] – كيري .أم. ياكارتشيز، **شبكة الصواريخ الدفاعية والمناهج الجديدة للردع**، مجلة أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، وزارة الخارجية الأمريكية، المجلد 7، العدد2، تموز / يوليو 2002، ص 11.

[2] – غسان العزي، **المشهد الإستراتيجي بعد 11 أيلول 2001**، مجلة الدفاع الوطني البنائية، العدد 39، بيروت، 2002، ص 215.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 217.

إيران بتوجههم الحالي، وغض الطرف عن المخاوف الدولية والتعهدات الدولية وفي حال إتخذت إيران هذا الخيار، فإن هذه الجمهورية الإسلامية ستتكبد خسائر كبيرة وتضيع فرصا ثمينة".[1]

الثاني : الإستخدام الفعلي للقوة العسكرية : يرتبط هذا الشكل بالاستخدام القتالي لها في إطار نمط الدفاع أو نمط الهجوم ضد قوات أو قدرات الخصم بهدف إحداث آثار تدميرية مباشرة بها، ترتبط بغرض العمليات العسكرية، وينقسم إلى :

1 – الحرب :

تعرف الحرب بأنها : "قتال مسلح بين الدول تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية أو قانونية أو إقتصادية "[2] و هي حالة إستثنائية في حساب العديد من الدول بإستثناء البعض ولذلك بإختلاف إدراكها لمفهوم الحرب فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية التي إستبدلت قاعدة (كلاوزفيتز) الشهيرة : " الحرب إمتداد للسياسة وإن بوسائل أخرى " بقاعدة أخرى هي " السياسة إمتداد للحرب بوسائل أخرى "[3]، فأصبحت الحرب ميزة السياسة الأمريكية لحقبة طويلة من تاريخها دون أن تتخللها معارك، وتتصدر سلم وسائل الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها الدولية وهذا ما يؤكده (هنري كيسنجر) بقوله : " إن أمريكا عندما تجد نفسها مطوقة إقتصاديا فإنها ستستخدم القوة بلا تردد ومهما كانت النتائج ".[4]

و جاءت أحداث 11 أيلول 2001 لتؤكد أن الإستراتيجية الأمريكية تعتمد بشكل أساس على الوسيلة العسكرية لتحقيق أهدافها، إذ إعتمدت مبدأ (الحرب على الإرهاب) و(الحرب الوقائية) كغاية ووسيلة تلوح بهما قبل أية وسيلة أخرى [5]، فالولايات المتحدة ترى أسلوب الهجوم هو الأمثل للقضاء على التهديدات الإرهابية والتخلص منها وإذا تمكنت من ضرب التنظيمات الإرهابية والقضاء عليها تماما فإن ذلك سيمنع إنتشارها إلى الدول الأخرى[6]. أي أنها لم تجهد نفسها مثلا، أو تحت المجتمع الدولي لمعرفة الأسباب الحقيقية للإرهاب وإحتوائه علما أن فكرة الإحتواء بأشكالها المختلفة هي فكرة أمريكية في التفكير والتطبيق بإمتياز.

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص 219.

[2] – سهيل حسن الفتلاوي، **الإرهاب والإرهاب الدولي، دراسة في القانون العام الدولي**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص 65.

[3] – عماد فوزي شعيبي، **السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد والمحافظون الجدد من التدخل الإنتقائي إلى التدخل الإستباقي**، دار كنعان، دمشق، 2003، ص 113.

[4] – سهيل حسن الفتلاوي، **مرجع سابق، ص 67**.

[5] – توماس كارثيز، **دعم الديمقراطية ومحاربة الإرهاب**، ترجمة سميرة إبراهيم، دراسة دولية، مركز الدراسات الدولية، 2002، ص 141.

[6] – مصطفى علوي، **السياسة الخارجية الامريكية وهيكل النظام الدولي**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، يوليو، 2003، العدد 153، ص 67.

أما فيمـــا يخص (الحرب الوقائية) فوجدت الولايات المتحدة أن هذه الحرب تمنع العدو من نقل تهديده إليها، فهي تريـــــد القضاء على العدو قبل أن يهددها وترى أيضا في أسلوب (الحرب الوقائية) إنه هو الذي يعيد إستراتيجية الردع [1]، ومما جاء في (إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة) التي صدرت في آذار / مارس 2006 تؤكد أن : " الولايات المتحدة في حرب وهذه إستراتيجية أمن قومي في وقت الحرب... في حال الضرورة وبناء علـــى المبادئ الراسخة في الدفاع عن الذات فإننا لا نستبعد إمكانية اللجوء إلى إستعمال القوة قبل تعرضنا للهجـــــــوم حتى لو كانت هناك شكوك حول مكان وزمان الهجوم علينا... وإنه عندما تكون العواقب المحتملة لهجمـــات بأسلحة الدمار الشامل علينا مدمرة لا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي إلى أن تصبح المخاطر جدية "، وعليه فإن القول بأن الحرب فكرة أساسية في الإستراتيجية الأمريكية هو وصف دقيق للواقع .

2 – التدخل العسكري :

يعد التدخل العسكري من الوسائل المهمة التي تعتمد عليه الولايات المتحدة في تنفيذ إستراتيجيتها، على الرغـــــم من أن التدخل في شؤون الدول الأخرى مبدأ محظور في العلاقات الدولية إلا أن الولايات المتحدة أصبحـــــت توظفه كوسيلة لتنفيذ إستراتيجيتها بصورة مستمرة [2]، فيبين (توماس فايس) مثلا أن التدخل الإنساني علـــى الرغم من أنه قد يكون غير مثمر لمهمات نشر الديمقراطية وبناء السلام، فإن إستبعاده من شأنه أن يجعـــل الأمم المتحدة عاجزة عن العمل وتفقد مصداقيتها، ويحكم عليه بالمصير نفسه الذي آلت إليه عصبة الأمم [3]، وكذلك يحاول (توم فارر) تبرير التدخل العسكري فيصفه : " رد ضروري على التوترات الدينية والعرقية " وعلى الطريق نفسه (فرناند وثيوس) يؤكد أن المجتمع الدولي يجب ألا يتأثر بحجج الذين يسعون مقاومة إستخدام القوة على أساس انها تخالف معايير المساواة في السيادة، أو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول [4]، وكان التدخل العسكري سلوكا امريكيا لا سيما في إبان الحرب الباردة، إلا أن التدخل (لأسباب إنسانية) أصبح نمط شائع في السلوك السياسي للقطب الأحادي الجانب ليس فقط على نمط وضع السياسات الدولية، وإنما على صنع القرار السياسي الأممي، وأصبح منطق القوة المنطق السائد في العلاقات الدولية كذلك التدخل في الشؤون الداخلية

---

[1] – طارق محمود شكري، **الضربة الاستباقية والضربة الوقائية، مصطلحات عسكرية تغزو المفاهيم السياسية**، مجلة بيت الحكمة، العدد 34، بغداد، أيلول 2003، ص 72.

[2] – منصور العادلي، **القانون الدولي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 127، 2001، ص 110.

[3] – آن أورفورد، **البؤر الساخنة، التدخلات الاقتصادية والعسكرية والدولية بعد الحرب الباردة**، ترجمة عثمان الجبالي، صياغة ومعالجة، ناجي السمرائي، تقديم عبد الجبار محسن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2001، ص 31.

[4] – **المرجع نفسه**، ص ص 34-35.

للدول الأخرى [1]، ففي عام 1993 أعلنت وزارة الدفاع الأمريكيـــــة أن إستراتيجيتها العسكرية الجديدة في التدخل الخارجي تقوم على عنصرين : المصلحة والقدرة، فلا تدخل عسكري أمريكي إلا إذا كانت هناك مصلحة حيوية أمريكية أما في المناطق الأخرى التي لا توجد مصلحة حيوية فيهـــا لا تتدخل مهما كانت الأحداث مأساوية كما حصل في رواندا ، فضلا عن وجود المصلحة الحيويـــــــة إن التدخل العسكري الأمريكي يتطلب توافر القدرة على التدخل وهي : [2]

أ – إقناع الرأي العام الأمريكي بضرورة التدخل.

ب – إقناع الكونغرس بأن التدخل العسكري هو الخيار الوحيد المتبقي لمواجهة أزمة ما.

ج – توفير المستلزمات المادية للتدخل، وفي مقدمتها التمويل.

د – ضمان إيجابية رد فعل العنصر البشري في القوات المسلحة الأمريكية، إذ هناك مشكلة حقيقية في الولايات المتحدة أساسها إنحطاط المعنويات وعدم إستعداد الجندي الأمريكي للموت في الخارج.

و بعد أحداث 11 أيلول 2001 وسعت الولايات المتحدة من التدخل العسكري على صعيد المفهوم والمبررات والتطبيقات، فعلى صعيد المفهوم فقد أقحم أكثر من ذي قبل الدوافع الإنسانية لدرجة تحاول إظهار تدخلهـــا حاجة دولية أكثر من حاجة أمريكية كما يقول كولن باول " إن حاجة العالم للديمقراطية ونبذ الإرهاب يدعونا لأن نكون خارج حدودنا الوطنية "، أما على صعيد المبررات والتطبيقات، فلم تقف الولايات المتحدة عند أسبابها الذاتية وشرعيتها الخاصة أي تدخل لها بالحاجة الإنسانية بل عمدت لتوظيف مؤسسات النظام الدولي لا سيما مجلس الأمن لإضفاء الشرعية على سلوكها التدخلي المنفرد بل أنها تحاول توجيه عمل الأمم المتحـــــدة بل أحيانا مصادرة بعض صلاحياته وإنما أعطى دافعا لممارسة الإرهاب.[3]

[1] – هنري كسنجر، **هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرون**، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 11.

[2] – صلاح المختار، **الإحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقة، دراسة نقدية للسياسة الأمريكية تجاه العراق**، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، دار الحرية، بغداد، 1995، ص ص 129-130.

[3] – يفيجي بريماكوف، **العالم بعد أحداث 11 سبتمبر وغزو العراق**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص 120.

المبحث الثاني : إستراتيجية أوباما في الخليج العربي

المطلب الأول :الفكر الإستراتيجي لأوباما

إن الملامح العامة للإستراتيجية الأمريكية في عهد الديمقراطيين، تختلف إلى حد كبير عنها في عهد الجمهوريين، ويتجلى ذلك في إعادة رسم الدور الأمريكي في العالم، وتراجع النزعة الفردية لصالح العمل الجماعي، ومراجعة ميزانيات التسلح مع مراعاة متطلبات الأمن الوطني، التركيز على الإرهاب الداخلي وعدم إستشارة أعداء العالم العربي والإسلامي، تشجيع الديمقراطية مادام يتماشى والمصالح الأمريكية، العمل على كسب المزيد من الحلفاء، وهي نظرة واقعية لدرجة كبيرة وهنا ربما تغيب مفاهيم الحرب الإستباقية وإستراتيجية الصدمة والرعب ولو مؤقتا من القاموس السياسي الأمريكي .[1]

لقد شكل التغير في الشعار الإنتخابي لأوباما القوة التي أدت إلى الفوز في الإنتخابات الرئاسية، فقد تحدث أوباما عن رؤية جديدة للقيادة الأمريكية خاصة وأن وصوله تزامن مع تدهور صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، ناهيك عن المشاكل الإقتصادية التي تتخبط فيها فقال : " إني مازلت أرفض فكرة أن زمن أمريكا قد مضى، ومازلت أعتقد أنها مازالت الأمل الأخير والأفضل على الأرض لكن على مدار الأعوام الستة الماضية ظل منصب القائد العام الحر شاغرا، وحان الوقت للعب هذا الدور مرة أخرى، وأعتقد أن أهم مهام أي حماية الشعب الأمريكي، وأنا شخصيا مقتنع بأن آداء تلك المهمة بفاعلية في القرن الحادي والعشرون يتطلب رؤية جديدة للقيادة الأمريكية وفكرا جديدا لأمننا القومي.[2]

و من الملاحظ أن الأجندة السياسية لأوباما قوامها الخطوط العريضة لبرنامجه الإنتخابي وخطاباته الرئيسية كخطاب التنصيب وخطاب تركيا في أفريل 2009 ومجموعة الإجراءات المتخذة إبان توليه مقاليد الحكم، وقد كانت الأولوية في بداية الولاية الرئاسية لأوباما هي معالجة القضايا الداخلية التي تتصدرها مواجهة إنعكاسات الأزمة الإقتصادية العالمية وصعوبات الطاقة والرعاية الصحية ومشاكل الفقر والبطالة، فأصر على تمرير قوانين تمثلت في دعم الإنعاش الإقتصادي وقانون إصلاح نظام الرعاية الصحية،[3] وهذا قبل التفرغ إلى الملفات الدولية التي تشمل ملف سحب الجنود الأمريكيين من العراق والملفات الأفغانية، الباكستانية والإيرانية، وتسعى الأجندة

---

[1] – نورالدين حشود، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990–2012**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، 2013، ص ص392-394.

[2] – أنظر مقال: **السياسة الخارجية الأمريكية لباراك أوباما**، متوفرة على الموقع الإلكتروني:

http///digital.ahram.org.eg/articles.esxpx

[3] – فريد بلعيد، **إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية –الإسرائيلية 2008–2012**، رسالة ماجستار، كلية الحقوق، جامعة ميلود معمري، 2012، ص 83.

السياسية لأوباما على الصعيد الدولي إلى تحسين صورة واشنطن العالم بأحداث تغييرات جوهرية في مجال السياسة الخارجية ويتصدر الملف العراقي أولويات على المستوى الدولي لأسبـــــاب رمزية وشخصية وحتى إقتصادية، فأوباما عارض الحرب قبل الهجوم على العراق في 2002 ولم يتغير موقفه إبان الحملة الإنتخابية حيث وعد بالإنسحاب التدريجي من العراق في غضون 16 شهر وعدم الإحتفاظ بقواعد عسكرية دائمة في الأراضي العراقية مع تدعيم المجال المؤسساتي بتشكيل حكومة وصياغة دستور، وإرساء الإستقرار [1]، وقد أكد الرئيس باراك أوباما على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صديقة لكل بلد يسعى من أجل تعزيز الحرية والصداقة، مشيرا إلى أن أمريكا لن ترضخ لمن أسماهم بالإرهابيين، فهي " هدفها الأساسي هو تحسين صورتها في العالم وحل النزاعات بين الدول على أساس الحوار الدولي وسعيها إلى طريق جيد قائم

على المصالح المتبادلة والإحترام "، أيضا رفض أوباما نهج بوش القائم على شن الحروب ضد الدول التي تسميها واشنطن الدول المارقة، حيث أكد في خطابه " أن سياسة أمريكا الخارجية إتجاه العالم يجب أن تقوم على الموائمة القائمة على إبراز التعاون مع الأمم الأخرى فهو بذلك إتخذ موقفا رافضا إتجاه الآراء التي تقول أنه ليس أمام أمريكا في سياستها الخارجية إلى أن تختار الحرب أو الإنعزالية .[2]

إن تحليل التوجهات الجديدة للرئيس باراك أوباما يستند إلى المقاربات الأكاديمية الرافضة لسيطرة المحافظين الجديد وعلى رأسها مشروع إصلاح الأمن القومي في 2008 وهو بمثابة مراجعة محورية لإستراتيجية وهيكلة الأمن القومي الأمريكي، بالإضافة إلى الوثائق الإستراتيجية والتقارير الرسمية والتي أهمها وثيقة المراجعة الدفاعية في فيفري 2010 والتي تمثل جميعها الإطار النظري للتفكير الإستراتيجي الأمريكي في عهد أوباما.

وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2010 :

تم الإعلان عن وثيقة الأمن القومي في 27 مارس عام 2010 وهي الأولى في عهد الرئيس باراك أوباما والثانية عشر منذ أن بدأت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بإعدادها بموجب قانون : لعام 1986 والتي ترسم الخطوط الرئيسية للتفاعل الأمريكي مع Goldwater Nichols Act الأحداث والتهديدات الخارجية [3]، وأهم مايميز إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنها قدمت ولأول مرة

[1] – **المرجع نفسه**، ص 84.

[2] – منيرة بودردارين، **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية (دراسة حالة الولايات المتحدة)**، رسالة ماجستار، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسطينة، 2009ـــ ص 188.

[3] – مركز الجزيرة للدراسات، **واقعية كما يراها أوباما لتجديد الزعامة الأمريكية**، متوفر على موقع الجزيرة:
www.aljazeera.net/ND/exeres/1931d642-58f6-40f-857D.

مقترب ينحو بالولايات المتحدة الأمريكية من قوة عظمى في صراع على القطبية إلى قوة فريدة ومسؤولية عن العالم جماعي وكوكب واحد. كما أنها أول إستراتيجية أمن قومي تعترف بتعقد التحديات التي سوف تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في القرن 21.

بالإضافة إلى جانب هذا فإنها من بين أهم المصادر المعتمدة في تحليل العقيـــدة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث إعتمدت عليها العديد من مراكز الدراسات ومخازن التفكير وكانت محل عناية العديد من الخبراء الإستراتيجيين المختصين حيث تحمل مبادئ وأهداف وسياســـــــات الولايات المتحدة الأمريكية المراد إنتهاجها على المستوى العمل الداخلي أو في إطار السياسة الدولية.

جاء تقديم الرئيس أوباما في ثلاثة صفحات، حيث أكد على أنه من حين إلى أخر يشهد تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية لحظات تحول، حيث أن هذه اللحظة يميزها تهديدات للعولمة ومخاطر الإرهاب الدولي والتكنولوجيات القاتلة والاقتصاد المضطرب والتغيرات المناخية، حيث أن العشرية الأخيرة عرفت إنخراط الولايات المتحدة الأمريكية في أعمال عسكرية خارجية كالحرب الملتهبة في العراق وأعادت تهيئة القوات المنتشرة في أفغانستان من أجل قتال القاعدة، وإضافة إلى ذلك إزدياد التهديدات من فواعل غير دولية، كل هذا يدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة إستراتيجية جديدة للأمن القومي تختلف عن ما هو معلن عنه عام 2002 و2006 [1].

يعترف الرئيس أوباما بأن إعادة بعث القوة والنفوذ الأمريكي الخارجي يقتضي إعادة إرساء خطوات بناء داخلية تقوم على إعادة بعث النمو في الإقتصاد الأمريكي والتقليل من عجز الموازنة، والعمل على إرساء قواعد علمية جديدة في زمن أصبح التعليم عبارة عن رأس مال، كما ينبغي أن تتطور سياسات الطاقات النفطية ومحاولة الإستغناء عن النفط الخارجي، أضف إلى ذلك الإستمرار في عملية تطوير البحوث التي تفتح المجال لمزيد من الاكتشافات العلمية والتكنولوجيا، ومن ثمة هناك دلالات بالغة الأهمية على رغبة الرئيس أوباما في بناء عقيدة إستراتيجية تقوم على تغليب المفاوضات والحكمة ومحاولة فهم الشعوب كما هي وفقا لمنطقها وليس كما يراه ويريده الأمريكان.

أما من حيث المحاور الأخرى للإستراتيجية فقد جاءت على النحو التالي :

[1] – عبد الكريم باسماعيل، **الإستراتيجية الأمريكية نحو العراق وإيران في عهد إدارة الرئيس باراك اوباما**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائ\ر 03، 2015-2016، ص 43.

المحور الأول : بعنوان نظرة عامة عن إستراتيجية الأمن القومي، حيث حاولت توصيف مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتحديات الكثيرة والمعقدة التي يواجهها الأمن القومي الأمريكي كالحروب التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية ضد القاعدة في أفغانستان والعراق، حيث يعترف التقرير أن هذه الحروب هي في الأصل حروب من أجل الإيديولوجيا، أضف إلى ذلك الأزمات التي يعاني منها الإقتصاد الأمريكي خاصة الإقتصاد العالمي بصفة عامة كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تواصل العمل مع حلفائها في مختلف أنحاء العالم من أجل دعم المؤسسات الدولية ومنع إنتشار مختلف أسلحة الدمار الشامل، ومن ثمة تركز إستراتيجية الأمن القومي على كيفية تجديد وبعث القيادة الأمريكية للعالم على نحو متطور وفعال يحمي المصالح في القرن 21 حيث يقتضي في المقام الأول إعادة بعث الزعامة الأمريكية إبتداء من إعادة ترتيب الوضع الداخلي، ويعتبر التقرير أن القضاء على أسلحة الدمار الشامل من بين أهم الأولويات التي يجب تدعيمها.

المحور الثاني : يتعرض لمعالم إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي حيث تم تحديد المصالح الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي :

- تأمين الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها وحلفائها وشركائها.[1]
- دفع وتقوية الإقتصاد الأمريكي في إطار إقتصاد دولي مفتوح حيث يوفر الفرص والإزدهار.
- إحترام القيم العالمية في داخل أمريكا وحول العالم.
- دعم نظام عالمي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية يوفر السلام والأمن والفرص والتعاون من أجل مواجهة التحديات.

حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية في على بلورة تحول مهم في إستراتيجيتها كإنهاء حرب العراق والبحث عن النجاح في أفغانستان، كما تم تحريك الإقتصاد نحو الأحسن وتم تجاوز الأزمة الإقتصادية كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على بناء مؤسسات قوية تدعم القيادة الأمريكية.

أما المحور الثالث تطرق إلى متابعة وكيفية تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحدد في العناصر التالية :

1 – الأمن : ويقوم عنصر الأمن على النقاط التالية :

- تعزيز الأمن والمرونة داخل الوطن.[2]

[1] – **المرجع نفسه**، ص 44.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 45.

- تعطيل وتفكيك وهزيمة القاعدة وفروعها المتطرفة العنيفة في أفغانستان وباكستان وحول العالم.
- وقف إنتشار الأسلحة النووية والبيولوجية وتأمين المواد النووية .
- دعم السلام والأمن وإتاحة الفرص في الشرق الأوسط الكبير.
- تأمين الفضاء الإلكتروني.

2 – الرخاء : يدخل ضمن مبدأ الرخاء العناصر التالية:

- تعزيز التعليم والرأس مال البشري.
- تعزيز العلوم والتكنولوجيا والإبتكار.
- تحقيق نمو متوازن ومستدام.
- تسريع التطور المستدام.
- ترشيد إنفاق أموال الضرائب.[1]

3 – القيم : يتحدد عنصر القيم في العناصر التالية:

- تعزيز قوة النموذج الأمريكي في العالم.
- ترقية حقوق الإنسان والديمقراطية في الخارج.
- تعزيز كرامة المواطن بواسطة تلبية حاجياته السياسة خاصة الصحة والغذاء.

4 – النظام الدولي : أما هذا العنصر فيتحدد وفق العناصر التالية:

- إنشاء أحلاف قوية.
- بناء مؤسسات وآليات التعاون مع الدول المؤثرة.
- الحفاظ على تعاون واسع لمواجهة التحديات العالمي.

حيث تبدو هذه العناصر كأنها مستويات بناء داخلي تؤدي في الأخير إلى زيادة القوة الأمريكية التي بدأت تتداعى بفضل كثرة التحديات ومفاعيل الأزمة الاقتصادية، وظهور المنافسة العالمية، التي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة على الحد منها وتدميرها، كما تبدو الولايات المتحدة جادة في العمل في إطار عمليات تحالف وشراكة وتعاون كبديل للعمل الإنفرادي الذي كان سمة الإدارة الجمهورية السابقة"[2] ولقد إنقسم المحللون الإستراتيجيون لهذه الوثيقة إلى فريقين:

[1] – **المرجع نفسه**، ص 46.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 47.

الفريق الأول : يعتقد أن هناك إستمرارية في الفكر الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بين إدارتي بوش الإبن وباراك أوباما، حيث جاءت حجة هذا الفريق بأن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الزعامة وقيادة العالم في القرن الواحد والعشرين لم تتغير بل أكدت عليها إستراتيجية الأمن القومي، حيث ان الولايات المتحدة تحتفظ بحقها في العمل الإنفرادي الخارجي ولا تستبعد القيام بتدخلات جراحية إستباقية، ضد بعض الدول كإيران وكوريا الشمالية، ويعتقد هؤلاء أن إستراتيجية 2010 ما هي إلا تكرار لإستراتيجية بوش، بل هي في حقيقة الأمر إستمرارا لها وفي الأخير يقر دعاة هذا الإتجاه أن هناك إختلافات قليلة في الجوهر بين إستراتيجية أوباما 2010 وإستراتيجيتي بوش لعامي 2002 و2006 .[1]

أما **الفريق الثاني** يرى أن ثمة تحول مهما وإختلافا جوهريا بين إستراتيجيتي بوش وأوباما، من منطلق أنها تركز على السياسة الداخلية كأولوية وأسبقية على السياسة الخارجية، وأنها ترمي إلى تحقيق المزيد من الرفاه الإقتصادي والإجتماعي وإشراك الحلفاء الدوليين في شأن الوصول إلى الغايات في السياسة

الخارجية حيث يبقى العمل الإنفرادي طابعا إستثنائيا ومقصدا تحت الضرورة وليس ركيزة أساسية في تطبيق السلوك الخارجي.

يقر هذا الفريق أن البيئة الإستراتيجية التي أقرتها الإستراتيجية لا تنطوي على الإرهاب فقط كمهدد للأمن القومي الأمريكي كما أكدت على ذلك إستراتيجية 2006، ولكن هناك مجموعة من التحديات المركبة التي ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية مواجهتها من أجل الحفاظ على الأولوية العالمية التي باتت مهددة في القرن 21 حيث نجد قضايا التغير المناخي والأوبئة وكيفية تأمين المجال الإفتراضي كلها موضوعات لم تجد لها أهمية بالغة في إستراتيجية 2006، ومن ثمة يتضح أن مفهوم العالمية والشمولية في توصيف تحديات الأمن القومي إذا تعطي الأولوية للأبعاد غير عسكرية للأمن كالإهتمام بـــ : الدبلوماسية، العلم والتكنولوجيا والطاقة والبيئة، وغزو الفضاء، والتغيير المناخي، والقيم العالمية، وهو ما يمثل حتما مزيدا من الإنفتاح والشراكة مع العالم .[2]

يمكن إيجاز معالم التحول في إستراتيجية الأمن القومي 2010 على النحو التالي :

1 – التحول من الإيديولوجيا إلى القانون والمؤسسة : من المعلوم أن الحرب المعلنة ضد الإرهاب من الرئيس بوش الإبن جعلت الكثيرين يصفونها بالحرب ضد الإسلام، وهو ما أعلنه بوش نفسه بأن هذه الحرب هي حرب

[1] – معتز سلامة، **الأمن القومي الأمريكي، كراسات إستراتيجية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2009-2010، ص 36.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 37.

صليبية قبل أن يتراجع عن هذا القول بكونه كان يطلب مباركة البابا، وتقر الإستراتيجية الجديدة التحول عن عقيدة من ليس معنا فهو ضدنا، ومن سياسة العمل الإنفرادي وإهمال دور المؤسسات الدولية. لقد أعطى الرئيس أوباما في تصوره لمستقبل الأمن القومي الأمريكي دورا مهما لبناء تحالفات جديدة لعمل مع الشركاء الدوليين في مختلف قارات العالم من أجل حكم القانون، فقد جاء التقرير مليئا بمصطلحات مثل النظام "العالمي" النظام الدولي" "حكم القانون" و" حقوق الإنسان " "المؤسسات الدولية" وهو ما يعطي إنطباعا بالتغيير من أولوية وأسبقية العمل الإنفرادي إلى أهمية العمل في إطار المؤسسات الدولية.

2 – التحول من العسكرة إلى المدنية : لقد سادت مفاهيم عسكرة السياسية الخارجية في إستراتيجيتي 2002 و2006 وذلك بإطلاق التهديدات بالتدخل الإستباقي للقضاء على أشكال التهديدات المختلفة في ظل أبعاد الأطر غير العسكرية من معادلة الأمن القومي، ركزت إستراتيجية أوباما على بناء الأمن الداخلي وجعله منطلقا للولوج إلى القيادة العالمية وهذا يتزامن مع جهود الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد الحلول للتحديات العالمية كمنع الصراعات والحفاظ على السلام، وتشجيع النمو الإقتصادي ومساعدة الدول الفاشلة والقضاء على الفقر ومكافحة التغير المناخي والأوبئة العالمية، وزيادة دمقرطة الأنظمة ومؤسسات الحكم الراشد.

3 – التحول من التجزئية إلى التكامل: تعتمد هذه الإستراتيجية على الإطار الشمولي للأمن القومي وكذا تصنيفه في إطار الأمن العالمي، وتتأكد كذلك على الأبعاد الإنسانية في الأمن كالبيئة والطاقة وأمن الفضاء الإلكتروني والتغير المناخي ومواجهة الأوبئة كونها تدخل جميعا في تحديد مضامين الأمن القومي الأمريكي وليس الأمن بالمفهوم الصلب فقط .[1]

من خلال ما سبق طرحه يمكن إجمال مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما على تحقيق الأهداف والمصالح القومية التالية :

1 – إعادة بناء القوة الإقتصادية، والعمل على دفع النمو المتوازن والتنمية المستدامة التي يقوم عليها الرخاء والإستقرار العالمي، ومنع أي دولة من منافستها على الصعيد المالي وذلك عبر إتباع نظام جديد للأمن في الشرق الأوسط يعتمد على أدوات من داخل المنطقة يسندها الوجود العسكري الكثيف ووضع ترتيبات إقليمية تلعب فيها إسرائيل وتركيا دورهما إلى جانب بعض البلدان العربية كالأردن ومصر والسعودية وأن تكون إقتصاديات الإقليم تعمل على أساس إقتصاد السوق.

[1] – عبد الكريم باسماعيل، **مرجع سابق**، ص 52.

2 – التصدي لأية تهديدات إقليمية توجه للمصالح الأمريكية أو تهديد إستقرار وأمن الدول التي تدخل ضمن هذه المصالح وذلك بإستخدام كافة الوسائل المتاحة سواء السياسية أو الدبلوماسية أو الإقتصادية أو العسكرية عند الضرورة.

3 – الحفاظ على المصالح الحيوية القومية الأمريكية في العالم وبالأخص منها المصالح الإستراتيجية فـــــي الشرق.

المطلب الثاني: وسائل الإستراتيجية الأمريكية في فترة أوباما

سعى العديد من المفكرين الأمريكيين في بداية فترة رئاسة الرئيس الأمريكي باراك اوباما بالترويج لمصطلح القوة الذكية Smart Power إذ عمل بعضهم أمثال (جوزيف ناي ، زبيغنيو بريجنسكي، وريتشارد ارميتاج) على إيجاد إستراتيجية أمريكية عالمية جديدة، تهدف إلى العمل لإعادة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة لها القدرة على الإقناع وبث الأمل في دول العالم بدلاً من التركيز على الاستخدام المنفرد للقوة.

بناءًا على ذلك عمل المفكرون الأمريكيون على محاولة تطوير نظام الأمن القومي، الذي أصبح حسب وجهة نظرهم قديماً ويجب إعادة تحديده وإيجاد إستراتيجية تحافظ على الأمن القومي الأمريكي. وساهمت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون في التأكيد على هذا المصطلح من خلال مقال لها يحمل عنوان : "القيادة المدنية.....إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكية "، المنشور في مجلة Foreign Affairs حيث ذكرت فيه: "أن أبرز مهامها كوزيرة لخارجية الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في تحقيق الاتساق والاندماج والتنمية، وتشديد الأهمية على ذلك بالقدر نفسه الذي تحظى به القدرات الدفاعية الأمريكية"، وأكدت أن ترسيخ مفهوم القوة الذكية كنهج جديد لحل المشكلات العالمية لن يتحقق دون تعزيز القوة الأمريكية المدنية وتوسيعها إلى أبعد أمد.

أولا: تعريف القوة الذكية

مفهوم القوة الذكية ليس مفهومًا جديدا أو مبتكرًا وإنما هو نتاج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معًا ولكن وفقا لإستراتيجية محددة تجمع بينهم. ويعرف "ارنست ويلسون" القوة الذكية على أنها: "قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية". ويحدد هذا التعريف مجموعة من الشروط الإضافية التي يجب توافرها لتحقيق القوة الذكية:

الهدف من ممارسة القوة؛ فالقوة لا يمكن أن تكون ذكية دون أن يعرف ممارسوها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة.

الإدراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات والإمكانيات المتاحة، فلا يمكن للقوة الذكية أن تعتمد على الأهداف دون تحديد عنصري الإرادة والقدرة على تحقيقها.

السياق الإقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق الأهداف.

الأدوات التي سيتم استخدامها بالإضافة إلى وقت وكيفية توظيفها منفصلة أو مع غيرها.[1]

إذا فالمقصود بالقوة الذكية هي تلك القوة التي تجمع مابين قوتين: الناعمة والخشنة، فالقوة الناعمة يمكنها تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق الترغيب والجذب، لا الإكراه. وتشمل الموارد التي تتألف منها القوة الناعمة لدولة ما: ثقافتها القادرة على جذب الآخرين، وقيمها، حين لا تشوهها الانحرافات والسلوكيات الملتوية، فضلا عن سياستها الرشيدة.[2]

إن القوة الذكية تتلخص في القدرة على الجمع بين القوة الصلبة الصارمة وقوة الجذب الناعمة في إستراتيجية واحدة ناجحة، أي أنها تعمل على التوازن بين القوة العسكرية شديدة البأس والقوة الناعمة للدبلوماسية والتنمية والتبادل الثقافي والتعليم والعلوم كافة، وهذه القوة الذكية تتكون من شطرين أساسيين هما: القوة الصلبة البحتة أي استخدام القوات المسلحة بصورة مباشرة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية، والقوة الناعمة التي تشكل كتلة متكاملة من أدوات ثقافية ودبلوماسية واقتصادية بالإضافة إلى التعاون العلمي والتكنولوجي والصحفي وكافة المجالات عدى القوة العسكرية والتي تصب في تعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم عبر أساليب ليست بعسكرية، وهكذا فالقوة الناعمة تختلف عن القوة الصلبة المكونة من العتاد العسكري والثراء الاقتصادي واستعمالهما بالتهديد بالعقوبات أو الاستمالة بالمساعدات. أن تمتلك قوة ناعمة يعني أن تجعل الآخرين يعجبون بك ويتطلعون إلى ما تقوم به فيتخذون موقفًا إيجابيًا من قِيَمك وأفكارك وبالتالي تتفق رغبتهم مع رغبتك، وأيضا ذكر ناي أن القوة الناعمة هي القدرة على كسب العقول والقلوب لتحقيق الأهداف السياسية المطلوبة، وهي خلاف ما يسمى بالقوة الصلبة والتي تستخدم القوة العسكرية الإكراهية فقط لتحقيق تلك الأهداف، وقد ذكر ناي في معرض حديثه عن القوة الصلبة حيث وصفها بأنها استخدام للقوة العسكرية والأمنية (السلاح) في

[1] – يمني سليمان، **القوة الذكية ــ المفهوم والأبعاد: دراسة تأصيلية**، متوفر على الرابط:

http://www.eipss-eg.org

[2] – علي راشد، القوة الذكية في الفكر الامريكي، المؤسسة العراقية للتنمية والتطوير، متوفر على الرابط:

http://www.nashiri.net/articles/politics-and-events/4904-2011-07-25-16-58-04-v15-4904.html

الفعل الإستراتيجي المباشر من الولايات المتحدة ضد دولة أخرى ومن جيشها ضد آخر، وفي ذلك يقال أن الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل الإكراه والقتل والتدمير.[1]

إن البحث في المجالات التطبيقية للقوة الذكية في هذه الفترة لهو من الأمور الصعبة للغاية؛ وذلك لأن العالم الآن أصبح يتعامل مع معطيات القوة الذكية على أنها أساسيات للبقاء والتفاعل الإستراتيجي في النظام العالمي، لهذا إن المجالات التطبيقية للقوة الذكية الآن تأخذ أوسع أبعادها في العالم خصوصًا لما يشهده العالم من طفرة تكنولوجية علمية قللت الفارق الزمني لوصول المعلومة بين الدول، ولكنها وسعت الهوة المعاشية بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير، خصوصًا في منطقة الشرق الأوسط، ولما لهذه المنطقة من أبعاد جيو-إستراتيجية حيوية من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، وما تشكله هذه المنطقة من عمق للأمن القومي الأمريكي الذي عملت دومًا الولايات المتحدة على ربطه بالأمن العالمي عندما تقول دائما أن أمن منطقة الشرق الأوسط هو يعني بحد ذاته الأمن العالمي والاستقرار الدولي.[2]

ثانيا: تحديات استخدام القوة الذكية:

يقدم أرنست ويلسون في دراسته عن القوة الذكية مجموعة من التحديات التي تقف في وجه استخدام القوة الذكية والقدرة على إنجاحها. وتنقسم هذه التحديات إلى تحديين (يمكن إضافتهم لتحدي الفهم الصحيح لما تعنيه القوة الذكية (التحدي الأول هو التحدي المؤسسي والتحدي الثاني هو التحدي السياسي.[3]

1- التحدي المؤسسي:

يتمركز التحدي المؤسسي للقوة الذكية في الفجوة القائمة بين مؤسسات القوة الصلبة المتمثلة في المؤسسة العسكرية أو الجيش ومؤسسات الأمن التي تعتمد على استخدام الإكراه والإجبار وبين مؤسسات القوة الناعمة التي قد تدخل ضمن ميزانية الدولة في صورة مهملة او بدون إعطائها وزنها الحقيقي .فحجم مؤسسات القوة الصلبة أكبر بكثير من نظرائها للقوة الناعمة من حيث الحجم المؤسسي والرسوخ والثبات ناهيك عن ميزانية الدولة في كل منهما .فالتباين المؤسسي بين القوتين ينتج تعقيدات تتعلق بحجم المؤسسات ومكانتها وثقافتها المؤسسية وكل هذا بالطبع يؤثر في أدائها وبالتالي أداء القوة الذكية.

---

[1] - علي بشار أغوان، **مرجع سابق**.

[2] - **المرجع نفسه**.

[3] - يمني سليمان، **مرجع سابق**.

فهذا يعني بشكل أو بأخر أن مؤسسات القوة الناعمة تكون خاضعة إلى حد ما لمؤسسات القوة الصلبة كالمؤسسة العسكرية والمخابرات التي قد تحدد ما يفعل او ما لا يفعل على صعيد القوة الناعمة. كما أن الرسوخ والثقافة المؤسسية للمؤسسات الأمنية بشكل عام قد تمثل معوقا لأي تعاون قد يحدث بين مؤسسات طرفي القوة وهو ما يؤثر سلبيا وبشدة على تحقيق القوة الذكية بشكل مثمر.[1]

لذا يمكن القول أن القدرة على إيجاد ترتيبات مؤسسية متوازنة يعتمد على رغبة القيادة السياسية للدولة على فهم مثل هذه التعقيدات ومحاولة التنسيق والموازنة بينهم بجانب تأييد من التجمعات السياسية لمثل هذا التوجه من القوة الذكية.

2 – التحدي السياسي:

القوة الذكية لا تحتاج فقط إلا مؤسسات تدعمها وحسب بل تحتاج إلى قوة سياسية وإرادة من القيادة لتحقيقها. فالجانب المؤسسي يعتمد في إصلاحه بالأساس على مثل هذه القيادة الراغبة . (willingness) فغياب التوازن السياسي بين القوة الناعمة والقوة الصلبة تحدي أخر من تحديات القوة الذكية. فأنصار القوة الصلبة ومؤيديها أكثر قوة وحجمًا وتمثيلًا من أنصار القوة الناعمة وهذا لا يقتصر على النخبة السياسية للدولة بل يمتد لدوائر الجماهير والتأييد الشعبي لها. فالناخبون السياسيون عندما يختارون ممثل لهم فهم يفضلون التوجه الذي يعتمد على القوة الصلبة المرئية والملموسة التي يأخذها هؤلاء في الاعتبار ويعتبرونها رمزًا لقوة الدلة وتأثيرها ومقدرة على حماية مصالحها. فأنصار القوة الناعمة بين فئات المواطنين أقل بكثير من هؤلاء المؤيدين للقوة الصلبة وتقتصر التأييد والدعوة لهذا التوجه على فئات الأكاديمين والدبلوماسيين السابقيين فلا يوجد قوة شعبية توازن تلك التي تمتلكها القوة الصلبة[2].

ثالثا: قراءة في واقع القوة الذكية الأمريكية

تعد القوة الذكية من الأطروحات الحديثة نسبيا في الفكر الإستراتيجي الأمريكي الذي لطالما بحث عن التجدد الدائم في بطون الأفكار لكي يخرج لنا بأطروحات فكرية نموذجية متكاملة تكون بصيغة نظريات أو مشاريع او إستراتيجيات تأخذ طريقها إلى المجال التطبيقي من قبل مختلف الإدارات الأمريكية التي تعاقبت على الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظهر مفهوم القوة الذكية بعدما أصيبت الولايات المتحدة الأمريكية بخيبات أمل عسكرية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11/أيلول/2001، خصوصًا في العراق وأفغانستان،

[1] – **المرجع نفسه.**

[2] – **المرجع نفسه.**

وقد سبق أن تحدث "جوزف ناي "في بداية التسعينات وتحديدًا في عام 1991 في كتابه الموسوم بـــ"القوة الناعمة" الذي يمثل أوائل الأطروحات الفكرية في مجال الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد الحرب الباردة .حيث روج هذا الكتاب على لسان كاتبه لفكرة القوة الناعمة التي تعني التعويل على وسائل غير عسكرية في ترسيخ الهيمنة الأمريكية في العالم، بحيث تعد العولمة بشتى تفرعاتها –السياسية والاقتصادية والثقافية– أداة من أدوات القوة الناعمة التي تحدث عنها ناي، ومن بين أهم أدواتها أيضا (الدبلوماسية الشعبية) والتي تعني التواصل بين جميع الثقافات حول العالم للاشتراك في حل المشاكل الكونية التي تهدد الكوكب، والتي تروج لضرورة إشراك الشعوب بالحكم عن طريق بث روح الديمقراطية في هذه الشعوب وتشجيعهم على المطالبة بحقوقه، ودعم الحريات وضرورة الحصول على أكبر قدر من الديمقراطية، بالإضافة إلى دعم الحركات التي ترغب بالتحرر والانفصال وتقرير المصير.[1]

وهناك أمر مهم جدًّا؛ الأمور التي أراها في جوهر"القوة الناعمة" وهو تشجيع الانقلابات والثورات وإحداث التغييرات في العالم عبر ممارسة هذا النوع من النفوذ الخفي وغير المباشر في التأثير على الشعوب والأمم، عبر مؤسسات تدعمها الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم ولها مقرات في الكثير من الدول، كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وكمؤسسات الهجرة والمؤسسات التي تُعنى بحقوق الإنسان والديمقراطية، والمنظمات التي تعنى بمجال التكنولوجيا، والمنظمات التي تشجيع الدراسة في أمريكا عبر مشاريع مختلفة كمشروع فولبرايت الذي يطبق في العراق حاليًّا، ومشروع التبادل العلمي والتكنولوجي من خلال المكتبة الإلكترونية العراقية الأمريكية والمرتبطة بالكونغرس بشكل مباشر، والتي تمكن الكثيرين من الاطلاع على آلاف الكتب والمقالات والبحوث في شتى مجالات البحث العلمي، وكل ذلك يدخل من ضمن ما يسمى القوة الناعمة.[2]

وتعد الوسيلة الإعلامية التي تعمل الولايات المتحدة على توظيفها وتسخيرها لصالح قيادة الرأي العام العالمي، تعد من أهم الوسائل التي تبث نتاجات الفكر الغربي الرأسمالي الذي يروج للنموذج الليبرالي البراغماتي الأمريكي، حيث أن وسائل الإعلام الأمريكية لها دور كبير جدًّا في ضخ هذه الأفكار على الرأي العام وتسييسه وقيادته نحو ترسيخ أفكار الليبرالية والنموذج الأمريكي في العالم عبر العديد من القنوات الفضائية التي لديها تمويل هائل جدًّا. هذا ناهيك عن الصحف والدوريات والمجلات التي تعنى بالفكر الأمريكي الليبرالي وأيضا الأخطبوط العملاق والذي يدعى شبكة المعلومات الدولية)الإنترنت) ودورها في تعبئة الرأي العام والجماهير في إحداث

[1] – علي بشار أغوان، **مرجع سابق**.

[2] – **المرجع نفسه**.

اضطرابات وتغييرات على الساحة العالمية، ولما لهذه الشبكة العنكبوتية الضخمة دور في سوق الأهداف المبتغاة نحو الطريق الذي تريده الولايات المتحدة، عبر عدة قنوات كمواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك والتويتر ومحركات البحث الكثيرة كياهو وجوجل) والتي تعد من أهم الشركات الأمريكية العالمية التي تعنى بالتجسس وجمع المعلومات حول العالم.[1]

إن الانتقال الفكري الذي حصلت في الفكر الإستراتيجي الأمريكي أدى إلى تطور مفهوم (القوة الناعمة) بعد دمجه بما يسمى بالقوة الصلبة أو الخشنة مع بعضهما، لكي يولد مفهوم جديد للقوة وهو (القوة الذكية)، التي هي مزيج ما بين القوتين الصلبة والناعمة وهذا التزاوج المفاهيمي الذي حصل لم يأت بشكل اعتباطي بل جاء نتيجة لتفاعلات فكرية مختلفة داخل الولايات المتحدة عبر العديد من مراكز البحوث والدراسات والمعاهد والجامعات التي ترفد صانع القرار بكل ما هو مفيد وقيّم من دراسات ومشاريع إستراتيجية جديدة، حيث تمثل الجامعات ومراكز البحث والتفكير (Think Tanks) في الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الروافد الرئيسية المساعدة في صياغة الكثير من سياسات أمريكا الخارجية والداخلية وصياغة وتقويم الإستراتيجيات في كل سنة، وذلك من خلال التفاعل بين هذه المؤسسات والحكومات المتعاقبة على البيت الأبيض على اختلاف انتماءاتها الحزبية.[2]

فكثير من السياسات والخطوط العريضة لاتخاذ القرار في أمريكا هي نتاج عقول المنتسبين لتلك المؤسسات الأكاديمية والبحثية، مما رسخ البرغماتية في السياسة الأمريكية وجعلها تقليدًا سياسيًّا وأمرًا مقبولاً لدى الرأي العام الأمريكي، كون تلك التحولات في سياساتها إن حصلت فإنما هي نتيجة دراسات وبحوث ونقاشات مؤسساتية وموضوعية وليست نتاج اجتهادات فردية فقط. إن مصطلح القوة الناعمة الذي قدمه قبل عقدين من الزمن المفكر الإستراتيجي الأمريكي "جوزف ناي" هو الذي فتح الباب أمام تطوير هذا المفهوم في دوائر الفكر الإستراتيجي الأمريكي وانتقاله إلى ما يسمى بالقوة الذكية أي أن مفهوم)القوة الناعمة) هو أسبق لمفهوم (القوة الذكية) الذي تطور نتيجة للفشل العسكري الأمريكي في العراق وفشل القوة الإكراهية المستخدمة بصورة مباشرة، والذي جعل دوائر الفكر الإستراتيجي الأمريكي تطور هذا المفهوم حتى وصل إلى ما هو عليه الآن وما يسمى بالقوة الذكية، حيث دعت مؤسسات الفكر الإستراتيجي إلى عدم التعويل على قدرات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية، وإنما إشراك ودمج الأمور غير العسكرية كالإعلام والدبلوماسية، تفعيل دور المنظمات

[1] – **المرجع نفسه.**

[2] – **المرجع نفسه.**

الدولية والترويج للحريات وتشجيع المنظمات المحلية المنتشرة في بقاع العالم، وتفعيل دورها ودعمها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتحقيق الهيمنة الأمريكية من جديد .إن جوزف ناي ليس مجرد مفكر إستراتيجي فقط وإنما وهو محلل إستراتيجي وعميد كلية كيندي للدراسات الحكومية في جامعة هارفارد، وكان رئيسًا لمجلس المخابرات الوطني ومساعدًا لوزير الدفاع في أمريكا، وهو أكاديمي متخصص في أدبيات القوة المرنة وتناول قضية (قوة أمريكا الخارجية(، وواحد ممن تمثّل آراؤهم جاذبية، خاصة داخل أمريكا وخارجها على السواء، حيث يرى "ناي" أن الاعتماد على القوة العسكرية الأمريكية وحدها -كما حدث في الحرب الأمريكية علي العراق- كان سببًا جوهريًّا في اتجاه منحنى القوة الأمريكية إلى الأسفل، وأن الهيمنة العسكرية الأمريكية لم تعد ذات جدوى في عصر باتت فيه المعلومات متداولة والحروب مخصخصة، بحيث أصبحت القوة المرنة لا تقل عن القوة الصلبة إن لم تكن تفوقها.[1]

عندما طرح ناي فكرة القوة الناعمة وروج لها، أكد على ملاحظة مهمة هي أن أطروحات القوة الناعمة لا تعني إهمال الأداة العسكرية أو التقليل من شأنها، ولكن وضّح ناي أن القوة الناعمة تعني الشراكة ما بين الأداة العسكرية وغير العسكرية، والملاحظ والمتابع للإستراتيجية الأمريكية وما حدث من تقويم وإعادة صياغة في بعض المجالات الفكرية، يمكنه ملاحظة وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2010 والتي أعلنها أوباما، وقال بالحرف "إن الأداة العسكرية ليست هي الوحيدة في تحقيق الاستقرار الدولي وحفظ السلام حول العالم، ولكن تبقى خيارًا واردًا وأساسيًّا وفاعلاً على جدول أعمال الإستراتيجية الأمريكية"، ونفهم من هذا الطرح أن القوة العسكرية لم يتم وضعها على جانب ولكن الغرض من هذا الحديث هو امتصاص السخط العالمي جراء الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في العالم وبالتالي أدت إلى تشويه صورة الولايات المتحدة في العالم أكثر من السابق، فرأت الولايات المتحدة أن عليها أن تدقق في إستراتيجيتها وتعيد تقويم مسارها، الأمر الذي أدى إلى تبني مفهوم القوة الذكية، والإبقاء على الخيار العسكري قائم إلى جانب تفعيل الخيارات الأخرى.[2]

[1] - المرجع نفسه.

[2] - المرجع نفسه.

المبحث الثالث : تقييم لإستراتيجية إدارتي بوش الإبن وباراك أوباما :

المطلب الأول : تقييم إستراتيجية بوش وباراك اوباما :

أولا: إستراتيجية بوش الابن:

لقد اتسمت إدارة بوش الابن خلال السنوات الثمانية لحكمه وهنا يبدو مكونها – الواقعي العاشق لقوة الولايات المتحدة والراغب في توظيف أدواتها بكثافة تعظيما للمصلحة الأمريكية – باندفاعها المغامر للتعامل مع المستجدات العالمية والإقليمية لفرض إستراتيجية سانحة إما لتثبيت دعائم الهيمنة الأمريكية ومحاولة مد شبكاتها من خلال صياغة حقائق جديدة على الأرض ودون اعتبار للشرعية الدولية، وللكلفة المادية والإنسانية المرتبطة بذلك. هكذا تعاطت الإدارة الأمريكية مع هجمات 11 سبتمبر بإطلاق حرب عالمية على الإرهاب هدفت بالتأكيد إلى إسقاط حكم طالبان في أفغانستان وشل القاعدة إلا أنها تخطتهما لتغيير الجغرافيا السياسية في آسيا الوسطى والجوار الإيراني والضغط على نظم الحكم المناوئة للمصالح الأمريكية في العالم العربي والإسلامي، طبق ذات المنهج حيال الملف العراقي وأسقط نظام صدام حسين وأراد خلق عراق جديد يغير خريطة الشرق الأوسط .[1]

لقد ورطت إدارة بوش الإبن الولايات المتحدة في ثلاثة مشاريع كبرى رامت مجتمعة تغيير وجه العالم العربي وفشلت في إنجاز أي منها، فالحرب على الإرهاب وعلى الرغم من النجاحات الدولية، أفقدت الولايات المتحدة قدرا كبيرا من المصداقية الأخلاقية بحكم تجاهل إدارة بوش الإبن للقانون الدولي والأعراف الدولية، وظلت بعيدة عن الاستئصال الجذري لظاهرة لا يرتب إختزالها في الأمني وتجاهل الأبعاد المجتمعية سوى إعادة إنتاجها بصورة متجددة أخطر من سابقاتها. كذلك لم يتحول العراق مع إسقاط صدام لا إلى نزهة إستعمارية هادئة ولا إلى منارة للديمقراطية الناشرة لضيائها في ربوع المشرق العربي وعلى ضفاف الخليج. أما مشروع دعم الديمقراطية والحرية عربيا فولد يتيما لتردد الإدارة في تحديد أهميته الإستراتيجية إذا ما قورن بالمصالح الأمريكية الأخرى من هيمنة ونفط وأمن إسرائيل وإفتقاده آليات تنفيذ واقعية في ظل علاقات التحالف بين الولايات المتحدة، ومعظم النظم السلطوية الحاكمة .[2]

لقد كان لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط ثلاث مكونات، الأول هو مجرد الخطابة عن الديمقراطية وهذه ظلت مستمرة، حيث ظلت خطب بوش الإبن عالية الرنين كما كانت دائما، ولكن المعروف أن الخطابة لا

[1] – عمرو حمزاوي، **السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الانتخابات الأمريكية والحرب الإسرائيلية على لبنان**، المستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 334، ديسمبر 2006، ص 13.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 14.

تحدث شيئا، والمكون الثاني هو الضغط الدبلوماسي على نظم حكم عربية معينة لكي تتغير وبوش الإبن لم يرد في أي وقت تغييرا جذريا إنما كان يأمل أن يدخل القادة بعض الإصلاحات المعدلة على نظمهم لتبدو أكثر قبولا. وقد تلقت البلدان التي أجرت الإنتخابات نصيبا وافرا من المديح قد تخلت إدارة بوش الإبن عن ممارسة الضغط على حكومات صديقة من أجل الإصلاح، بدلا من ذلك فقد بدت مشغولة بمحاولة إعادة إطلاق تحالف البلدان المعتدلة أي البلدان التي يرى أنها تعارض إيران بغض النظر عن سياستها الداخلية، والمكون الثالث لدعم الديمقراطية، هو برنامج مساعدة الديمقراطية الذي يمول مشروعات صغيرة يقدر أنها تخلق ظروفا مواتية للديمقراطية عن طريق تقديم منح عبر مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، ويفترض أن مثل هذه المشروعات ستساعد على خلق بعض متطلبات الديمقراطية. إلا أن تأثيره غير مباشر وطويل الأجل كثيرا في أحسن الأحوال . ولذلك فمحور سياسة دعم الديمقراطية قد تم التخلي عنه في الممارسة ورجعت إدارة بوش الإبن إلى سياسة التحالف مع نظم حاكمة غير ديمقراطية طالما أن هذه النظم تقف في صف الولايات المتحدة، وهي السياسة التي رفضتها إدارة بوش بعد 11 سبتمبر2001 وإستبدلها بسياسة دعم الديمقراطية. إن من يحلل الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الإبن عالميا وفي منطقة الشرق الأوسط يجدها مختلفة عن كثير من الإستراتيجيات الأمريكية المتبعة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلنتون عام 2000 وقد اختلفت أساسا من حيث تحديد أولويات هذه الإستراتيجية، وما يترتب على ذلك من سياسات وتحالفات وعلاقات بالدول الأخرى، فالمحافظون الجدد في مركز القرار الأمريكي كانوا أصحاب مشروع لإستراتيجية أمريكية جديدة سيما في الشرق الأوسط لطالما عبروا عنها في تسعينات القرن العشرين، وقد وجدوا ضالتهم لفرضه على الإستراتيجية الأمريكية باستغلال أحداث 11 سبتمبر. فالمحافظون الجدد والثلاثي بوش – تشيني – رامسفيلد كانوا يعدون لإستراتيجية العسكرة العالمية من جديد قبل تلك الأحداث .[1]

لقد تخطى جورج بوش الابن الرئيسين اللذين سبقوه في التركيز على إطلاق العنان للقوة، غير عابىء بالدبلوماسية والتحالفات الدولية، والعولمة الاقتصادية المتهورة. وعلى كل حال فإنه بتدميره بلدين منهكى القوى هما أفغانستان والعراق، فيما ظل يهدد بتوسيع حملته وفق قائمة طويلة مما يسميهم محور الشر يكون فعلا قد عو لم

[1] – إيناس شيباني، **السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي بوش الأب وبوش الابن –دراسة تحليلية مقارنة–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص ص 113-114.

إرهاب الدولة، و لم يكتف بوش الابن بأن ضرب بالدستور عرض الحائط، بل إنه عطل عمل الأمم المتحدة، واختزل أعضاء مجلس الأمن إلى واحد.[1]

وقد فرضت إدارة بوش الابن حالة من الاستقطاب غير المسبوق داخل الساحة السياسية الأمريكية من بوابة تصنيفاتها الإيديولوجية الثنائية لمعسكرات الخير والشر، فمعسكرات الخير والشر لم تقتصر في الخطاب المعلن لإدارة بوش الابن على رؤيتها للنظام العالمي بدوله وقواه المختلفة، بل كان هناك حديث متواتر عن معسكرات شر وطوابير خامسة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ربطتها الإدارة بصراعاتها السياسية مع الديمقراطيين والدوائر الليبرالية. وقبل أيام قليلة من انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر 2006 تحدث بوش الابن عن الحزب الديمقراطي متهما ساسته بأنهم يتمنون أن يقوم تنظيم القاعدة بهجمات إرهابية في الولايات المتحدة وبوقوع ضحايا من المدنيين الأمريكيين من أجل الفوز في الانتخابات. وقد فرض خطاب التخويف هذا وحديث المعسكرات الخير والشر حالة من الاستقطاب بتعبير الأدبيات الأمريكية .[2]

لقد تدنت شعبية بوش الابن نتيجة لعاملين أساسيين أحدهما داخلي والآخر خارجي، بالنسبة للعامل الأول فقد إرتبط بتلك السياسات غير العقلانية والأشد استغلالية للمنتجين والمعبرة عن إيديولوجية الليبرالية الجديدة والمحافظين الجدد التي هيمنت على تفكير بوش الابن وحزبه الجمهوري وممارستهما خلال الأعوام الثمانية في الحكم، والتي كانت تعظيما وتشديدا للسياسات السابقة التي مارسها ريغان بشكل خاص. وقد ترتب على هذه السياسات عواقب وخيمة على الاقتصاد الأمريكي، وتسببت سياسات الولايات المتحدة المالية والاقتصادية ومنها المصرفية والعقارية والمضاربات في الأسواق المالية والفساد المالي والتلاعب الاحتمالي القائم في نشاط شركات التأمين وإعادة التأمين إضافة إلى السياسات العسكرية والتسلح المتفاقم في إنفجار الأزمة المالية والإقتصادية العامة والعميقة الراهنة .[3]و إرتبط العامل الخارجي برفض جزء كبير من المجتمع الأمريكي وأغلب دول العالم لسياسات جورج بوش الإبن وحزبه الجمهوري التي أدت إلى عواقب عدة صارخة في العلاقات الدولية وقد أفرزت الظواهر التالية :

---

[1] – نصير عاروري، **حروب جورش دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة**، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 284، سبتمبر 2002، ص 14.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 15.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 17.

- إشتداد التناقض والصراع داخل الدول الصناعية الكبرى حول مصالحها وتقاسم تلك المصالح على الصعيد الدولي، وتجلى هذا الصراع بشكل خاص بين سياسات الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وأغلب دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

- نشوء أجواء شبيهة بأجواء الحرب الباردة، خاصة بين الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية.

- مارست الولايات المتحدة سياسة التهديد والوعيد والعصا الغليظة والضربات الإستباقية ضد تلك الدول التي تعارض السياسات الأمريكية وتختلف معها في المجالات السياسية والاقتصادية.

- تنفيذ سياسة العولمة غير العقلانية وذات الإستقطاب الشديد بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وقد مارستها الولايات المتحدة بإصرار عجيب بإعتبارها جزءا من سياسات الليبرالية الجديدة ورؤية المحافظين الجدد .[1]

واجهت إدارة بوش الإبن التي لاقت دعما كبيرا في بدء عهدها سيلا من الإنتقادات سواء في لجان الكونغرس أو من خلال التحقيقات الصحفية وبخاصة ما نشره سايمون هرش عن فضائح التعذيب، ومن خلال تصريحات الجنرالات المتقاعدين وكبار المسؤولين السابقين والخبراء الذين نشروا كثيرا من الكتب التي تضمنت قائمة طويلة بأسباب الفشل. ويلقي الكثيرون المسؤولية على المحافظين الجدد أي على المنظرين الموالين لإسرائيل في قلب الحكومة الأمريكية الذين وضعوا أجندة السياسة الخارجية للرئيس بوش الإبن، وفي هذا الإطار، يمكن أن نورد مجموعة من الآراء المعارضة والإنتقادات التي سادت الأوساط الأمريكية والعالمية العسكرية، السياسية والثقافية بسبب ما إعتبروه أذى بالغا لحق بسياسة الولايات المتحدة الخارجية التي فقدت كل مصداقية.

لقد دعا الجنرال " أنتوني زيني " القائد العام السابق للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط صراحة كبار المسؤولين المدنيين في البنتاغون إلى الإستقالة وقال : " ليس هناك قائد سياسي أو عسكري محترم أو دبلوماسي في واشنطن يجهل أجندة المحافظين الجدد، وكيف أدت هذه الأخيرة إلى الحرب".

أما بريجنسكي مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس السابق جيمي كارتر فقد أدان السياسة الخارجية لإدارة بوش الإبن التي تلاعب بمحتواها االإستراتيجي بعض المسؤولين الذين يهتمون بإعادة رسم السياسة الأمنية في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل أكثر من إهتمامهم بالمحافظة على قدرة الولايات المتحدة على ممارسة دورها القيادي العالمي. ووصفت مجلة "نيوزويك" إدارة بوش الإبن بأنها " أخرق قيادة مدنية في تاريخ أمريكا الحديث "، وفي إشارة إلى الحرب على العراق قالت المجلة" إن الجنود الأمريكيين وضعوا في المكان السيئ وفي الوقت السيئ ولأسباب سيئة " **1**. أما وايتربرغ فيرى أن المغامرة الكارثية المتعلقة بدخول العراق أثبتت صحة خيارات بوش

[1] - شيباني إيناس، **مرجع سابق**، ص 125.

الأب، خاصة تلك المتعلقة بإجبار صدام حسين على سحب قواته من الكويت المجاورة وعدم الإطاحة به خشية تفجير صراع عنيف على السلطة بين الأكراد، السنة والشيعة، وهو ما حدث فعلا منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، كما يؤكد وايزنبرغ أنه مهما تحولت الأوضاع في العراق مستقبلا فأن ذلك لن يغير من الطريقة التي تم بها إقناع البلاد بخوض الحرب بدعاوى كاذبة وملفقة على أساس معلومات إستخباراتية زائفة. كما أن تحول الأوضاع لن يغير من طريقة إدارة الحرب التي لم تتسم بالكفاءة والفعالية، علاوة على الكلفة الباهظة في الأرواح والأموال والمكانة الدولية.[1]

وصف ناعوم تشومسكي، الحرب الأمريكية على العراق بعملية الصدمة والذهول. أما بوكانن المرشح للرئاسة الأمريكية عدة مرات، فقد إعتبر في مقالة نشرت في مطبوعة المحافظ الأمريكي "أن هناك عصابة من المحافظين الجدد الذين ورطوا الولايات المتحدة في سلسلة من الحروب لا تخدم مصلحتها، حروب ضد العالم الإسلامي لمصلحة إسرائيل، وهذه الآراء تمثل عينة من الإنتقادات التي تعرضت لها إدارة بوش الإبن، والتي عكست إنخفاضا حادا في مستويات التأييد لهذه الإدارة في الأوساط الأمريكية، والتي كان من مؤشراتها خسارة الحزب الجمهوري في إنتخابات التجديد النصفي في نوفمبر 2006 بسبب رفض أغلبية الناخبين الأمريكيين للسياسة المتبعة في العراق وقناعتهم بأن إدارة بوش الإبن عاجزة عن التغيير وعن صناعة أفكار إستراتيجية جديدة، وأن هذا العجز قد أضحى عجزا شاملا يضرب بنى الإدارة الرئيسية. ويعود جزء من إحساس النخب الأمريكية بعجز الإدارة إلى طابعها الإيديولوجي الواضح، فهي تتميز عن جل الإدارات الأمريكية في العقود الخمسة الماضية بخطاب والتزام إيديولوجي طاغ، يمكن رموزها من الحديث كثيرا عن صراعات الخير والشر، عن عوالم جديدة تولد، وعن آلام مخاض شرق أوسط جديد في لحظة كان العدوان الإسرائيلي على أشده في لبنان. إن إحساس الناخب الأمريكي بعجز الإدارة عن إنتاج تحول حقيقي في مسار السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط يرتبط بشواهد فشلها على الأرض، الارتفاع المتزايد في عدد الضحايا، الانفلات الأمني، العنف الطائفي، إنهيار مؤسسات الدولة والمجتمع العراقي.[2]

وبالحديث عن الموقف الدولي من إدارة بوش الإبن يمكن القول أنه بين عامي 2002-2004 توترت العلاقات بين الولايات المتحدة وكل من روسيا والصين وفرنسا وألمان. ولهذا تعالت أصوات معارضة للسياسة الأمريكية لاسيما في الموضوع الفلسطيني والحرب على العراق، لكن هذه المعارضة كانت خافتة وهي ترى الجيش

[1] – **المرجع نفسه**، ص 114.

[2] – تقرير واشنطن، **قراءة في كتاب مأساة جور ج بوش**، متحصل عليه من:

http://www.annabaa.org/index.htm.

الأمريكي يتخبط في الفشل في العراق. وقد راحت تستغل الإنشغال الأمريكي الذي جعل أولوياته الشرق الأوسط ومن ثم أفسح المجال لتلك الدول لترتب أوضاعها على أكثر من مستوى، ومن هنا يلاحظ الخلل الخطير في الإستراتيجية الأمريكية في عهدي إدارة بوش الإبن حين وضعت أولويتها تغيير الشرق الأوسط لمصلحة المشروع الإسرائيلي، وتركت المنافسين الكبار يعززون أوضاعهم الداخلية سياسيا وإقتصاديا وينتشرون في مواقف كثيرة في العالم. ورغم تعقيد العلاقات الدولية بين الدول الكبرى إزاء ما عرف بالشرق الأوسط الكبير، وذلك إذ تجتمع المساومة والصفقات والتنازع لمصلحة قرارات مجلس الأمن أو في قمم مجموعة الدول الثماني التي تريدها الإدارة الأمريكية خدمة لسياساتها الشرق أوسطية، إلا أن تلك الدول إستمرت في التهيئة لأدوار مستقبلية في المنطقة. ومن هذا نلمس مجموعة مظاهر في السياسات الدولية (روسيا، الصين وأوروبا) لم تسلم بالإنفراد الذي تريده الولايات المتحدة أو بإعتباره المنطقة الأمريكية، فعلى سبيل المثال سعت فرنسا للعب دور الشريك في الحفاظ على أمن الخليج أو في تقرير مصير لبنان، وسعت للعب دور في الشأن الفلسطيني كذلك فإن كلا من ألمانيا وإيطاليا حاولتا لعب دور رئيسي نشط في قوات اليونيفيل في لبنان إلى جانب الدور الفرنسي. ومواقف روسيا والصين من موضوع البرنامج النووي الإيراني، بل في كل قرار يصدر عن مجلس الأمن يتعلق بسوريا ولبنان أو العراق أو السودان، يدل على أن الساحة الشرق أوسطية غير متروكة للاعب الأمريكي وحده. وبالطبع يساعد على ذلك مسلسل الإخفاق في السياسات الأمريكية من أفغانستان حتى السودان مرورا بلبنان وفلسطين. على أن هذه المعادلة بمجملها أشاعت أوضاعا تتسم بالفوضى والإضطراب على المستويين العالمي والشرق أوسطي مما أفسح المجال من خلال ما شنته الإدارة الأمريكية من حروب ومن ضغوط لزعزعة الأنظمة إلى بروز قوى شعبية كثيرة لم تكن موجودة على الساحة .[1]

لقد أخفقت إدارة بوش الإبن في مجمل المشاريع التي إقترحتها. فالحرب على العراق إستنادا إلى حجج واهية إنتهت إلى كارثة، وجاءت أنباء تعذيب السجناء العراقيين لتنسف نهائيا شرعيتها المشوبة بالشكوك وأما الحرب على الإرهاب فقد ضاعفت الخطر بدلا من أن تنال منه أو تخفف وقعه سواء بالنسبة للولايات المتحدة ذاتها أو بالنسبة لأصدقائها.

وبخصوص القضية الفلسطينية التي تشكل أصل الصراع في الشرق الأوسط فإن بوش الإبن قد أخفق، كما يقول ريتشارد هاس في كتابه " بين حربين" الذي راجعه مستشار الأمن القومي الأسبق زيغنيو بريزنسكي في مقال نشرته مجلة شؤون خارجية في تحقيق السلام الحق الذي يضمن أمن إسرائيل ويوفر الحل العادل الذي يريده

[1] – شيباني إيناس، **مرجع سابق**، ص ص 126-127.

الفلسطينيون، وأنه قد إقترح خريطة طريق ملتبسة المعالم ومجهولة الأهداف، حيث لعبت الولايات المتحدة لتطبيقها دور الوسيط غير المحايد والمنحاز للإسرائيليين، وكانت النتيجة دخول العملية السلمية المأزق الذي دخلته والمستمر حاليا.[1]

ثانيا: إستراتيجية باراك اوباما

هناك عدةُ عواملَ تشير إلى الحاجة إلى تقديم إعادة تقييمٍ شاملٍ لنقاط القوة والضعف في خططِ الولايات المتحدة السياسية والعسكرية في مِنطقة الخليج، مثل الشكوك المثارة حول طموحات إيران النووية، وإجلاءُ الولايات المتحدة من العراق في 2011 وعودتُها مرة أخرى في 2014، وقد عزَمَ الرئيس باراك أوباما على سحب القوات الأمريكية من أفغانستانَ بحلول نهاية عام 2016، وكذلك القيودُ المالية الجديدة المفروضة على ميزانية الدفاع الخاصة بالولايات المتحدة، والاضطرابُ واسع النطاق والعنف الموجودان في مِنطقة الشرق الأوسط، في ظلِّ ظهور الدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش). ورغم ذلك، تبدو واشنطن بطيئةً في التكيف مع تلك التغيرات الجارية، بدلاً من إرساء نهجها تجاه المنطقة الحيوية من الناحية الإستراتيجية، بناء على الافتراضات المؤرخة، والمفاهيم الخاطئة للاستقرار.

نتائجُ مفاوضات مجموعةِ الدُّول التي تقودها الولايات المتحدة، والتي تعرف باسمP5+1 (الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وألمانيا)؛ وحدها هي التي من شأنها أن تؤثر على إستراتيجية الولايات المتحدة في الدفاع ومواقعِ القوات في منطقة الخليج وفي الشرق الأوسط بأكمله،وفي حال إذا ما نجح مشروع إيران النووي؛ فإن هذا بدوره سيشكل صدمة كبيرة بالنسبة لسياسات المنطقة وأمنها، الأمر الذي يحتمُ على الولايات المتحدة إجراءَ تعديل شامل لأجندتهافي الشرق الأوسط، وفي حالِ عدمِ وصول جميع الأطراف إلى اتفاقية دبلوماسية، تضمن عدمَ حصول طهران على أسلة نووية؛ فإن واشنطن ستكون بحاجة ماسة إلى إجراء تغييرات مهمة فيما يختصبمواقعِ قواتها في منطقة الخليج؛ لتواكب الظروف الحديثة، ولتطمئن شركاءها الإقليميين بأن الاتفاق النووي مع إيران؛لن يؤديَبحال من الأحوالِ إلى انفصالِ الولايات المتحدة عن المِنطقة،أو إلى تقليص المصالح الأمنية مع هؤلاء الشركاء.

ترتكز إستراتيجية الدفاع الأمريكية في الخليج على أربع ركائزَ، تتفاوت في الأهمية، وهي كما يلي: الردع، والطمأنينة، ومكافحة الإرهاب، والتنمية السياسية.

[1] – صالح القلاب، **بإنتظار مبادرة أوباما**، متحصل عليه من:

http://www.alrai.com/index.php.

ينبغي أن تبقى أول ثلاث ركائز كعناصرَ رئيسيةٍ للإستراتيجية؛إذ يخدمون أهداف الولايات المتحدة طويلة المدى في المنطقة بشكل جيد،غير أن هناك محور التنمية السياسية، الذي لم تضعه واشنطن ضمن أولوياتها لفترة طويلة؛ بسبب تركيزها على الاستقرار والأمنِ قصيري المدى، وهو ما يتطلب أن يشغل حيزا أكبر في أجندة الولايات المتحدة لمنطقة الخليج. لقد تسببت السنوات التي قضتها واشنطن في تجاهل القضية الحاسمة للتنمية في مِنطقة الخليج؛ في أن تكون إستراتيجية الدفاع في تلك المنطقة غيرَ دائمة. وأخيرًا وليس آخرًا، فإن الإستراتيجية غيرَ ديناميكيةٍ بالشكل الكافي، وغيرَ قادرة على مواجهة الاتجاهات الإقليمية والعالمية المتزايدة.

وبسببٍ من كونِ الركائزِ الأربع لإستراتيجية الدفاع الأمريكية مرتبطةً بطبيعتها ببعضها البعض؛ فإن واشنطن تسعى إلى تحقيق مستويات أعلى من التعاون فيما بينهم، بمساعدة شركائها الإقليميين.

إن تمركز أصول القوات الأمريكية القوية في مِنطقة الخليج قد ساعد على توفير الضمانات الأمنية للشركاء الإقليميين،كما ساعد أيضًا في مكافحة الإرهاب الواقع في المنطقة ومنها، ومن المفترضِ أن تشكلَ منظومةُ السلاح الأمريكية المنتشرةُ في المواقعِ الأمامية، وكذلك الوحدات عاملَ ردعٍ لإيران، يكبح جماحها عن مهاجمة جيرانها أو إرغامهم،غير أن بعضًا من هذه الأصول ليست مناسبةً تمامًا لمواجهة التهديدات التي تفرضها إيران على المصالح الجماعية في المنطقة.

يرجع هذا إلى قدرة إيران–التي تدربت عليها منذ عقود–على العملِ من خلالِ وكلاء محليين غير حكوميين؛ من أجل توسيع نطاق عملها في المنطقة، وفي نفس الوقت تقوم بزعزعة الاستقرار الداخلي للشركاء الإقليميين الرئيسيين للولايات المتحدة.إن الطائرات الشبح والصواريخ الدفاعية جديرةبأن تكون أسلحة ردع قوية ضد قدرات إيران العسكرية، غير أنها—في حقيقة الأمر– لا تقي من تهديداتها.

يجب أن يكون المبدأ الأساسي لأيِّ موقعِ قوة للقوات الأمريكية في مِنطقة الخليج،بصرف النظر عما يحدث في ملف إيران النووي، هو استمرار التدخل العسكري الأمريكي في منطقة الخليج،وبدلاً من التركيز على بنية القوة، فإنه ينبغي على واشنطن أن تركزَبالفعلِعلى تحديدِ التدابير التي تساعد على الحفاظ على التدخل العسكري وتعززه، ويجب ألا تخجل من الإجابة على السؤالين: لماذا الأخير ذو إستراتيجية أفضل؟! ولماذا هومفيدٌ للجانبين أكثر من الأول بالنسبة لشركائها في منطقة الخليج؟!

ينبغي أن تكون إعادةُ تنظيم مواقع القوات الأمريكية الناجحة في منطقة الخليج وفي أي مكان آخر، مؤكدةً للقدرة العسكرية؛ ففي الواقع، يجب ألا يتم تقديم أي أرقام عند الحديث في أي نقاش جدي بشأن هذا الموضوع.

في حين أن القدرة هي بالتأكيد عاملٌ مهمٌّ في معادلة الردع وبث الطمأنينة، فينبغي ألا تكون المبدأ التوجيهي ولا المعيار الرئيسي، خصوصًا في ظل الظروف التي يكون فيها الخصم الرئيسي-في حالةإيران- يمتلك قدرات عسكرية تقليدية ورديئة. المسألة ببساطةينبغي النظر إليها هكذا؛ عند التفكير في إعادة تنظيم الأصول العسكرية للولايات المتحدة في منطقة الخليج؛فإن من الصواب ألا يكون السؤال الرئيسي "كيف أن يكون أكثر؟!" أو "كيف يكون أقل؟!"، بل ينبغي أن يكون السؤال "ماذا وأين؟"

ولأن إيران تشكل تحديًا متعدد الأبعاد-بشكل مباشر من خلال برنامجها النووي المثير للجدل فضلاً عن ترسانة الأسلحة الأخرى، وبشكل غير مباشر من خلال وكلائها المحليين غيرِالحكوميين-؛ فإن الولايات المتحدة تسعى لإيجاد التوازن الصحيح بين الوسائل التي ينبغي اعتمادها لردع إيران عن مهاجمة جيرانها، وإرغامهم ربما للحصول على قدرات نووية، وبين وسائل أخرى لمواجهة النهج الذي تتبعُه من جانب آخر، وهما أمران جِـــــدَّ مختلفين؛حيث إن الأول يركز على الدفاع الخارجي، في حين أن الأخير يركز على الأمن الداخلي.

إذا تخلت إيران عما يظن الجميع أنه طريق نووي عسكري، ووقعت بدلاً منه اتفاقية مع P5+1، التي تُقلص من نفوذ برنامجها النووي، ستكون إستراتيجية الدفاع الأمريكية بهذا قد تخلصت من العبء العسكري الهائل، وستتخلص أيضًا من مصدر القلق السياسي، ومن ثم يمكن للولايات المتحدة أن تركز على مواجهة المشكلات السهلة التي لا تزال تشكل تحديا، بما في ذلك تهديد إيران، والفسخ المحتمل للاتفاق النووي.

وفي ظل هذه الظروف، يمكن للولايات المتحدة أن تحمي مصالحها في منطقة الخليج والمناطق التابعة لشركائها بأفضل طريقة؛ إذا قامت بإجراء سلسلة من التحسينات لمواقع القوات، لتجعلها أكثر انتشارًا من الناحية الجغرافية، وأكثر مرونةً من الناحية العملية، وأكثر ديمومةً من الناحية السياسية، وأقوى من الناحية التكتيكية.
بين أمور أخرى كثيرة يمكن اقتراح معاهدة الدفاع المشترك، ثم التفاوض عليها مع دول الخليج العربي التي ترغب بذلك.[1]

الحد من رؤية القوات الأمريكية وإمكانية التنبؤ بها، وتعرضها في منطقة الخليج عن طريق زيادة توزيع تلك القوات، وتنويع أشكال الانتشار، واستكشاف المفاهيم الجديدة التي تستند عليها، كذلك التأكيد على الطابع البحْري لمواقع قوات الولايات المتحدة المستقبلي في منطقة الخليج، عن طريق تحسين الدفاعات البحْرية، وقدراتِ الهجوم السريع، والطائرات والقوات المضادة للألغام، وقوات الاستخبارات، والمراقبة والاستطلاع.

[1] – – مجيد، عيسى، **الخطاب الرئاسي الأمريكي والتحولات الديناميكية في السياسة الخارجية الأمريكية**، مجله المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 36 ، جامعه تكريت، العراق، 2015 ، ص66

إذ أن تكثيف التعاون الأمني مع شركاء الخليج، من أجل تحسين قدرات الدفاع عن النفس، وتحمل نصيب أكبر من العبء والمسؤولية.و تعزيز الدفاعات ضد الهجَمات الصاروخية لإيران، والعمل على خلق مستويات أعلى، من خلال دمجِ الدفاعِ الصاروخي الباليستي بين شركاء الخليج.

وفي حالِ عدم حصول إيران على الأسلحة النووية؛ تضطلع الولايات المتحدة بإجراء تغييرات في إستراتيجية الدفاع ومواقع القوات، غير تلك المذكورة أعلاه،وربما يكون من أهم التوصيات التي تساعد الولايات المتحدة على ردع إيران المسلحةِ نوويا، واحتوائها بشكل أكثر فعالية؛ العملُ على خلق حوافزَ للبلدان خارج المنطقة، وكذلك للتابعين لحلف الناتو والشركاء، من أجل المساهمة في المصادر العسكرية لضمان أمن منطقة الخليج.

يعد الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا تحديًا كبيرًا ومكلفًا بالنسبة للولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين؛ من حيث الدم والكتر والسمعة الدولية، وبرغم ذلك، فإن واشنطن لا يمكنها أن تقلل مشاركتها في الـــــمِنطقة، ولا أن تعالج مشاكلها إلا من بعيد.

ينبغي على البنتاجون ألا يستمر في تأخير تطوير إعادة التصميم المدفوع لمواقع القوة، أو تأخيرِ تنفيذِه في مِنطقةِ الخليج، وإذا ما وضع في الحسبان ذلك العددُ الكبير من المطالب العالمية والتحديات الأمنية المعقدة، وهي جدٌّ متعددة في توجهاتها وسبل وقوعها، كما يصعب التنبؤ بها؛إذا ما روعي كل ذلك؛ فإنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تقوم بتضييع جهودها في الأولويات الأقل أهمية.

وبالتالي؛فإن أهمَّ شيءٍ الآن هو أن تكون إستراتيجية الدفاع الأمريكية في مِنطقةِ الخليج مصممةً بهدف طمأنة الشركاء الإقليميين، وردعِ الخصوم، واستمرارِ مكافحة الإرهاب، وتعزيزِ التنمية السياسية اللازمة، من خلال تجفيف منابع التطرف، وتعزيزِ الاستقرار الداخلي، كما أن من المهم لدعم هذه الإستراتيجية بشكلٍ فعالٍ؛ محاولةَ اكتسابِ مواقع جديدة لقواتها في المنطقة. مثل تلك المواقع قد تكون أكثر فاعلية في تمكين الجهود العسكرية الأمريكية من تعزيزِ وحمايةِ مصالح الولايات المتحدة في تلك المنطقة الملبدة بالأخطار،والتي يزيد ضعفها يومًا بعد يوم، وذلك عن طريق وضع مميزات مستمرة في التدخل -أثناء بناء قوات بحْرية أكثر قوة- وتعزيز الدفاعات الصاروخية، مما يضمن التنوع، وزيادة القدرة على التنبؤ وتقاسم الأعباء.[1]

والأهم من ذلك، أن تنبه إستراتيجية الدفاع الخاصة بواشنطن ومواقع القوات شركاءَها وخصومَها-على حد سواء-أن الولايات المتحدة باقيةٌ في منطقة الخليج، وأنها تسعى في بناء عَلاقات أطول أجلاً، وأعمق مع أقرب

[1] - **المرجع نفسه**، ص67.

شركائها، الذين قاموا بسفك دماء بعضهم، جنبًا إلى جنب مع نظرائهم العسكريين التابعين للولايات المتحدة،وينبغي أن يكونَ من الواضحِ أنه في ظل أيِّ سيناريو من الممكن التنبؤ به؛فإن الولايات المتحدة سوف تظلُّ محتفظةً بمصالحَ قوية من الناحية الإستراتيجية، ترتبط بأمن شركائها في هذه المنطقة الحيوية.

المطلب الثاني: مستقبل إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي في ظل إدارة ترامب:

يحمل كل رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبادئ والأهداف، التي يحاول تحقيقها خلال فترة رئاسته، وتعتبر هذه الأهداف والمبادئ جزء من إستراتيجية الرئيس أو الحزب الحاكم، لذلك دراسة السياسة الخارجية تتطلب فهماً دقيقاً لمختلف مخرجات السياسة الخارجية من أهداف ووسائل وأدوات وعوامل ومحددات مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء تفاعل صناع القرارات وبيئتهم الداخلية، وان ما يميز قرارات السياسة الخارجية عن بقية القرارات أنها تخضع لتفاعل فريد من نوعه، إلا وهو التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية، وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة.[1]

ومنذ أن أعلنت النتائج الأولية عن فوز المرشح الجمهوري" دونالد ترامب "بالانتخابات الرئاسية الأمريكية، ثار الجدل في داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها حول الطبيعة الشخصية للرئيس ترامب، ومضامين خطابه السياسي، الأمر الذي فتح الباب أمام طرح مجموعة من التساؤلات حول ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وقضاياها الأساسية؟ وهل هذه السياسة سوف تكون استمرارا لسياسة الرئيس الجمهوري السابق جورج بوش الابن؟ أم سوف تكون مختلفة عن تبني نهج القوة الخشنة؟ وأين تتقاطع وتختلف من سياسة سلفه باراك أوباما؟

على الرغم من أن تصريحات المرشحين للانتخابات الرئاسية الأمريكية لا تأخذ على محمل الجد، في أغلب الأحيان، فهي للاستهلاك الداخلي، بسبب شدة التنافس الانتخابي، إلا أن النظر لمضامين السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، من واقع الخطابات مصدر التحليل، فإن هناك مجموعة من عوامل التغير عن سياسة إدارة أوباما ومجموعة من عوامل الثبات[2]، يمكن من خلال استعراضها فهم طبيعة التحولات المحتملة في السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة ترامب:

[1] – **المرجع نفسه**، ص ص 68-69.

[2] – سليمان، يمني، **توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2016، ص 12

– السمة العامة أو النزعة الأساسية التي يعمل من خلالها ترامب تعتمد على عقلية قومية بخلاف العقلية العالمية التي يستند إليها أوباما فترامب يمجد الدولة القومية ويعتبرها أساس التحرك في سياسته وأن المصالح القومية فوق كل اعتبار.

– التعامل مع أوروبا يشهد تحولًا عن إدارة أوباما، فإستراتيجية أوباما في 2015 أكدت على ضرورة العمل مع الحلفاء في أوروبا ودعمهم بل أشارت إلى مساعدتهم فيما يتعلق بالتوسع الروسي وتأمين احتياجاتهم من الغاز والاحتياجات النفطية بدلا من الاعتماد على روسيا وذلك بتوفير تكنولوجيا الغاز الصخري" shell oil " ، في المقابل يتبني ترامب لهجة حادة بصدد أوروبا وبصدد التعاون معهم وبصدد الإنفاق العسكري لأعضاء الناتو، وبالرغم من أن إثارة هذا الأمر ليس جديدا في أروقة صنع السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن ما ذهب إليه ترامب يتجاوز التعامل السابق، بالرغم من أن هناك تعديلات في معدل الإنفاق مؤخرا يقارب الحد الذي تطلبه الولايات المتحدة[1].

– توجه ترامب نحو الشرق الأوسط أكثر ميلًا لاسرائيل ودول الخليج على عكس التوجه نحو ايران كما كان الوضع من إدارة أوباما .كما أن التعامل مع الحلفاء من الأنظمة في المنطقة يكون أبرز في سياسة ترامب، بحيث يختلف فيه عن تأخر أوباما في تعاونه مع تلك الأنظمة كالنظام المصري على وجه الخصوص وعدم إظهار عداء مباشر لثورات الربيع العربي كما هو الحال مع ترامب .كما أن الموقف من القضية الفلسطينية في عهد أوباما، المعلن منها فقط، يعتبر مغايرا للموقف المعادي الذي أعلنه ترامب صراحة ورفضه للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية.

[1] – **المرجع نفسه**، ص 14.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني

إن الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد في إستراتيجيتها الأمنية على الحفاظ على مصالحها باعتبار أن منطقة الخليج منطقة نفوذ ومصالح بالنسبة لها خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، فلجأت لتحديد أولوياتها الأمنية في هذه المنطقة خاصة في عهدتي الرئيسين بوش الابن و أوباما بوضع كل إدارة لإستراتيجية معينة تستعمل كل الوسائل المتاحة للحفاظ على المصالح القومية الأمريكية. وتراوحت استعمالاتها للقوة بين القوة الصلبة في إدارة بوش الابن، والقوة الناعمة لدى أوباما؛ هذا كله من اجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

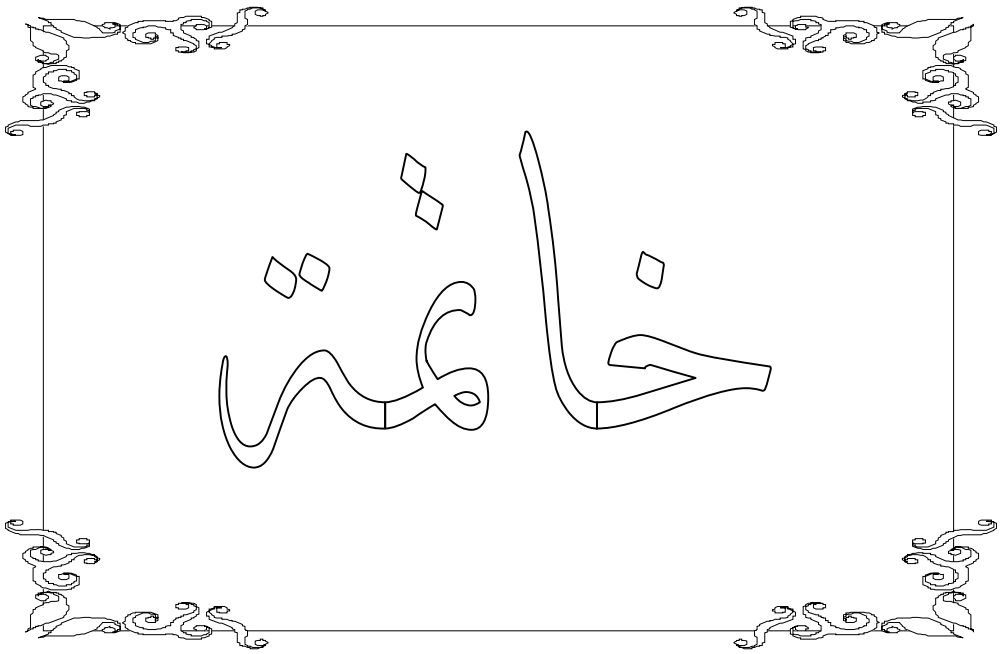
خاتمة

خاتمة

من خلال كل ما تقدم يمكن إستخلاص مجموعة من النتائج على النحو التالي :

– أن منطقة الخليج العربي منطقة إستراتيجية قد تمتعت بأهمية خاصة، إذ أن هذه المنطقة تأتي في مقدمة المناطق المهمة بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية الكونية لأنها تمثل منطقة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية .

– أما عن المساهمين في صنع وإتخاذ القرارات الخارجية، فإن فريق بوش الإبن للسياسة الخارجية ضمن مجموعة من المحافظين الجدد المؤمنين بضرورة نشر الديمقراطية والقيم الأمريكية وإثبات القوة العسكرية بهدف منع إنبثاق أي قوة منافسة .

– وبخصوص الأوضاع الدولية، فقد تزامنت فترة حكم الرئيس بوش الإبن مع وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، التي طرحت تحديات وإشكاليات إستراتيجية عديدة، على رأسها تغيير مصادر التهديد وطبيعة الدور الذي لم يعد ممثلا في الدول أو الأنظمة السياسية الرسمية، وقد ركز بوش الإبن على ضرورة الإقلاع عن سياسة الحفاظ على الوضع القائم الذي كانت حسبه سببا في تفجير الأزمة في 11 سبتمبر 2001، ودعا إلى التغيير سواء على مستوى قواعد النظام الجديد أو على مستوى نظم الحكم لعدد من الدول .

– وبهذا تعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الحدث الأهم في متغيرات الإستراتيجية الأمريكية إذ أن الصدمة الصاعقة للقوة الأمريكية جاءت من منطقة الشرق الأوسط والتي فجرت قوة أمركة العالم الراهنة ووحدانية التسلط الأمريكي على العالم معلنة أن "نهاية التاريخ " لم تأتي بعد، إذ أدى هذا الحدث إلى طعن الوعي الأمريكي.

– أتسمت الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر بالإستخدام المفرط للقوة العسكرية في ردع من يعارضون المصالح الأمريكية، ولا سيما القوى الإقليمية في الشرق الأوسط التي أنتجت الإحتلال الأمريكي للعراق وتهديد دول أخرى بالحروب .

– تدعي الإستراتيجية الأمريكية الجديدة أن مهمتها نشر الديمقراطية والسلام العالمي، لكنها لا تعتمد على مصداقية وعقلانية في نشرها، بقدر ما تستخدم القوة . فالتطلع للسلام العالمي يستدعي الإنفتاح والحوار والتعاون بين الأمم، في حين لا تمارس الإستراتيجية الأمريكية سلاما ولا تقيم إعتبارا لقضايا السلام العالمي، بل أنها في واقع الحال تمارس الحرب المستمرة تحت دعوى السلام.

– دخلت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الحروب ضد العرب والإسلام والمسلمين عرفت بالحرب على الإرهاب وهي حرب مفتوحة قد تمس دول معينة أو جماعات أو حركات في منطقة الشرق الأوسط أو خارجها ومعتبرة المقاومة إرهابا في العراق وفلسطين وأفغانستان وغيرها .

– جاءت الحرب الأمريكية الثانية على العراق، دون أي أساس قانوني ولا مظلة دولية ويمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي خاضت الحرب إذ ما تجاوزنا عن المشاركة الرمزية لعدد من الدول الصغيرة بإستثناء بريطانيا، و لم تنتهي الحرب بإنتصار عسكري حاسم، ولكنها تحولت إلى حرب إستنزاف للقوة الأمريكية .

– إذا كانت حرب بوش الإبن على العراق قد أدت إلى تزايد أصوات القوة المعادية للتوجه الأمريكي إتساعا عالميا ونوعيا، إذ ناهيك عن المعارضة الرسمية لعديد من الدول الكبرى، خرج الملايين لشوارع المدن الكبرى في أنحاء العالم، للتعبير عن رفضهم لهذه الحرب، وهو موقف أكد وعيا عالميا بأبعاد أهداف الحرب الأمريكية على العراق .

– بوش الإبن إتجه من بداية عهده إلى رفع يديه عن القضية الفلسطينية، بإعتبارها مضيعة للوقت، وقد أساءت لسابقيه، فأخفق في تحقيق السلام الذي يضمن أمن إسرائيل ويوفر حلا عادلا للفلسطينيين، ولجأ إلى خارطة طريق ملتبسة المعالم كما لعب دور الوسيط المنحاز لإسرائيل، وهو عكس ما قامت به إدارة باراك أوباما في إستراتيجيتها حيث أعطت ملف الصراع العربي الإسرائيلي أهمية في المنطقة بعد أن أضاعت إتجاه بوصلته خلال سنوات حكم إدارة بوش الابن .

– وأصرت إدارة بوش الإبن على إقصاء وعزل دول مثل سوريا وإيران نهائيا، وأكدت أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحدث إلا مع دول تستحق ذلك، إلا أن الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط في عهد الرئيس أوباما حاولت تخفيف حدة لغتها السياسية ضد دول معينة كانت تعتبر دول شر ومارقة مثل إيران وسوريا نتيجة ما عانته الإستراتيجية الأمريكية من وضع مزري في العراق، أيضا الدور المهم الذي إحتلته إيران في إستراتيجية أوباما، لأنها تتحكم في عدة مفاتيح في المنطقة إبتدء من العراق مرورا بسوريا ولبنان وفلسطين، حيث تأمل الولايات المتحدة من خلال هذه الإستراتيجية ألا تكرر تجربة العراق، وتحقق مصالحها من خلال المفاوضات والدبلوماسية .

– إتسم أسلوب إدارة بوش الإبن بالمواجهة وعدم بذل الجهد لإقناع الآخرين وحتى في ولايتها الثانية حيث بذلت جهدا أكبر للتعامل مع الآخرين، لكن الإقتراب من المفاوضات محدودا، وقد تسبب في خلق ميراث فيما يتعلق بالسياسات ليس من السهل مواجهته فعلى خلفاء بوش الإبن – حسب تعبير دونيس روس – التعامل مع الوضع العراقي ومع عدم الإرتباط بعملية السلام في الشرق الأوسط وآثار ذلك على المنطقة .

– إختلفت إدارة بوش الإبن في إستراتيجيتها عالميا وفي الشرق الأوسط عن كثير من الإستراتيجيات

المتبعة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى إنتهاء ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام 2000، من حيث تحديد أولويات هذه الإستراتيجية وما يترتب على ذلك من سياسات وتحالفات وعلاقات الدول الأخرى .

– ساهم عدم التوافق بين الأهداف والوسائل خلال إدارة بوش الإبن في تقويض المصداقية الأمريكية في الداخل والخارج، علما أن هذه الإدارة فشلت في إضفاء أي قدر من المشروعية على إنتهاكاتها للقانون الدولي بدعوى محاربة الإرهاب وشبكاته وتحول إستخدام الولايات المتحدة غير المشروع إلى منهج في التعامل الأمريكي مع الكثير من القضايا الدولية .

– إن الإستراتيجية الأمريكية لا تتغير وإنما الذي يتغير هي أولويات إستخدام الأدوات والوسائل التي تحقق الأهداف، والمعروف أن الأدوات ثابتة نسبيا في هذه الإستراتيجية كالقوة الناعمة أو القوة الصلبة فالرؤساء الجدد سواء أكانوا من الحزب الديمقراطي أو الجمهوري لا يغيرون شيئ، فالرئيس أوباما قد إعتمد على طروحات جديدة منبثقة من الإستراتيجية الأمريكية نفسها عبر التاريخ والمتمثلة بالقوة الذكية وهي دمج القوتين السابقتين، بوصفهما الوسيلة الأفضل التي تحقق الأمن القومي وإنعاش الإقتصاد وإستعادة الهيمنة الأمريكية .

– وعليه تميزت المرحلة الرئاسية السابقة لأوباما 2008 – 2012 بإستخدامها لإستراتيجية القوة الذكية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وحصول التغيير في الأنظمة العربية (تونس ومصر وليبيا)، وهذه الإستراتيجية تتضمن ما تضمنته هدف تحديد دماء القيادات التقليدية، مستغلة الواقع والظروف للشعوب العربية جراء سياسات هذه الأنظمة التي أدخلت شعوبها نفقا مظلما لم ترى النور أبدا، وبالفعل قد أثبتت هذه الإستراتيجية نجاحها وفق ما تم من تغيير يتلائم والتوجهات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية من باب تغيير واقع المنطقة والدخول بمرحلة ومصطلحات ومفاهيم جديدة كالديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية، وإستمر الرئيس أوباما بإنتهاج إستراتيجية القوة الذكية في عهدته الثانية كذلك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- احمد برقاوي وآخرون، **الأمن القومي في عالم متغير**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003.

2- إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسية الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية**، مؤسسة البحاث العربية، بيروت، 1985.

3- إسماعيل صبري مقلد، **نظريا ت السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة**، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1987.

4- ألبير نعمة، **علم الإستراتيجية**.

5- السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

6- آن أورفورد، **البؤر الساخنة، التدخلات الاقتصادية والعسكرية والدولية بعد الحرب الباردة**، ترجمة عثمان الجبالي، صياغة ومعالجة، ناجي السمرائي، تقديم عبد الجبار محسن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2001.

7- أندريه بوفر، **مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية**، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، ط02، 1970.

8- برادلي آر تاير، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط- المصالح الإستراتيجية الكبرى بعد 11 أيلول-**، ترجمة عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، ط01، 2004.

9- برزان التكريتي، **الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي**، (الدار العربية ، بغداد ، 1982.

10- توفيق حصو وآخرون، **قضايا ومشكلات دولية معاصرة**، (مؤسسة العين للنشر، العين، 1988.

11- توماس كارثيز، **دعم الديمقراطية ومحاربة الإرهاب**، ترجمة سميرة إبراهيم، دراسة دولية، مركز الدراسات الدولية، .

12- جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة 1945-1971**، (دار البحوث العلمية، الكويت، 1978.

13- جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة 1945-1971**، (دار البحوث العلمية، الكويت، 1978.

14- جمال مصطفى عبد الله السلطان، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2002.

15- خالد بن محمد القاسمي، **الخليج العربي في عالم متغير**، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، الجزء الأول، 2000 .

16- خليل إبراهيم السمرائي، **التطور المفاهيم الإستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي**، من كتاب: العرب والقوى العظمى، والعرب والولايات المتحدة الأمريكية، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة 19، بغداد، شباط، 1998.

17- روبرت ماكنمارا، **جوهر الامن**، ترجمة يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1980.

18- زيغنيو بريجنسكي، **الإختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004.

19- سعيد الاوندي، **وفاة الأمم المتحدة أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية**، نهضة مصر لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

20- سليمان، يمني، **توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2016.

21- سهيل حسن الفتلاوي، **الإرهاب والإرهاب الدولي، دراسة في القانون العام الدولي**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002.

22- صلاح المختار، **الإحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقة، دراسة نقدية للسياسة الأمريكية تجاه العراق**، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، دار الحرية، بغداد، 1995.

23- صن تزو، **فن الحرب**، ترجمة رؤوف شبايك: دار الطليعة، 2007.

24- عبد الرحمان محمد النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، (دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط2، 1994.

25- عبد الرحمان محمد النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، (دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط2، 1994.

26- عبد العزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، (منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1978.

27- عبد العزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، (منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1978.

28- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، **علاقة ساحل عمان ببريطانيا**، (مطابع دار الهلال الأوفست ، الرياض ، 1982.

29- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، **علاقة ساحل عمان ببريطانيا**، (مطابع دار الهلال الأوفست ، الرياض ، 1982.

30- عبد القادر محمد فهمي ، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية** ، دار مجدلاوي ، عمان ، الأردن ، 2006 .

31- عبد الله الأشعل، **قضية الحدود في الخليج العربي**، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1978.

32- عبد المنعم المشاط وآخرون، **الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته**، مصر: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.

33- عدنان الهياجنة، **الحرب على العراق وتوازن القوى الدولية**، من كتاب: إحلال العراق، الأهداف – النتائج –المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط01، أيار/ مايو 2004.

34- عصام نعمان، **أمريكا والمسلمون: مشكلة علاقة من كتاب العرب والعالم بعد أحداث 11 ايلول**، سلسلة كتب المستقبل العربي 23، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

35- عماد فوزي شعيبي، **السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي**، دار كنعان، دمشق، 2003.

36- عماد فوزي شعيبي، **السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد والمحافظون الجدد من التدخل الإنتقائي إلى التدخل الإستباقي**، دار كنعان، دمشق، 2003.

37- عماد محمد ذياب الحفيظ، **الخليج العربي تاريخه..حاضره...مستقبله**، (دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2014 .

38- عماد يوسف ىرى الصباغ، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط**، تقديم د.وليد عبد الحي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط03، 2003.

39- فهد عبد الرحمان آل ثاني، **العالم الإسلامي، دراسات جيوإستراتيجية جيوبوليتيكية**، دار وائل للنشر، عمان، 2001.

40- كارل كلوزفيتش، **عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الإمامي**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997..

41- لهيب عبد الخالق، **بين إنهارين الإستراتيجية الأمريكية الجيدة**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

42- ليدل هارت، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة الهيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، 1967.

43- ليندة لكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال إفريقيا وجنوب المتوسط**، عمان: دار غبن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013.

44- محمد السيد سالم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط01، 1989.

45- محمد رشيد الفيل، **الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي**، (رابطة الاجتماعيين، الكويت، 1967.

46- محمد نصر مهنا، **مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير**، القاهرة: المكتب المجتمعي الحديث، 1998.

47- مصباح عامر، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

48- معتز سلامة، **الأمن القومي الأمريكي، كراسات إستراتيجية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2009-2010.

49- نعوم شومسكي، **إعادة الديمقراطية والولايات المتحدة والديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط02، 1998.

50- نفيز احمد مصدق، **الحرب على الحرية كيف ولماذا تم الهجوم على أمريكا في 11 أيلول / سبتمبر 2001**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

51- هاري آر ياغر، **الإستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي، التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الواحد والعشرون**، ترجمة رابح محرز علي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، ط01، 2011.

52- هايل عبد المولى طشطوش، **الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011.

53- هايل عبد المولى طشطوش، **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية**، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، "مادة الأمن.

54- هنري كسنجر، **هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرون**، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.

55- ياسر الزعاترة، **الظاهرة الإسلامية قبل 11 أيلول وبعده تجارب وتديات وآفاق**، دار العربية للعلوم، بيروت، 2005.

56- يفي بريماكوف، **العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.

57- يفيجي بريماكوف، **العالم بعد أحداث 11 سبتمبر وغزو العراق**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.

58- يوسف القرضاوي، **المسلمون والعولمة**، مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، 2000.

2- المذكرات والرسائل

1- العايب أحسن، **الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008.

2- إيناس شيباني، **السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي يوش الأب وبوش الابن –دراسة تحليلية مقارنة–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.

3- عائشة شايب الدرع، **التحديات الأمنية في الخليج العربي في بداية القرن الواحد والعشرين وآليات مواجهتها**، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، السنة الجامعية 2009-2010.

4- عبد الكريم باسماعيل، **الإستراتيجية الأمريكية نحو العراق وإيران في عهد إدارة الرئيس باراك اوباما**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائ\ر 03، 2015-2016.

5- فاضل عبد القادر الحسن أحمد، **السياسات الأمنية في منطقة الخليج العربي 1990–2002**، (جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2003.

6- فريد بلعيد، **إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية –الإسرائيلية 2008–2012**، رسالة ماجستار، كلية الحقوق، جامعة ميلود معمري، 2012.

7- كوثر عباشس الربيعي، **الأمن القومي الأمريكي والصراع العربي –الإسرائيلي في التسعينات (دراسة تحليلية)** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 1999.

8- لزهر وناسي، **الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009.

9- محمد السعيد، آل عياش الشهراني، **أثر العولمة على مفهوم الأمن القومي**، (دراسة مسحية على مجموعة من الاكاديميين في مدينة الرياض، إستكمالا لنيل شهادة الماجستير في القيادة الأمنية)، جامعة نايف العربية العلوم الأمنية، السعودية، 2006.

10- محمد خنوش، " **عوامل التوتر والاستقرار في منطقة الخليج العربي من 1980 إلى 2000، دراسة في المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية**"، (مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007 .

11- محمد خنوش، " **عوامل التوتر والاستقرار في منطقة الخليج العربي من 1980 إلى 2000، دراسة في المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية**"، (مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007 .

12- منيرة بودرارين، **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية (دراسة حالة الولايات المتحدة)**، رسالة ماجستار، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسطينة، 2009.

13- نسيمة الطويل ، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2010.

3- المجلات والمؤتمرات

1- أحمد إبراهيم محمود،**الإرهاب الجديد، الشكل الرئيسي للصراع في الساحة الدولية**، مجلة العلوم السياسية الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 147، جانفي 2002.

2- أسامة غزالي حرب، **الأمن والصراع في الخليج العربي**، (السياسة الدولية ، العدد 62 ، أكتوبر 1981.

3- أسامة غزالي حرب، **الأمن والصراع في الخليج العربي**، (السياسة الدولية ، العدد 62 ، أكتوبر 1981.

4- جميلة علاق، خيرة ويفي، **مفهوم الامن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة**، ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط- واقع وآفاق، قسنطينة، الجزائر، 29-30 أفريل 2008.

5- جيمس نويز، **الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية- العربية**، سلسلة محاضرات الإمارات 94.

6- حسين الحاج علي احمد، **أفغانستان، التحول من الجيوإستراتيجية للجيوثقافي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 276، 2002.

7- رياض حمدوش، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدلي حول: الجزائر والأمن فيس المتوسط، قسنطينة، الجزائر، 2008.

8- طارق محمود شكري، **الضربة الاستباقية والضربة الوقائية، مصطلحات عسكرية تغزو المفاهيم السياسية**، مجلة بيت الحكمة، العدد 34، بغداد، أيلول 2003

9- عمرو حمزاوي، **السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الانتخابات الأمريكية والحرب الإسرائيلية على لبنان**، المستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 334، ديسمبر 2006.

10- غسان العزي، **المشهد الإستراتيجي بعد 11 أيلول 2001**، مجلة الدفاع الوطني البنائية، العدد 39، بيروت، 2002.

11- فؤاد نهرا، **متغيرات السياسة الأمريكية إزاء العرب**، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، العدد 105، افريل 2002.

12- كيري .أم. ياكارتشيز، **شبكة الصواريخ الدفاعية والمناهج الجديدة للردع**، مجلة أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، وزارة الخارجية الأمريكية، المجلد 7، العدد2، تموز / يوليو 2002.

13- مجموعة باحثين، المحافظون الجدد ودورهم في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 14، 2005.

14- مجموعة باحثين، **فصل جديد في العلاقات الأمريكية/العربية**، تعليق ليلى مرسي، ترجمات المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 05، مايو 2005.

15- مجيد، عيسى، **الخطاب الرئاسي الأمريكي والتحولات الديناميكية في السياسة الخارجية الأمريكية**، مجله المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 36 ، جامعه تكريت، العراق، 2015 .

16- محمد عبد السلام، **إحتمالات ومحاذير استخدام السلاح النووي في الشرق الأوسط**، من كتاب الخيار النووي في الشرق الأوسط، أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

17- محمد قطاطشة ، مصطفى العدوان، **جدلية العلاقة بين الإصلاح السياسي والأمن القومي العربي**، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 10، القاهرة، 2004.

18- مصطفى علوي، **السياسة الخارجية الامريكية وهيكل النظام الدولي**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، يوليو، 2003، العدد 153.

19- مصطفى علوي، **السيتاسة الخارجية الامريكية وهيكل النظام الدولي**، مجلة العلوم السياسية والإستراتيجية، المجلد 37، العدد 153، جويلية 2003.

20- منصور العادلي، **القانون الدولي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 127، 2001.

21- موسى الزغبي، **الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة: حرب على المنافسين، أعداء وأصدقاء**، مجلة الفكر السياسي، سوريا، العدد 21، 2005

22- نصير عاروري، **حروب جورش دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة**، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 284، سبتمبر 2002.

23- نصير عاروري، **حملة جورج والكر بوش المناهضة للإرهاب، مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 284، سبتمبر 2002.

24- نورالدين حشود، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، 2013.

4- الواقع الإلكترونية

1- صلاح نيوف، "**مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**"، ص: 09، متحصل عليه من الموقع: www.ao academy.org/docs/entrance

2- to the strategic think by salahnayouf 2505008.doc(11-11-2018).

3- عبد الإله البلداوي، **الإستراتيجية العليا للدولة**، صحيفة صوت الحرية، 23 سبتمبر 2006، متحصل عليه من: http://www.baghdadtime.net/arabic/sid-2524.(07-04-2018).

4- ياسر قطيشات، **واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي** ، متوفر على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid:255649

5- الخليج العربي ، **قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز**، متوفر على الرابط: http://www.kingkhalid.org.sa/Gallery/Text/ViewBooks.aspx?View=Page&PageID=9&BookI

6- جامعة الملك فيصل ، **محاضرات في تاريخ الخليج العربي**، متوفر على الرابط: http://kfuforums.kfu.edu.sa/showthread.php

7- الخليج العربي ، **قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز**، متوفر على الرابط: http://www.kingkhalid.org.sa/Gallery/Text/ViewBooks.aspx?View=Page&PageID=9&BookI

8- جامعة الملك فيصل ، **محاضرات في تاريخ الخليج العربي**، متوفر على الرابط: http://kfuforums.kfu.edu.sa/showthread.php

9- خالد الحروب، **الهجوم على أمريكا التداعيات الداخلية والخارجية**، متوفرة على الموقع الإلكتروني: Aljoazeera.net/casses-Analysis/14/04/2018.

10- محمد عبد الحليم، **إستراتيجية الأمن القومي الامريكي 2006 بانوراما أمريكية**، 010-04-2018، متحصل عليه من: http://www.ismonline.net

11- أنظر مقال: **السياسة الخارجية الأمريكية لباراك أوباما**، متوفرة على الموقع الإلكتروني: http///digital.ahram.org.eg/articles.esxpx

12- مركز الجزيرة للدراسات، **واقعية كما يراها أوباما لتجديد الزعامة الأمريكية**، متوفر على موقع الجزيرة: www.aljazeera.net/ND/exeres/1931d642-58f6-40f-857D.

13- يمني سليمان، **القوة الذكية ــ المفهوم والأبعاد: دراسة تأصيلية**، متوفر على الرابط: http://www.eipss-eg.org

14- علي راشد، القوة الذكية في الفكر الامريكي، المؤسسة العراقية للتنمية والتطوير، متوفر على الرابط: http://www.nashiri.net/articles/politics-and-events/4904-2011-07-25-16-58-04-v15-4904.html

15- تقرير واشنطن، **قراءة في كتاب مأساة جور ج بوش**، متحصل عليه من: http://www.annabaa.org/index.htm.

16- صالح القلاب، **بإنتظار مبادرة أوباما**، متحصل عليه من: http://www.alrai.com/index.php.

17- Mark Busser، « the evolution of security: Revisiting the human nature debate in ternational relation"،yciss working paper، 40 (augest 2006)، p02، available atm httpm// www.yorku.ca/ yciss/publication/ document/wp40- Busser.pdf.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- David CORRIGHT AND Others? ***Toward amore secure America: grounding U.S Policy in Global Realities*** *، INDIANA: report joint project of the fourth freedom and the joan B.Kroc institute for in ternationale peace studies ،(November 2003.*

2- Eegene Gholz، Darly G، and hauvey M، ***com home، America the strategyof Restraitine in the face of temptation*** *.*

3- Simon Jargy. ***" L'orient déchiré: Entre l'est et l'ouest، 1955 – 1982"*** *، (arabiyya.no.5. Labor et fides: paris. Publications orientalistes de France، 1984،)*

4- Simon Jargy. ***" L'orient déchiré: Entre l'est et l'ouest، 1955 – 1982"*** *، (arabiyya.no.5. Labor et fides: paris. Publications orientalistes de France، 1984،)*

5- Toma s donnelly et others، ***"Reuilding's America's defance : Strategy، Force and resources for a new centry"،*** *A Repport of project for the new American CENTERUY? Washington، (sebtembre2000.*